

**الثقافة والتربية  
في  
مواجهة العولمة**

الحقوق كافة  
محفوظة  
لاتحاد الكتاب العرب

---

---

البريد الالكتروني: aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت  
<http://www.awu.sy>

---

---

الإخراج الفني: وفاء الساطي

تصميم الغلاف: منير الرفاعي

**د. عيسى الشماس**

**الثقافة والتربية  
في  
مواجهة العولمة**

سلسلة الدراسات (14)

2011

منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق



## تقديم

بعد مصطلح العولمة، مصطلح حديث بمضموناته وأبعاده، حيث أخذ يحتلّ حيزاً واسعاً في الخطاب العالمي / السياسي والثقافي والاقتصادي / منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة. وتزايد شيوعاً وتداولاً في الآونة الأخيرة مع ظهور ما يسمّى بـ(القطب الواحد) أو (النظام العالمي الجديد)، الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تتزعمه.

ولكن ثمة من يرى أنّ العولمة بدأت أول ما بدأت مع توسّع الرأسمالية الأوروبية، ومن ثمّ تنامت هذه العولمة مع انطلاق الرأسمالية إلى خارج حدودها الوطنية، إلى المستعمرات وإلى دول العالم الثالث بعد الحصول على استقلالها الذاتي، عن طريق الاتفاقيات المختلفة، ولا سيما الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية / التربوية.

ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك في أعماق التاريخ، فيرى أنّ العولمة ليست جديدة كما يُعتقد، لأنّها بدأت منذ أكثر من خمسة قرون تقريباً، أي في العصور الوسطى مع اكتشاف أميركا وعصر التنوير في أوربة، وسقوط غرناطة. ولكن الاختلاف واضح بين تلك العولمة وعولمة اليوم من الجانبين (السياسي والأيدولوجي)، إذ لم تظهر سيادة الهيمنة بتجلياتها الإمبريالية الكاملة، كما يروّج لها في الوقت الحاضر.. ولذلك يمكن أن نسمي الظاهرة الأولى بالعالمية، لأنّها تعني انفتاح العالم على الثقافات الأخرى، ونسمي الظاهرة الثانية بالعولمة لأنّها نفي للآخر، وإحلال الاختراق الثقافي محلّ الصراع الأيدولوجي، الذي يطلّ البنية الاجتماعية من جوانبها الفكرية والتربوية.

لقد أخذت مظاهر العولمة تزداد وضوحاً شيئاً فشيئاً ، وأخذت ملاحظتها تتحدّد أكثر فأكثر، مع اتّساع نفوذ الشركات العالمية (الكوكبية)، وتنوّع آلياتها وتطوّر أساليبها، الفنيّة والتقنيّة التي مكّنتها من عبور الحواجز القوميّة والسيطرة على الأسواق العالميّة، ولا سيّما التجارة والإعلام والثقافة الاجتماعيّة والبنى التربوية، لإنتاج ثقافة موجّهة وفق قيم تربوية معيّنة (فردية واجتماعية).

ولكن على الرغم من أنّ مصطلح العولمة أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحاضر المتداولة، ومع دخول البشرية في القرن الحادي والعشرين، فإنّ ظاهرة العولمة بالمقياس الحضاري، وإذا ما نُظر إليها من منظار التقدّم العلمي والتقني، ما زالت غير منضبطة بعد، سواء في المعنى الدلالي، أو في الأبعاد القريبة والبعيدة، حتى لتبدو مخيفة في بعض جوانبها، بالنظر لما تحمله من مضمون الصراع أحياناً، أو الهيمنة أحياناً أخرى.

ومن هذا المنظور، يرى الكثير من المفكرين والباحثين، أنّ النتيجة النهائيّة لسيادة العولمة هي استباحة عوالم الأفراد، ولا سيّما الأطفال والشباب، من أجل غزوهم ثقافياً وتربوياً (فكرياً وسلوكياً) وتشكيل عواطفهم الإنسانيّة واتجاهاتهم نحو الذات والكون والعالم والمستقبل، وفق نموذج معيّن يرسمه ويروج له سدنة نظام العولمة، تحت مظلة (النظام العالمي الجديد). وبهذا المعنى فإنّ العولمة قد تحاصر المجتمعات بمفاهيمها ومعاييرها، الأخلاقية والتربوية؛ الأمر الذي يتطلّب تفهّم هذه الظاهرة بمعطياتها وأهدافها / الآنية والمستقبلية، وبالتالي مواجهتها والتعامل معها بوعي وحذر ودراية، ولا سيّما في الأمور الثقافيّة والتربوية، لأنّها الأكثر تأثيراً في عقول الناشئة واستلابها وتخريبها.

واستناداً إلى ما تقدّم، يتضمّن هذا الكتاب ستة فصول، هي على التوالي:

- **الفصل الأول: حمل عنوان (العولمة وأبعادها)** وتحدّث عن العولمة من حيث مفهومها وطبيعتها، ونشأتها ومكوناتها ومظاهرها (الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية).

- **الفصل الثاني: حمل عنوان (الثقافة والهوية الثقافية)** وتحدّث عن مفهوم الثقافة وطبيعتها وخصائصها، وعن الهوية الثقافية والتكيف الثقافي ومستوياته، والغزو الثقافي وتأثيره على الهوية الثقافية، وكيفية مواجهته.
- **الفصل الثالث: حمل عنوان (الثقافة والتربية)** وتحدّث عن علاقة الثقافة بالتربية، من خلال التربية الاجتماعية ووظائفها، ومضموناتها الثقافية، ودور الثقافة في تشكيل السلوك الإنساني، والعلاقة بين التغيير التربوي والتغيير الثقافي.
- **الفصل الرابع: حمل عنوان (العولمة والثقافة)** وتحدّث عن علاقة العولمة بالثقافة، فبيّن مفهوم العولمة الثقافية ووسائلها، ومن ثمّ قيادة العولمة الثقافية وأدواتها المتمثلة في (المعلومات، والإعلام والإنترنت).
- **الفصل الخامس: حمل عنوان (العولمة والهوية الثقافية)** وتحدّث عن العولمة الثقافية والهوية الثقافية، والثقافة العالمية والثقافة المعولمة، والثقافة بين الهوية والعولمة.. واستعرض التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة الثقافية، وكيفية مواجهة العولمة الثقافية والتعامل معها.
- **الفصل السادس: حمل عنوان (التربية والعولمة)** وتحدّث عن المؤسسات التربوية والعولمة، من حيث طبيعة التربية المعاصرة والتحديات العولمية التي تواجهها، ودور المؤسسات التربوية في مواجهتها (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام)، ومن ثمّ التربية من أجل السلام في ظلّ العولمة.
- **الفصل السابع والأخير: حمل عنوان (في رحاب العولمة)** فعرض نتائج عامة للعولمة، ومنها: صراع العولمات والثائرون ضد العولمة. قيادة حملة العولمة في الولايات المتحدة الأميركية، وحقوق الإنسان في ظلّ العولمة، وانتهى الفصل بالإجابة عن التساؤل الناجم عن معطيات العولمة بأبعادها المختلفة، وهو: "هل نحن حقاً، نعيش في عالم جديد.؟!"

وقد تمّ وضع مراجع كلّ فصل في نهايته تسهيلاً للرجوع إليها.. كما ذيلّ البحث بقائمة للمصطلحات العلميّة الواردة في مباحث الكتاب ، وباللغتين العربيّة والإنكليزية.

والأمل في أن يقدم هذا الكتاب رؤية واضحة عن ظاهرة العولمة التي شغلت العالم ، وتأثيراتها على مناحي الحياة المختلفة ، ولا سيّما على الثقافة والتربية باعتبارهما الأكثر تأثيراً في طبيعة المجتمع وانتماء أفرادهم وتماسكهم في الحاضر والمستقبل.. وبما يحقّق نوعاً من التنبيه / الحافز للمتقّفين والتربويين..!

المؤلف                      في 1 / 9 / 2012



# الفصل الأول

## العويلة وأبعادها

- مفهوم العويلة
- طبيعة العويلة
- نشأة العويلة وتطورها
- مكونات العويلة
- مظاهر العويلة
- العويلة ونظام المعلومات الدولي
- التفكير الحديث كنظام لثقافة العويلة



## مقدمة

**العولمة**: مصطلح حديث العهد لم يتجاوز عمره الحقيقي - برأي المفكرين والباحثين - ثلاثة عقود. ولذلك فما زال مفهومه غير واضح المعنى، وغير محدد الأبعاد والدلالات بحسب الكلمات والعبارات التي استخدمت للتعبير عنه؛ ففي اللغة الإنكليزية، نجد أن كلمة **(العولمة)** تقابل كلمة **(Globalization)**، بمعنى الكونية أو الكوكبية، أي جعل الشيء معممًا، أو منتشرًا على مستوى الكون، أو كوكب الأرض، ومن خلال تطبيقه على الصعيد العالمي من دون استثناء. وكذلك الأمر في اللغة الفرنسية، حيث تقابل كلمة **(العولمة)** مصطلح **(الكوكبة Mondialisation)** حيث تتحقق الوحدة السياسية للعالم، كونه يشكل مجموعة إنسانية موحدة. وهذا جانب إيجابي إذا ما أخذت العولمة بهذا المفهوم، أو سارت بهذا الاتجاه، وكما يبدو في سياق التعريفين السابقين، عن قصد أو من غير قصد. وربما يعود ذلك في جذوره الأولى، إلى الفيلسوف اليوناني (أرسطو) الذي شغله موضوع البحث عن (السعادة على الأرض)، حيث نظر إلى الأرض على أنها كتلة إجمالية واحدة مكونة لمركز الكون.

أما في اللغة العربية، فإن كلمة **(العولمة)** حديثة العهد، ولا يوجد لها في العربية مفهوم محدد. ولكننا إذا ما أخذنا بالقياس اللغوي، فإننا سنجد فعل **(عولم = كَوَّن)** على وزن (فوعل أو فعلل)؛ وعولم الشيء: نشره على مستوى العالم (الكون) وفق نموذج محدد، أي قوله. وتكون النتيجة أن العولمة في اللغة العربية، تساوي مفهوم الكوكبة (الكوننة) في اللغات الأخرى، ولا سيما نمذجة الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا ما عبر عنه المفكر العربي، محمد عابد الجابري بقول: "إن العولمة نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات، كما يشمل أيضاً مجالات السياسة والفكر والأيدولوجيا..".

## أولاً- مفهوم العولمة

انطلاقاً من المصطلحات اللغوية للعولمة ، ظهرت ثمة تعريفات يحاول كلٌّ منها أن يعطي مفهوماً معبراً عن العولمة بدلالاتها، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن أي من هذه التعريفات لم يكن قاطعاً في دلالاته وشموليته ، وإن كانت ثمة قواسم مشتركة بينها. ولذلك يقول / جيمس روزناو / J. Rosnow / بضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدّد محتواها بدقة.. وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ؛ فإذا كان مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل تشمل : (الاقتصاد، السياسة، الثقافة، والأيدولوجيا.. كما تشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات، وانتشار أسواق التمويل....) فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة – في ظل ذلك كله – تصف هذه الأنشطة كلها، تبدو عملية صعبة، وحتى وإن تمّ تطوير هذا المفهوم، فإنّ من المشكوك فيه أن يتمّ قبوله واستخدامه على نطاق واسع..(روزناو، 1997)

فمن وجهة نظر تاريخية، تعدّ العولمة نتاج متغيّرات متلاحقة تكرّست بانتهاء الحرب الباردة، إنّها مرحلة جديدة يسميها بعض الباحثين (مرحلة ما بعد الإمبريالية) ويسميها بعضهم الآخر (مرحلة ما بعد التنمية)، ويتفق الجميع تقريباً، على كونها الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسيّة ؛ تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب الأرضي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، من دون أن تنتمي إلى وطن محدّد أو دولة معينة (حجازي، 2001، 22). وبذلك عدت العولمة مجموعة من العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشيع استخدامها على مستوى العالم، وقد تكون القوة الشاملة التي يمكن أن تشكّل الأساس الذي يبنى عليه النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

وثمة من أخذ بالبعد الثقافي في تعريف العولمة، فعدها محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة، وذلك لسلبها عن ثقافتها وموروثها الحضاري.. فتكون العولمة نظاماً يقفز فوق حدود الدولة والأمة والوطن.. إنّها نظام يهدف إلى رفع الحواجز والحدود، نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمة من أي محتوى، ويدفع بها إلى التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة..(الجابري، 1998، 19)

ويرى فريق آخر - في المقابل - أن العولمة هي : مجموعة من الارتباطات والتداخلات التي تسمو بالدولة الوطنية (الدولة الأم) ، وبشكل حتمي في المجتمعات التي تشكّل النظام العالمي الجديد.. إنها تظهر العملية التي من خلالها تحدث القرارات أو الفعاليات أو النشاطات ، في جزء ما من هذا العالم ، والتي من الممكن أن تكون لها عواقب هامة على الأشخاص والمجتمعات ، في أجزاء بعيدة جداً من هذا العالم. (Higgott,1998,1)

أما من الوجهة الاجتماعية / التربوية ، فقد عرّفت العولمة بأنها : ظاهرة ديناميكية لها محركات ثلاثة هي : (الثورة التكنولوجية ، ثورة الاتصال ، والتوحيد بين البلدان والحضارات) وذلك للتغلب على العامل الجغرافي وجعل العالم قرية واحدة.. لكنّها تحوي في باطنها ، عالم صراع ودعوة إلى سيطرة القوى على الضعيف ، وهيمنة قوى عالمية كبرى محددة على المجتمعات الأخرى.. فالعولمة بهذا المفهوم ، محاولة لدمج العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وتقليص المسافات الجغرافية ، وهدم الحدود بين الداخل والخارج ، بين المحلي والإقليمي والعالمي.

ومن منظور المصطلح الشمولي ، تعرّف العولمة بأنها : اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والثقافات ، ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمي ، بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، والانحسار الكبير لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة ، متعددة الجنسيات. (عطايا ، 2002 ، 2) وبذلك تعبّر العولمة عن حقبة التحول العميق للرأسمالية ، على مستوى المجتمع الإنساني بأكمله ، وذلك في ظلّ سيطرة دول المركز الرأسمالي وهيمنتها ، في إطار سيادة نظام عالمي للتبادل الثقافي والاقتصادي ، غير متوازن في معطياته وأهدافه.

فالعولمة بهذا المفهوم ، هي ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ ، خلقت واقعاً تغيّر معه العالم عمّا كان عليه ، بجغرافيته وحركته.. بنظامه وآليات اشتغاله ، وبإمكاناته وآفاقه المحتملة.. وبذلك تكون العولمة أقرب إلى الحالة الاقتصادية أو المادية ، التي بسطت سيطرتها خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ولذلك يرى بعض الباحثين أنّ العولمة تعني التداخل المكثف في العلاقات بين الدول، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والأيدولوجية.. وغيرها. وذلك نتيجة الإنجازات العلمية والتقنية في مجال الاتصالات والمعلومات وصناعة المعرفة، بعد إن توافرت القدرة على اختراق الحدود من خلال الفضائيات التي حولت العالم إلى " غرفة كونية صغيرة " (الشريف، 2002، 36)

وإذا كان مفهوم العولمة يشير - في بعض جوانبه - إلى ضرب من التغيير الاجتماعي العام، والذي ينم عن ازدياد درجة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، فإن هذا التغيير لم يكن مقصوداً بالدرجة التي قصد بها إحداث التغيير (التحديث) الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى أنّ العولمة تشير إلى التغيير على مستوى العالم الإنساني، أمّا التحديث فهو يشير إلى التغيير على مستوى المجتمع الواحد.. وللدلالة على الفروقات بين مفهومي التحديث والعولمة، وهي فروقات كمية أكثر من كونها نوعية، نجد بعضاً من المنتمين إلى علم الاجتماع، يشيرون إلى عصر العولمة بأنه " عصر ما بعد التحديث الاجتماعي " أو أنه " مرحلة ما بعد التصنيع ". وهذا يؤكد الفارق الجوهرى بين التغيير الاجتماعي والعولمة، أي أنّ التغيير نوع من أنواع التبدل (التحول) في بنية المجتمع، أي مجتمع، سواء كان التبدل إيجابياً أو سلبياً، سريعاً أو بطيئاً.. بينما تعني العولمة حالة من التغيير الواسع الذي يأخذ المجتمعات الإنسانية إلى مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ضمن ما يسمى بمراحل التطور التاريخي لهذه المجتمعات.

## ثانياً. نشأة العولمة وتطورها

لا شك أنّ مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات تداولاً ورواجاً في أوساط المفكرين والباحثين، ولاسيما في الإنتاج الثقافي والإعلامي، حيث تصدر صفحات عديدة من الكتب والمجالات، وعناوين الصحف والمجلات، وعبر المنتديات الأدبية والندوات الثقافية.

ولكن علماء التاريخ يقولون: إنّ العولمة ليست ظاهرة جديدة، بكلّ ما تعني كلمة الجدة من معان وأبعاد، وذلك لأنّ بداياتها ترجع إلى نهاية القرن

السادس عشر، حيث بداية الاستعمار الغربي لكل من آسيا وإفريقيا، والأميركيتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد، عرف بالعولمة ثم بالعولمة.. فالعولمة إذن هي لفظ (مفهوم) جديد لظاهرة قديمة نشأت في دنيا مترامية الأطراف، أصبحت بحجم قرية إلكترونية صغيرة، ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية.

وبناء على ذلك يمكن القول: إن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.. ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها في المرحلة الحالية التي يمر بها العالم، هو تعميق آثار الثورة العلمية والتقنية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من جانب آخر، والتي يمكن القول إنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية، وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بأنواعه المختلفة، من فرص ووعود.. (يسين، 1998، 29 و30)

وفي هذا المجال، يشير / جان شولت / أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ساينكس في كتابه (العولمة - مقدمة نقدية، 1997) إلى عدد من الأحداث التي مهدت لظهور العولمة على ما هي عليه الآن، وفيما يلي أبرز هذه الأحداث: (نقلاً عن عمر، 2000، 72)

- أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، 1866
- أول نظام للاتصال التلفوني بين لندن وباريس، 1891.
- أول إذاعة بالراديو من محطة (K.D.K.A) الأميركية، 1920.
- أول نظام لانتقال الأموال في لوكسمبورغ، عبر الحدود الدولية من دون ضرائب، 1929.
- إدخال نظام العطلات المترابطة الذي شجع السياحة على نطاق واسع، 1949.
- عصر القذائف البلاستيكية العابرة للقارات، وإطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي، 1957.

- بدء الاتصالات الدولية بالأقمار الصناعية (1962)
- ظهور أول طائرة نفاثة واسعة الحجم (بوينغ 727)، 1969.
- أول مؤتمر دولي للتنمية البشرية، 1972.
- أول بثّ تلفزيوني مباشر بالأقمار الصناعية، بطريق الأطباق على سطوح المنازل، 1976.
- أول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية، التي زادت من قدرة الاتصالات اللاسلكية، وإتمام ربط هذه الأنسجة حول العالم، بما سهّل استخدام وسائط الاتصال المتعددة والمحمولة، 1977.
- وهكذا يبدو أنّ تسارع تكنولوجيا الاتصال، أدى إلى تطوّر مفهوم العولمة واتّسع أبعاده واستخدامه، بحيث أصبحت العولمة السمة البارزة (المميّزة) للتاريخ المعاصر.. وذلك بفضل مجموعة من العوامل العلمية والتقانية من جهة، ومجموعة من التطوّرات السياسية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى، والتي أفرزتها عبر الحقبة، قوى التطوّر والتغيير التي هي في أساسها أيضاً، نتاج المجتمع البشري كلّ.
- أمّا / رونالد روبرتسون / فقد صاغ نموذجاً لتطوّر العولمة تضمّن خمس مراحل، مستنداً إلى المراحل التاريخية التي قادت إلى الوضع الراهن لمفهوم العولمة ومظاهرها في مجالات مختلفة. وهذه المراحل تتدرّج على النحو التالي: (نقلاً عن يسين، 1998)

## 1 - المرحلة الجينية:

بدأت في أوروبا مع مطلع القرن الخامس عشر، واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر.. وقد شهدت هذه المرحلة نمواً واضحاً في المجتمعات القومية، وإضعافاً للقيود الاجتماعية التي كانت سائدة في القرون الوسطى. وفي موازاة ذلك، تعمّقت الأفكار ذات الاتجاهات الفردية والإنسانية معاً. كما بدأت الجغرافيا الحديثة تشقّ طريقها العلمي، وذاع استخدام التقويم الغريغوري. (نسبة إلى البابا غريغوريوس الثالث عشر، 1572 - 1585)



## 2 - مرحلة النشوء :

امتدّت من منتصف القرن الثامن عشر إلى عام 1870. وقد حدث في هذه المرحلة، تحوّل كبير وحادّ في فكرة الدولة المتجانسة الموحّدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالأفراد بصفتهم مواطنين لهم أوضاع محدّدة في الدولة، وكذلك المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، إلى جانب مفهوم للإنسانية أكثر دقّة وتحديدًا. فزادت الاتفاقيات الدولية - إلى حدّ كبير - ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات الدولية والاتصالات بين الدول.. وظهرت مسألة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، والاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

## 3 - مرحلة الانطلاق :

امتدّت على مدى نصف قرن، من 1870 وحتى العشرينات من القرن العشرين.. وظهرت خلالها مفاهيم كونية جديدة، مثل: "خطّ التطوّر الصحيح"، والمجتمع القومي "المقبول". كما ظهرت مفاهيم تتعلّق بالهويات القومية والفردية، وتمّ إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية - من آسيا وأفريقيا - في المجتمع الدولي، حيث بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، كنظرة واحدة لبني البشر، ومحاولة الأخذ بها وتطبيقها. يضاف إلى ذلك، ما حدث من تطوّر هائل في شكل وسائل الاتصال الكونية وزيادة عددها، وسرعة أدائها واستخدامها.

وظهرت في هذه المرحلة أيضاً، المباريات والمنافسات العالمية (الكونية)، مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل للسلام والعلوم المختلفة. كما تمّ تطبيق فكرة التوقيت (الزمن) العالمي، والتبني شبه الكامل للتقويم الغريغوري على مستوى العالم.. وانتهت هذه المرحلة بوقوع الحرب العالمية الأولى، ونشوء عصبة الأمم المتحدة بعد انتهاء هذه الحرب.

## 4 - الصراع من أجل الهيمنة :

استمرّت هذه المرحلة من عشرينات القرن العشرين حتى منتصف الستينات منه.. وفي هذه المرحلة بدأت الخلافات والصراعات الفكرية، حول المصطلحات

المستحدثة والخاصة بظاهرة العولمة التي كانت في بداية انطلاقها الفعلية.. كما نشأت صراعات عالمية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، حيث تم التركيز على الموضوعات الإنسانية انطلاقاً من الحوادث التي وقعت إبان الحرب العالمية الثانية، ولا سيما حادثة (الهولوكوست) وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وذلك في إطار تأسيس الأمم المتحدة ودورها الإنساني.

## 5- مرحلة عدم اليقين:

بدأت منذ منتصف الستينات من القرن العشرين، وما زالت مستمرة، حدثت خلالها اتجاهات وأزمات عالمية متعددة، ولا سيما في التسعينات (العقد الأخير من القرن العشرين، حيث انهار نظام الثنائية القطبية في زعامة العالم مع انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، وظهر نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأميركية..). فقد تصاعد الوعي العالمي (الكوني) في الستينات، وتم أول هبوط للإنسان على سطح القمر. كما تم دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع إنتاج الأسلحة الذرية في مناطق متعددة من العالم.. وزاد - في المقابل، وإلى حد كبير - عدد المؤسسات الدولية والحركات العالمية لخدمة الإنسانية.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: إن العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات تاريخية متلاحقة، تكرست وتوجت بانتهاء الحرب الباردة.. إنها مرحلة جديدة يسميها بعض الدارسين بمرحلة (ما بعهد الإمبريالية) ويسميها بعضهم الآخر بمرحلة (ما بعد التنمية). ولكن الجميع - تقريباً - يتفقون على أن العولمة هي الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسيات؛ تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب الأرضي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، من دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة. (حجازي، 2001، 22)

ولكن على الرغم من ذلك، فما زالت بعض المجتمعات الإنسانية، تعاني من مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات العرقية، بحيث صارت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً وتشابكاً.. الأمر الذي أدى إلى ظهور حركة الحقوق المدنية،

وزيادة الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، من خلال تدعيم نظام الإعلام الكوني ودوره في عملية التواصل والاتصال المتبادل.

### ثالثاً. طبيعة العولمة

إذا عدنا إلى تعريفات العولمة، ولا سيما التعريف بالقياس اللغوي الذي يفيد القولية وفق نموذج محدد، نجد أن المصطلحات (التعابير) الواردة فيه تعني تعميم هذا الشيء المقبول / المحدد، وتوسيع دائرة استخدامه، أو التعامل معه، ليشمل المجموع العالمي (الكوني). فعولمة الثقافة الأميركية - على سبيل المثال - تعني إيصال هذه الثقافة إلى كل مكان على الكرة الأرضية، وعبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وذلك بقصد تعميم النموذج الثقافي الأميركي، وقطع صلة الإنسان في المجتمعات الأخرى / المتلقية بثقافته، بصورة تدريجية، ومن ثم القفز فوق حدود هذا المجتمع أو ذاك، عبر صيغة العولمة؛ فيتوحد العالم كله تحت سيطرة المركز (الأميركي)، وتصبح ثقافته هي نموذج الثقافات، ويتم تحطيم كل شيء بحيث يختفي الخاص لصالح العام، الذي كان في بدايته خاصاً ثم أصبح عاماً بفعل القوة. (حنفي، 1999/1998، 240)

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن العولمة تحمل في طياتها مدلولين أساسيين: (الغزو الثقافي والصدام الثقافي)؛ فهي تحمل مدلول الغزو الثقافي لأنها تتم من جهة قوية تمتلك معدات متطورة من وسائل إيصال السريع والفعال، والمؤثرة في جمهور المتلقين، والتمثلة في الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية، وشبكات البث المتنوعة والبعيدة المدى، إضافة إلى شركات ضخمة تقوم بإنتاج المواد الإعلامية / الثقافية.

والعولمة - في الوقت نفسه، تنطوي على الصدام الثقافي الذي قد ينتهي بالاختراق الثقافي، لأن الثقافة التي تصدر عن مركز العولمة، وعبر أخطبوطها الإعلامي / التقني، تحاول أن تسيطر وتهيمن على الثقافة المحلية.. وتحصل المواجهة؛ فإن انتصرت الثقافة الوافدة، واضمحلّت - في المقابل - الثقافة المحلية أو تراجعت، يكون قد تحقّق ما يروّج له سدنة العولمة، أو ما سمي اصطلاحاً

ب- (النظام العالمي الجديد)، وحصل بالتالي الاختراق الثقافي الذي يستهدف العقول والنفوس معاً، ولا سيما عند الناشئة والشباب.

وهذا ما عبّر عنه / أوليفيه دولغوس / بقوله عن العولمة بأنها: " تقنات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، وتتجاوز النظم والأيدولوجيات.. وتعدّ تشكيلية منوعة من الأنظمة التي تحدّد ممثليها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، والمنظّمات العالمية.. فالعولمة ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة، وتتخطّى في طريقها الآمال والأحلام" (نقلاً عن أوريد، 1997) وهنا يكمن الخطر في العولمة والخوف من ابتعادها عن الثقافة العالمية، بمفهومها الحضاري / الفكري والإنساني.

لقد بدأت مظاهر العولمة الحالية مع اتّساع نفوذ الشركات العالمية، ولا سيما التجارة والإعلام والإنتاج السينمائي والفني، وصولاً إلى المعلوماتية وشبكات الإنترنت، ممّا يسمح بإنتاج الثقافة والفكر والفنون، وتوجيهها بالوسائل المناسبة. ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ هذه الظاهرة الحضارية - التي ينظر إليها من منظار التقدم العلمي والتقني - ما زالت غير منضبطة بعد، سواء في المعنى أو في الدلالات والأبعاد؛ بل أنّها تبدو مخيفة من حيث النمذجة والتعميم.

فليس ثمة اختلاف على أنّ التشكيل الثقافي والحضاري الغربي، هو المحيط الذي نشأت فيه العولمة الحديثة، وهو الذي ما زال يغذيها ويمدّها بكلّ ما يمنحها الاستمرار من خلال الغطاء السياسي. وهذا يعني أنّ العولمة ليست مطلقة ولا محايدة ولا بريئة، كما يعتقد بعض الباحثين، بكلّ ما فيها من تناقض واختلاف وتفاوت. وبما أنّ الأقوى هو الذي يفرض نفسه دائماً في ظلّ هذه الحالة، فإنّ الغرب بات يرى نفسه وثقافته وأسلوب حياته، المرجعية الوحيدة والنموذج الفريد، الذي ينبغي على العالم أن يؤوب إليه قبل فوات الأوان. (بكار، 2001، 32)

وضمن هذا التوجّه، يرى الباحثون أنّ العولمة عملية تراكمية، أي أنّ هناك عولمات صغيرة سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة، بفضل تقدّم وسائل الإعلام والاتصال والنقل والمواصلات، والتقدّم العلمي عموماً.. ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد. ولكن

الغرب بما يروج للعولمة، بات مقتنعاً تماماً بأنّ العولمة حقيقة واقعة، بل هي ظاهرة حتمية أنجزتها مرحلة هامة من التطور التقني، بحيث لا يمكن الرجوع عنها أو التراجع.

وتأسيساً على أبعاد طبيعة العولمة، فإنّه يمكن حصر خصائصها بالأمر  
الثلاثة التالية: الشريف، 2002، 70 و71)

1 - ثمة تمييز يصل إلى درجة التعصّب للنموذج الغربي وتعميمه، وفرض سيطرته وهيمنته ليصل إلى اختراق خصوصيات الآخرين، وطمس المعالم والقسمات التي تتشكّل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى، ولا سيّما المستضعفة منها..

2 - يسخر أنصار هذا النموذج كلّ إنجازاتهم العلمية والتقنية وقدراتهم الاقتصادية، وإمكاناتهم الإعلامية وقواهم العسكرية، لفرض تصوّراتهم الخاصة عن السلام والأمن والحرية، وحقوق الإنسان، كما تدعي الولايات المتحدة الأميركية.

3 - إنّ العولمة ليست سوى نوع جديد من أنواع الاستعمار، فيه كلّ ما في الاستعمار القديم من صفات، وله ما لسلفه من الأهداف والغايات، على الرغم ممّا يخفيه من مخالف تحت ألفاظ ناعمة، من قبيل التعاون والشراكة وتحقيق التوازن العالمي والسلام الدولي.

ومع الاعتراف بكلّ ما تقدّم، فإنّ أغلب الباحثين يرون، أنّ مفهوم العولمة لا يزال من قبيل (الفرضية)، وهو فرضية لأنّ الاتّساع في تناول العولمة وأصلها وتعميمها، أو تعميم ما قد ينتج عنها، أمر غير مستقرّ عملياً.. وهنا إقرار بعدم وضوح العولمة والإحاطة النظرية والعملية بها، ولا سيّما أنّها ما زالت في طور التكوين والتبلور، وغير مكتملة الملامح والنتائج. (هندي، 1998، 61) وهذا يتطلّب فهّم هذه الظاهرة، بمعطياتها وأهدافها، وبالتالي التعامل معها بوعي وحذر وموضوعية..!

## رابعاً. مكوّنات العولمة

لقد مرّت العولمة بمراحل تاريخية، امتدّت على مدى ينوف عن قرن وثلث القرن، حتى وصلت إلى وضعها الحالي التي أسهمت في تشكيله مجموعة من المكوّنات، التي كان من أبرزها: الشركات متعدّدة الجنسيات، منظمّة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ومحاولة أمركة العالم.

### 1 - الشركات متعدّدة الجنسيات :

لقد وجدت الرأسمالية الحديثة، في التقدم العلمي والتقني، فرصة ممتازة لنقل المعلومات وتبادل الخبرات بسرعة فائقة، كسرعة البرق.. وهذا ما أدى إلى ظهور الشركات المتعدّدة، التي تتجاوز حدود الأقاليم وتقفز فوق حدود البلدان، لتوظّف استثماراتها في أي مكان في العالم، بحيث أصبحت هذه الشركات هي التي تتحكّم بعجلة الاقتصاد العالمي. كما تحمل الأفكار والمعلومات، وتتحكّم بإنتاجها، ومثالها على ذلك: (ويت ديزني، وهوليود).

وقد أعطى الوضع الاقتصادي والتقني، لهذه الشركات، دوراً كبيراً للمساهمة في صنع القرار السياسي للبلدان التي تعمل فيها، والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، وذلك من خلال القروض التي تمنحها لهذه البلدان، وفرض سياسة الانفتاح الاقتصادي، بما في ذلك التدخل في تحديد الأسعار المحليّة للسلع المتداولة.. ونتج عن ذلك كلّ، ظهور مجموعات جديدة على الساحة الدولية، لها تأثيرات فعّالة في المجالات (السياسية والاقتصادية والثقافية).

### 2 - منظمّة التجارة العالمية الحرّة :

أنشئت المنظمّة على قواعد اتفاقية الغات Gatt، باسم المنظمّة العالمية للتجارة الحرّة وأصبحت سارية المفعول مع بداية عام 1995، وتشمل ثلاثة مجالس متخصصة هي: (مجلس التجارة في السلع - مجلس التجارة في الخدمات - ومجلس التجارة في حقوق الملكية الفكرية).

وتهدف منظمّة التجارة العالمية الحرّة (WTO) إلى، فتح الأسواق بين الدول

المشتركة فيها، وانتقال السلع فيما بينها بحرية تامة، على الصعيد العالمي، على أمل تنشيط التجارة العالمية وزيادة النمو الاقتصادي العالمي، وتحقيق الرفاهية لشعوب العالم، كما تدعي العولمة ومؤسساتها.. (حيدر، 1999، 71)

وقد شكّلت هذه المنظّمة بعض التحدّيات الاقتصادية والثقافية أمام الدول التي لم تنضمّ إليها، ومن أهمّ هذه التحدّيات: زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحليّة، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية، والتي حظّرت تقليد أية سلعة أو عملية إنتاجية.. كما عملت هذه الاتفاقية على تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات.. (خلف، 2001، 143) وبما أنّ معظم الدول الغربية (الرأسمالية) منضوية تحت لواء هذه المنظّمة، فإنّ أصحاب المصلحة في العولمة، رأوا في أهداف المنظّمة تحقيقاً لأهدافهم في غزو الدول الضعيفة، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

### 3 - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من الوكالات أو المؤسّسات الأساسية التابعة للأمم المتّحدة. فصندوق النقد الدولي، يشرف على إدارة النظام المالي العالمي، ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية بالتنسيق مع البنك الدولي، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيّف الهيكلي، أو في إدارة القروض والفوائد، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة البضائع بلدان المراكز الصناعية، وحركة رؤوس أموالها. (الصوراني، 2002، 13)

إنّ من أهداف صندوق النقد الدولي تقديم القروض، ومساعدة الحكومات التي تلجأ إلى هذه المؤسّسة عندما تعجز عن سداد ديونها، أو عندما تعصف بها أزمة اقتصادية خانقة، وتكون غير قادرة على حلّها. ولذلك أصبح دور الأمم المتّحدة فعّالاً في الاستجابة لهذه القضايا، ولا سيّما التي تريدها الولايات المتّحدة، كونها المسيطر على قرارات المنظّمة الدولية، في الوقت الذي تهتمّ المنظّمة دورها في القضايا التي لا ترغب الولايات المتّحدة أن يكون لهذه المنظّمة دور فيها.. (وهبي، 2001، 275) وهذا مؤشر على تحوّل هذا الصندوق عن أهدافه

الأساسية، إلى أن يكون أداة بيد سدنة العولمة، تستخدمها في الضغط على الشعوب والحكومات التي لا تستجيب إلى مطالبها، ولو على حساب السيادة الوطنية.

#### 4- أمركة العالم:

يرى بعض الباحثين والدارسين لطبيعة العولمة بأبعادها المختلفة، أن هذه العولمة تقوم على مبدأ مركزي يتمثل في تنميط أذواق الناس وأحاسيسهم وقيمهم، وفق طراز الحياة الأميركية وثقافتها، بما فيها من أعراف وتقاليد تخرج عن أعراف الشعوب الأخرى وتقاليدها...

فثمة كتاب أميركيون يحاولون الإيحاء بأن هناك عوامل سلبية في ثقافات البلدان الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأميركية على هذه الثقافات. ومن هذه الادعاءات على تلك العوامل السلبية: "أن هذه الثقافات هي للنخبة أو الصفوة، وهي ثقافات مكبلة بالقيود، وذات توجهات دينية، وهي تستخدم لغة لا تفهمها إلا فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين.. ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة لديه أو الغازية لمجتمعه. (الوالي، 2002، 62)

ولذلك يرى كثير من الباحثين، أن الولايات المتحدة الأميركية، هي صاحبة المصلحة الحقيقية / الأولى في انتشار العولمة. فهي تمارس العولمة كل يوم، وتعمل على جعل ثقافتها ثقافة عالمية، وذلك بوساطة الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة، وعبر أحدث وسائل الإعلام والاتصال، وإلى كل بيت بصورة فورية ومباشرة. فتحمل هذه الرسائل الإعلامية في طياتها، ملامح التبشير بانتصار القيم المسماة بالقيم الأميركية، وبطراز الحياة الأميركية وأساليبها، بدءاً بأنماط السلوك والملابس واللغة، وصولاً إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبرالية / الأميركية على سواها من القيم.. ومن ثم الحديث عن نهاية التاريخ، بوصفه النتيجة النهائية التي أعقبت الحرب الباردة، بما تحويه هذه النتيجة من تفوق القدرات التكنولوجية الأميركية.



وهذا ما يؤكّد المشهد الثقافي والاقتصادي في عالم اليوم، الذي يصطبغ بلون الرأسمالية العالمية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية، بوصفها تمثل نظام القطب الواحد، لإحكام السيطرة على العالم.

### خامساً. مظاهر العولمة

إنّ طبيعة العولمة ومكوّناتها المختلفة، والتي يركّز كلّ منها على جوانب معيّنة دون جوانب أخرى، تشير إلى أنّ ثمة وجوهاً للعولمة، سياسية واقتصادية وثقافية، واجتماعية / إعلامية، وذلك لأنّ العولمة ظاهرة معقّدة تتمازج فيها الأيديولوجيا والتكنولوجيا، والجغرافيا والديموغرافيا والتغيير المؤسّساتي، بهدف تحديد آلية عملها الداخلية ونتائجها. وكلّ فصل بين هذه المكوّنات المعقّدة يؤدي إلى فهم مبتور لتجلياتها ونتائجها. (Kubursi, 1999, 10) وتتجلّى وجوه العولمة في مظاهر متعدّدة على النحو التالي:

#### 1 - المظهر السياسي:

إذا كانت العولمة تهدف إلى إزالة الحدود بين كيانات الدول الوطنية والقوميّة، فإنّها سمحت، بتحويلها السلطة من الدولة إلى الشركات (متعدّية الجنسيّة) المتعدّدة الجنسيات، بتقويض مصداقية الدولة بشكل أفقد حكومات هذه الدولة مشروعيتها تجاه مواطنيها؛ وهو الأمر الذي ترتّب عليه اندلاع حالات من عدم الاستقرار السياسي بأشكال مختلفة، وبشكل أسفر عن تراجع الديمقراطية في بعض مناطق من العالم.

فقد أصبحت الدولة - في هذه الحال - عاجزة عن مواجهة السوق (المعولم) والسياسات الموحّدة المفروضة من الخارج، لأنّها - أي الدولة - فقدت الكثير من وظائفها الموروثة والأساسيّة في المجتمع، وبشكل أفقدها مبررات استمراريتها ووجودها، بحيث أصبح الاعتراف بالدول رهناً بالاعتراف الدولي. (حجازي، 2001، 36) ولا سيّما ظهور المنظّمات الأهلية غير الحكوميّة كقوى فاعلة على الساحة الدولية، ومنها: منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو

الدولية، منظمات حماية البيئة، منظمات حقوق الطفل، منظمات حقوق المرأة.. وغيرها من المنظمات التي أصبح محور اهتماماتها ما يدور في المجتمع الدولي. وبهذا المعنى، قد تكون الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكنها قد تضطر من الناحية الفعلية، إلى التعارض مع بعض الفعاليات الدولية، أو مع جميعها، وهذا ما يؤدي إلى أن حرية الدولة في التصرف، ستكون ناقصة أو مقيدة، وذلك تبعاً للضغوطات التي تمارس عليها من قبل هذه الهيئات الدولية، لقاء ما يحدث من تعارض معها.

لقد ارتبطت العولمة السياسية بمجموعة من القوى العالمية والإقليمية الجديدة التي برزت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، والتي أصبحت تنافس الدولة في المجال السياسي وصنع القرارات؛

ولعل أبرز هذه القوى العالمية تتمثل في الوحدة الأوروبية التي أصبحت تمتلك عملة نقدية واحدة (اليورو) بعد تنازل الدول الأوروبية عن سيادتها في مجال السياسات النقدية.. وربما تتطور الأمور في المستقبل، لتصل إلى الوحدة السياسية من خلال ظهور الولايات المتحدة الأوروبية، والتخلي التدريجي عن السيادة للدول الأوروبية، بما يعكس طموحاتها بأن تصبح منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.. (حيدر، 1999، 80)

ولكن العولمة السياسية ارتبطت في الآونة الأخيرة، بظهور مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة، التي تتطلب تعاوناً دولياً جماعياً للتغلب عليها، ومن أبرز هذه القضايا: (وهبي، 2001، 260)

1 - تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها: ومن أهمها المشكلات البيئية المتمثل في التلوث والتدهور البيئي، وبرز مشكلة ارتفاع حرارة الأرض وفجوة طبقة الأوزون، والتصحر وتدمير الغابات وتراكم النفايات، ولا سيما النووية منها، والانفجار السكاني وقضية الفقر والمجاعة في العالم، ومشكلة المخدرات والعنف والإرهاب الدولي، والأمراض الفتاكة، وجرائم غسل الأموال والتضخم، والهجرة غير المشروعة.. وغيرها.

2 - **تفاقم مشكلات العالم الثالث** : ومن أهمها الحروب الداخلية التي تدور رحاها بين الفينة والأخرى ، ولا سيما في قارتي آسيا وأفريقيا ، والصراعات المسلّحة بين الدول.. والأزمات الاقتصادية والفوارق الطبقيّة.. وغيرها..

ولا شكّ أنّ هذه القضايا ، بمشكلاتها وأبعادها ، أتاحت للدول الكبرى ، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية ، بأن تتدخل في شؤون دول متعدّدة في العالم ، سواء بطريقة سياسية كما حدث في رومانيا وأوكرانيا ، أو بطريقة عسكرية كما حدث في البلقان وأفغانستان والعراق ، بحجّة مساعدة هذه الدول على حلّ مشكلاتها السياسية.. ولكن هذه المساعدة تحمل - في حقيقة الأمر - نوعاً من أنواع الاحتلال أو الهيمنة السياسية ، ومصادرة القرار الوطني الحرّ ، المستقلّ.

واستناداً إلى ما تقدّم ، فإنّ أبرز المظاهر (التجليات) السياسيّة للعولمة ، تتجلى في سقوط الشمولية والسلطوية ، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسيّة ، واحترام حقوق الإنسان.. وفي هذا الصدد تثار عدّة أسئلة ومن أبرزها : (السيد يسين ، 1998 ، 33)

- هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطيّة ، هي الديمقراطيّة الغربية ؟ أم أنّ هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصيّة السياسيّة والثقافية للمجتمعات في العالم ؟

- وهل هناك إجماع على احترام مواثيق الإنسان ؟ أم أنّ هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصيّة الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العالميّة ؟

إنّ الأجوبة على هذه التساؤلات مرهونة بفاعلية الشرعية الدولية ، التي بدأت تفقد مصداقيتها في الآونة الأخيرة ، بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأميركيّة وحلفائها ، على قرارات هذه الشرعية ، وتوظيفها لخدمة أغراضها العولميّة.

وبذلك فالعولمة من المنظور السياسي ، تعني أنّ الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي ، وإنّما تعمل إلى جانبها منظمات عالمية وهيئات متعدّدة الجنسيات ، وغيرها من التنظيمات التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط الدولي ، في إطار التعاون والاندماج.

## 2 - المظهر الاقتصادي :

إنّ البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة، يحظى بالنصيب الأكبر من النقاش والحوار والتعليق، وذلك لأنّ الاقتصاد بأشكاله المختلفة، كان ولا يزال، من أهمّ الدوافع التي تحرك الإنسان للعمل والنشاط، الفردي والاجتماعي. فقد أدى الاقتصاد في إطار التبادل التجاري، دوراً رئيساً في تحديد العلاقات بين البلدان والمجتمعات منذ القدم، إلا أنّ التغيير الذي طرأ على طريقة التبادل التجاري، خلال العقود الأخيرة، جعل لهذا الاقتصاد نمطاً جديداً ومتميزاً، يتناسب والنظام العولمي الجديد.

فقد صارت رؤوس الأموال تنتقل بسهولة عبر الحدود الجغرافية والسياسية، وتحت غطاء لا يتعارض والكرامة الوطنية.. فالأموال تنتقل باسم الاستثمار الخارجي، وحرية التجارة التي أزال الحواجز الجمركية..

وقد ساعدت عوامل كثيرة في سرعة انتشار هذه الأفكار، ولعلّ من أهمّها حالة الفقر التي كانت عليها بلدان كثيرة (فقر مادي وفقير في الخبرات الحديثة)، وتفاوت المجتمعات من حيث الإمكانيات الاقتصادية، مقابل العدد القليل من المجتمعات المسيطرة، والتي يمكن تسميتها بالبلدان الغنية اقتصادياً، وتضمّ نسبة ضئيلة من حجم سكان الكرة الأرضية الهائل. وبذلك انتشرت رؤوس الأموال منطلقاً من عدد قليل من البلدان باتجاه بقية بلدان العالم، وهي تسير في أغلب الأحيان في طريق ذي اتجاه واحد. (التتر، 2001، 72)

يقول / سكولت / Scholte: / إنّ العولمة هي الرأسمالية، إلا أنّها أصبحت معقّدة، وأصبحت راسخة بقوة أكثر، في كلّ أنحاء العالم، مستخدمة احتكارات تكنولوجية متقدّمة وقرارات تنظيمية دقيقة.. وهذا التحوّل من الرأسمالية إلى العولمة، خلق عالماً جديداً، بمعطياته وأهدافه.. (Scholte, 2000, 5) وتظهر العولمة الاقتصادية هنا، بأنّها تحدث في ظلّ نظام اقتصادي عالمي تغلب عليه حرية الاقتصاد غير المحدودة، والمتمثلة في فتح الأسواق العالمية، وتجاوز الحدود المحلية والإقليمية.

وتبرز ضمن هذا التوجّه، مشكلة أزمة الدولة القومية، وتأثير العولمة على مفهوم "فكرة السيادة الوطنية" وتطبيقاتها. ومن ناحية أخرى، تثار المناقشة حول دور الدولة في ظلّ العولمة الاقتصادية، ولا سيّما من جهة تأكيده أو تغيير صورته، بالإضافة إلى أسئلة شتى حول صلاحية نظام (حرية السوق) ليكون أساساً للتنمية في بلدان العالم المختلفة، والمخاطر التي يمكن أن تنجم من التنمية الوحيدة البعد، والتي تركّز فقط على الجانب الاقتصادي. (يسين، 1998، 32) وأصبحت الأولوية في النشاطات الاقتصادية الدولية، تتمركز على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والموارد والقرارات، على الصعيد العالمي وليس على الصعيد القومي / المحلي. وبرزت مظاهر اقتصادية جديدة تتمثّل بالخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وتحوّل المعارف والمعلومات إلى سلع استراتيجية.

وهذا يظهر أنّ العولمة الاقتصادية بمؤسّساتها المنتشرة على النطاق العالمي، تشكّل ظاهرة استعمارية جديدة تستهدف الاستيلاء على ثروات الشعوب الضعيفة ومواردها، ليس عن طريق القوة والاحتلال العسكري المباشر، بل بوسائل تتسم بالذكاء والحنكة، وتستخدم التكنولوجيا المتطورة ووسائل الإعلام لإنتاج نظام جديد لرأسمالية المعلومات.

فالاقتصاد العالمي في ظلّ العولمة يشهد تفاقم نشاط الشركات المتعدّدة الجنسيّة التي تنتشر في عشرات البلدان، ويحكمه نظام الاقتصاد الحرّ المبني على أسس عامة مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالميّة جبّارة لها تأثيرها على الاقتصاديات المحليّة. أمّا السواق التجارية والماليّة العالميّة، فإنّها لم تعد موحّدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكّم دول العالم كلّها، بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى... (Waters, 1995,66). وبرزت نتيجة ذلك تكتلات تجارية كبيرة مثل: منطقة دول جنوب آسيا (آسيان)، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي، والشركات الدولية العالمية.. وغيرها.

وهذا يعني أنّ العولمة الاقتصادية تحوّل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، والتي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، حيث يعتمد العالم بعضه على بعض في تبادل الخامات والسلع المنتجة، ورؤوس

الأموال والعمالة، وإن كان ذلك بطريقة غير متوازنة وغير عادلة، نظراً لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي بين بلدان العالم.

ويظهر هنا، للمرة الأولى في تاريخ البشرية، توافر إمكانية صناعة السلع في أي مكان وبيعها في كل مكان.. ففي ظل عوامة الرأسمالية، يتم الإنتاج في المكان الأقل كلفة، سعياً وراء الربح. ومما جعل ذلك ممكناً، هي تلك التحسينات المذهلة في تقنيات النقل والاتصالات، فضلاً عن التخفيضات الكبيرة في تكاليف إنتاج هذه التقنيات. (Kubursi, 1999, 11) وهذا ما أدى بالتالي إلى تضخم الشركات المتعددة الجنسيات، بدءاً من تزايد قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار بين مكان الإنتاج الرخيص والتسويق في المكان الأعلى، أو من نسبة الضرائب المتدنية أو من مستوى الأجور في البلدان النامية التي تعمل فيها.

وتعدّ الولايات المتحدة الأميركية اليوم، الإمبراطورية العظمى القائدة لمنظومة الرأسمالية الجديدة المعولمة.. ويظهر ذلك من خلال مقارنة مصادرها البشرية والطبيعية، مع نسبة صادراتها ورأسمالها من النسب العالمية الأخرى..

ففي نهاية القرن العشرين، كانت حصة الولايات المتحدة الأميركية تبلغ 20.8٪ من الإنتاج العالمي، ونسبة 13.8٪ من الصادرات العالمية من السلع والخدمات، في حين أن عدد سكانها لم يتجاوز (4.6٪) من إجمالي عدد سكان العالم، مقابل انخفاض حصة الدول النامية مجتمعة، إلى (39.8٪) من الإنتاج العالمي، بينما ترتفع النسبة إلى (55.4٪) عند الدول المتقدمة. (خلف، 2001، 196) وهذا يعني هيمنة الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، على الإنتاج الصناعي العالمي والصادرات العالمية.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: إنّ التجليات الاقتصادية للعولمة، تظهر في نمو الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات الكبرى وتعميقها.. وفي وحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه قواعد الحماية التجارية (الجمركية)، وإنشاء منظّمة التجارة العالمية.. إضافة إلى عمل التكتلات الاقتصادية، ونشاط الشركات والمؤسسات الدولية. (يسين، 1998، 11)

فلا قيمة لتدفق رؤوس الأموال إذا لم توظف في الاستثمارات المناسبة، ولا قيمة للسلع المنتجة إذا لم تتوافر لها الأسواق المستهلكة. فالعولمة الاقتصادية هي صناعة الأسواق العالمية التي تضمن عمليات التصدير والاستيراد، بالطريقة التي تناسب أهداف الشركات العملاقة. فالعولمة الاقتصادية تهدف أولاً وأخيراً إلى تركيز اهتمام العالم والمجتمعات البشرية على الاقتصاد أكثر من أي أمر آخر، بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي بدأ بريقها يضعف.

### 3 - المظهر الاجتماعي :

إن المنافسة الاقتصادية الحادة بين الشركات المتعددة الجنسيات، التي أفرزتها العولمة، أصبحت تهدد التماسك الاجتماعي، في كثير من البلدان الفقيرة التي تعمل بها، من خلال استغلال الطاقات البشرية مقابل الأجور المادية.. كما تعمل المنافسة الاقتصادية المعولمة على تعميق هوة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، بين الناس في الدول الفقيرة والدول الغنية، حيث تزداد الدول الغنية غنى، مقابل تزايد الدول الفقيرة فقراً..

فهناك من يرى أن من أثنى ما قدمته العولمة، هو التقدم العلمي الذي أصبح يسمح بزيادة إنتاج الخيرات من دون إحداث مواطن تشغيل جديدة؛ إنه فعلاً مكسب ثمين يحققه التقدم؛ ولكن لا مناص من مواجهة مشكلات التقدم بحلول جديدة تضمن للإنسان قطف ثمار هذا التقدم، وتوزيعها بطريقة عادلة تحمي بعض الفئات البشرية من التهميش (الجنحاني، 1999، 30) وهذا ما يفسر أن الديمقراطية التي تنادي بها العولمة، تنحاز بشكل مطلق إلى فئات الأغنياء، وتهمل الفئات الفقيرة أو المستضعفة، وتهتمشها عن المشاركة الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث كثير من المظاهر الاجتماعية السلبية، كزيادة الفقر والعنف والجريمة، والتمييز العنصري، وتعاطي المخدرات.. وغيرها.

فالليبرالية الجديدة المتطرفة، التي أفرزتها العولمة، فشلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتقليص البطالة، ورفع مستوى المعيشة كما وعدت.. وحتى أنها لم تستطع أن تحافظ على المعدلات التي كانت موجودة في عقد التسعينات من القرن

العشرين، بل تدهورت الأحوال الاقتصادية والقوة الشرائية عند الكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وتراجعت المكاسب الاجتماعية القديمة، وتم تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل.

فعلى سبيل المثال: ألغت الصناعة الحربية الأميركية مليون فرصة عمل، وأوجبت شركة الاتصالات الألمانية تسريح مائة ألف مستخدم لكي تستطيع المنافسة في السوق العالمية، وفي بريطانيا تم إلغاء (113) ألف فرصة عمل منذ خصخصة شركة الاتصالات عام 1984، وتم التخطيط لتسريح (36) ألف عامل حتى عام 2000، وبذلك تكون قد سرحت نصف عمالها.. وقس على ذلك في معظم الدول الرأسمالية.(بيترمان وإلدشومان، 1998، 80)

وليس ذلك فحسب، بل أن الكثير من الشركات الصناعية الكبرى (العملاقة)، ولا سيما شركات صناعة السيارات والمحركات والأجهزة التقنية، أغلقت أبوابها في بلدانها الصناعية وسرحت عملها، وهاجرت إلى بلدان أخرى في آسيا وإفريقيا، حيث تستفيد من الإعفاءات الضريبية للاستثمار، والأجور الزهيدة التي تدفعها للعمال مستغلة ما يعانون من الفقر والبطالة.

إن مقارنة سريعة لمظاهر الثراء الذي تنعم به فئات من الناس، مع حجم الفقر والتهميش الذي تعاني منه شعوب غفيرة في بلدان العالم المختلفة، توضح لنا تركز الثروات في أيدي عدد قليل من الأشخاص، مقابل تركز الفقر في الكثير من بلدان العالم. ففي الفترة الواقعة ما بين (1994 - 1998) انتقلت القيمة التراكمية الصافية لممتلكات (200) شخص الأكثر غنى في العالم، من (440) مليار دولار، إلى أكثر من (1000) مليار دولار. وفي سنة 1998، تجاوزت ثروات ثلاثة أشخاص الأكثر غنى في العالم مجتمعة، الناتج الداخلي / الإجمالي ل(48) دولة الأقل تقدماً في العالم. وقد انعكس ذلك كله على الجوانب الاجتماعية والصحية لدى الكثير من شعوب العالم الفقيرة.

فقد أشارت التقارير والدراسات الخاصة بالتنمية البشرية، الصادرة عن الأمم المتحدة في (2000 - 2001)، إلى أن من بين (4.4) مليار شخص في العالم، هناك ثلاثة أخماس منهم لا تتوافر لديهم البنيات الصحية السليمة، كما



أنّ (ثلثهم) محرومون من مياه الشرب الصالحة والسكن اللائق، كما أنّ (خمس) هؤلاء لا توفّر لهم الخدمات الصحيّة الحديثة.. وفي مجال التغذية، لا يحصل (خمس) سكان العالم على ما يفي من الكالوريت الحرارية والبروتينات، كما يعاني (3.6) مليار شخص من نقص في مادة الحديد، ومنهم (ملياران) مصابون بفقر الدم. (أديب، 2002، 22)

والخلاصة، إنّ مبدأ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي تنادي به العولمة، هو مبدأ مزيف، لأنّه ينحاز إلى جانب الأغنياء على حساب الفقراء والمحرومين، ولذلك كان من نتيجته زيادة حدّة التوترات الاجتماعية في الكثير من دول العالم، ولا سيّما العداء للأجانب والمهاجرين، وإهمال الفئات الفقيرة، وتزايد النزعات العنصرية وانتشار مظاهر الجريمة والعنف والإرهاب، والمتاجرة بالمخدرات.. وغيرها من مظاهر التفكك الاجتماعي والأخلاقي. وكما قال مؤلّف كتاب (فخّ العولمة): "إنّ العولمة بشكلها الحالي، هي مدمّرة للحياة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.."

#### 4 - المظهر الإعلامي :

شهدت الإنسانية في الربع الأخير من القرن العشرين ثورة تقنية كبرى في عالم الاتصالات، تمثّلت بعولمة الاتصال والإعلام، حيث كان لهذه الثورة أثر عميق في تسريع وتيرة المبادلات الإخبارية والإعلامية، واختصار الزمان والمسافات، واختفاء الحدود الجغرافية والحواجز الطبيعية. وهذا كلّه أدّى إلى أن تُربط حياة الناس، بعضهم مع بعض، على نحو أشدّ وأعمق وأسرع، ممّا كان يحدث في الماضي، بحيث أصبحوا يتأثّرون بأحداث تقع في أقصى أركان العالم. (الدباغ، 2000، 1)

وتبرز عولمة الاتصال أكثر ما تبرز، من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كلّ أنحاء المعمورة. وتدور حول الإنترنت أسئلة كبرى، ولكن من المؤكّد أنّ نشأتها وذيوعها وانتشارها، ستؤدّي إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان.

(يسين، 1998، 33) وتبثّ عبر القنوات التلفزيونية الفضائية، مجموعة من القيم والمبادئ والأفكار والسلوكيات، التي تنتمي إلى ثقافة بعينها، هي الثقافة القوية والمهيمنة على وسائل الإعلام.

وقد يسبّب هذا الزخم من المعلومات المختلفة، والمتضاربة أحياناً، في إحداث قلق نفسي للإنسان وتثير لديه تساؤلات كثيرة، ومنها: من أنا وما سماتي الشخصية؟ كيف يمكن أن أتجاوز مع نفسي؟ وهل أنا إنسان أعاني من عقد نفسية قد يعجز في إيجاد الإجابات المناسبة لها؟. والعجز عن الإجابة يقود إلى الاعتقاد بأن إغراق الإنسان بالمعلومات، كان على حساب قدرته على التواصل الفعال مع ذاته (موسى، 2006، 94). وهذا يعني أنّ وسائل الاتصال في ظلّ العولمة، لا تؤثر في محتوى الرسالة الإعلامية / الثقافية، بل امتدّت إلى التأثير إلى مستوى الاتصال الذاتي للفرد، أي بينه وبين ذاته.

لقد ازدادت القنوات الفضائية المملوكة من قبل الشركات عابرة القومية، ومتعددة الجنسيات، ازدياداً انشطاريّاً، خلال السنوات الأخيرة بحيث صار الفضاء ساحة تنافس تلفزيوني.. وفي محاولة لمواجهة هذا الخطر الوافد عبر الفضاء، عمدت بعض دول الجنوب إلى الارتباط بالأقمار الصناعية، وأقامت محطات أو قنوات للبثّ الفضائي، أو استخدمت تقنيات حديثة تلتقط بوساطتها ما تبثّه القنوات الفضائية، وتعيد بثّ ما تراه مناسباً؛ أي أنها تعتمد إلى الانتقائية في إعادة البث، لكي تسيطر على البثّ الوافد وتقلّل من خطورته. (إنيث شونفلونج، 2002، 85) إنّها - ولا شك - ثورة عولمية / اتصالية، بكلّ ما في الثورة من معان وأبعاد، بالنظر لما نتج عنها من تغييرات واسعة المجال، قلبت الأوضاع الاجتماعية رأساً على عقب، بحيث أصبح العالم يعيش وكأنّه قرية كونية واحدة؛ فالوسائل تعدّدت، وسرعتها بلغت مدى لم يعرفه الإنسان من قبل.. فلا يحتاج إنسان اليوم إلاّ لتحريك أصابعه ليتصل بأنحاء الكرة الأرضية كلّها، وبعدد هائل من مراكز المعلومات ومصادرها.. كما يمكنه أن يتابع برامج البثّ المرئي التابعة لبلدان العالم جميعها. (النتتر، 2001، 75) ويتأثر الإنسان، من خلال ذلك الاتصال وتلك المتابعة، ببعض الأفكار والسلوكيات والقيم، ممّا يخلق في كثير من الأحيان، هوة

عميقة بين ما هو وافد وما هو أصيل في المجتمع المحلي.. ويتأرجح الناشئة / الشباب بين هذا وذاك، الأمر الذي يؤثر في تكيفهم وانتمائهم وتمسكهم بهويتهم الاجتماعية.

واستناداً إلى ما تقدم، نصل إلى نتيجة مفادها أن العولمة بسيطرتها على وسائل الاتصال، تعمل على صوغ ثقافة إنسانية / حضارية - كما تدعي - تمتزج فيها الثقافات البشرية وتتآلف بعد التخلي عن جذورها الأصلية، مما يسهل على قادة العولمة توجيهها كما يشاؤون.

## 5 - المظهر الثقافي :

ارتبط هذا المظهر بفكرة التنميط الثقافي أو (التوحيد الثقافي) العالمي.. وهو تعبير من التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية لإعداد مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية، عام 1988..وقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة الاتصالات العالمية، وهيكلها الاقتصادي / الإنتاجي المتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع، وتحريك رؤوس الأموال..

كما أن التنميط الثقافي (التوحيد الثقافي)، هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة، وذلك لأن البناء الثقافي للإنسانية يتكامل مع البناء الاقتصادي المعلوماتي؛ ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً وإعلامياً.. فالإعلان هو أداة التوصيل والتأثير للأفكار الثقافية التي يراد لها الشيع والانتشار.

فالمظهر الثقافي للعولمة يوحى بإيجاد ثقافة ذات طابع عالمي، يتسم بخصائص ثقافية متحرر من تأثير أي ثقافة بعينها.. أي إيجاد ثقافة تصلح لأن يأخذ بها الأفراد المنتمون إلى ثقافات ومجتمعات متباينة. فلكل ثقافة نسق من القيم والمعايير، ويفترض في الخصائص الثقافية التي تناسب العولمة (أو تصنعها العولمة) ألا تتعارض مع الأنساق المحلية للقيم.. فهي - من الوجهة النظرية - خصائص تطورت نتيجة تعاون بين ثقافات كثيرة تمكنت من تطوير صياغة توفيقية فيما بينها. (التتر، 2001، 74)

والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا، هو: هل يمكن للنظام العالمي الجديد (المعولم) أن يكون حاملاً لنظام ثقافي يلبي طموحات المجتمعات البشرية في نهضتها

والحفاظ على هويتها الثقافية ؟ فإذا كان الجواب بأن المادة هي المقايض الموضوعي للفكر، فلا بدّ إذن من اتّحاد القرار الذي يجمع بين المال والمعرفة، بما يحقّق نهضة ثقافية إنسانية دون أن تطغى ثقافة على ثقافة أخرى.

ولعلّ المظهر الثقافي للعولمة، هو البعد الأشدّ خطراً على المجتمعات الإنسانية الأقلّ تطوراً، علمياً وثقافياً؛ فثمة إشكاليات متعدّدة في هذا الشأن، وتدور كلّها حول أية ثقافة عالمية يمكن أن تسود؟ وهل الكوكبية تلغي الخصوصية؟ وهل يمكن أن تتأقلم الثقافات المحليّة مع ثقافة العولمة، القادرة، بما تملك من آليات وقوى، على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف ثقافات وتنعّوها..؟ ولا سيما أن الخطر الأكبر في عملية العولمة الثقافية، يكمن في أنّها تفرض من الخارج، وليست نتاجاً لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب الفكرية المتباينة على مستوى العالم ككلّ متكامل. (حجازي، 2001، 37). وهذا ما دعا بعض الدول النامية لأن تكون قلقة بهذا الشأن، مثل الصين وماليزيا، اللتين لاحظتا بعض التأثيرات المتنامية للعولمة على الثقافة المحليّة، وتحاولان إيجاد الطرق المناسبة للتقليل من هذا التأثير، على الرغم من رغبتهما في الاستفادة من المشاركة في التبادل التجاري والمعلوماتي.

وإذا كانت الثقافات تنشأ وتتطوّر عبر المراحل التاريخية، وفق ظروف كلّ مجتمع وبنيته المادية والفكرية، فإنّها تتبدّل هذه الثقافات بفعل التغيّرات التطوريّة / الاجتماعية والعلمية، ولكنّها تستمرّ وتبقى مع مرور الزمن، وتواجه التحديات الخارجية، لأنّها الضامن الأساسي لوحدة المجتمع وتماسكه. فهل يمكن لثقافة العولمة أن تلغي ثقافة أيّ شعب له حضارته الخاصّة وقيمه وثقافته التي تتناسب مع طبيعته وهويته..؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، ثمة اتجاهات اتّخذت مواقف مختلفة إزاء المظاهر الثقافية للعولمة، توزّعت بين معارض ومعتدل ومتقبّل..؛ (عمر، 2000، 75)

**1 - يرى الاتجاه الأمل (المعارض):** أن في ثقافة العولمة طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحليّة المتعدّدة، ممّا يشكّل خطراً يهدّد خصوصيّة هذه الثقافات.. ومن هنا جاءت الدعوة إلى محاربة ثقافة العولمة، والتصدي لها

بإحياء الذاكرة التاريخية لويلات الحروب والاستعمار، ونهب الثروات والتفرقة العنصرية التي عانى منها العالم.. والتمسك بالمنهج العلمي في التفكير والتعامل مع الأشياء، وترقية مناهج التعليم والتمسك بالقيم الأخلاقية..

2 - **أما الاتجاه الثاني (المعتدل):** فينظر إلى القضية من زاوية التفاعل بين الثقافات، الذي يرى فيه صمام الأمان الذي يضمن للعولمة أن تتخلص من آثارها وجوانبها السلبية.. فالتفاعل الإيجابي يرسخ قيماً ثقافية رئيسة مشتركة تجمع الثقافات المتعددة في بوتقة واحدة، بحيث تكون الثقافة الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية، تحترم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على أصولها ومنابعها.

3 - **وثمة اتجاه ثالث (متقبل):** يدعى أنه ليس هناك ما يدل على أن العولمة الثقافية تهدف - بالضرورة - إلى محو الهويات الثقافية المتعددة، لأن العولمة لكي تفرض نفسها ليست بحاجة إلى فرض نظام ثقافي معين، على كل أنحاء العالم.. وأنه لمن المستحيل من ناحية أخرى محو التعددية الثقافية وخصوصياتها.

ويبدو أن ما تطرحه العولمة في مجال الثقافة، أن العولمة بانعكاساتها وأبعادها المختلفة، هي نتاج لتصورات تفرض من الخارج كمرحلة من مراحل تطوّر الرأسمالية، تهدف إلى تنميط العالم بما يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية، وهي تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الحداثة التي أشار إليها الكاتب الأميركي /فرانسيس فوكوياما / وذلك على اعتبار أن المرحلة الراهنة تمثل انتصاراً نهائياً للنموذج السياسي والفكر الليبرالي، الذي يحظى بالقبول الواسع من أكبر عدد من الدول والمجتمعات في العالم (فوكوياما، 1993، 189).

وتتمثل الآثار الثقافية للعولمة بالمظاهر الآتية:

1 - انفتاح الثقافات العالمية المختلفة بعضها على بعض، بالتأثير والتأثر، حتى أن أكثر مناطق العالم رغبة في الانعزال، أصبحت منفتحة ومكشوفة أكثر من أي وقت مضى. وهذا لا يعني بالضرورة ذوبان الثقافات أو الحضارات بعضها في بعض، لأن العولمة الثقافية التي تحافظ على الخصوصيات الثقافية، قد تقوم بنقل العناصر الثقافية من الأفكار والأيدولوجيا والقناعات، وحتى الأديان، إلى المستوى العالمي. وهذا سيؤدي بالتالي إلى بروز مفاهيم وقيم وسلوكيات إنسانية

مشتركة، وعابرة للمناطق والدول.(عبد الله، 1999، 75) فالهدف النهائي للعولمة الثقافية، ليس خلق ثقافة عالمية واحدة / موحدة، بل الهدف خلق عالم بلا حدود ثقافية، وهذا لا يمكن أن يتحقق بسهولة، وفي المستقبل القريب.

2 - ترمي العولمة الثقافية، أو بالأحرى تسعى، إلى حرية انتقال الأفكار والمعلومات والاتجاهات والقيم على الصعيد العالمي، بأقل قدر ممكن من القيود والعراقيل والضوابط فيما بين المجتمعات والدول. وهذا ما يتم عبر وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، كالتلفزيون والهاتف الجوال، والأقمار الصناعية التي يستطيع بوساطتها أن يشاهد أكثر من ثلث سكان الأرض حدثاً عالمياً في وقت واحد. وهذا ترجمة لخلق "عالم بلا حدود ثقافية". ونتيجة لذلك ظهرت أفكار ومصطلحات جديدة، متداولة على الصعيد العالمي، حتى أن منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة، تبنت هذه المصطلحات، مثل: النظام العالمي، السلام العالمي، المواطنة، والمواطنة العالمية أو الإنسانية.

3 - ربما تعمد العولمة الثقافية إلى زيادة سعيها لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال الهيمنة الثقافية لثقافة معينة على ثقافات أخرى، تؤدي إلى ما يسمى (صراع الثقافات) في إطار (صراع الحضارات) الذي وضع تصوراتَه /صموئيل هنتنغتون /، وقد يحدث يوماً ما ليؤدي إلى نظام ثقافي عالمي جديد. ويرى / هنتنغتون / أن صراع الحضارات، يتمثل في أربع مناطق هي:

- الأولى: منطقة الحضارة الإنجلوسكسونية، ممثلة بالولايات المتحدة وكندا وأوروبا.

- الثانية: منطقة الحضارة البوذية والهندوسية، ممثلة بالهند والصين واليابان، ودول جنوب شرق آسيا.

- الثالثة: منطقة الحضارة السلوفاكية والأرثوذكسية، ممثلة بدول أوروبا الشرقية وروسيا والبلقان.

- الرابعة: منطقة الحضارة الإسلامية، ممثلة بالدول العربية والإسلامية. وثمة احتمال وارد، أن تدخل هذه المناطق في حروب مستقبلية، في ضوء التوترات المتصاعدة إزاء الحضارة الإنجلوسكسونية، التي تحاول أن تفرض هيمنتها

وسيطرتها على الحضارات الأخرى. بحيث يكون محور هذه الصراعات، الصراع على الثقافة، فالثقافة والهويات الثقافية هي على المستوى العالمي هويات حضارية، وهي التي تشكل أنماط التماسك والتفسيخ والصراع، في عالم ما بعد الحرب الباردة (همنتغتون، 1998، 39).

4 - تتمثل العولمة الثقافية بما يسمى (الثقافة الاستهلاكية)، حيث تأتي عناصر هذه الثقافة (ماركات، ملابس، أفلام، شخصيات، أغنيات...) من مصدر واحد موجود في أي مكان من العالم، ومنها (المكدنة = مكدونالد، الغوغل = غوغل، الأمركة = أميركا) وغير ذلك من مسميات براقة خادعة، تجذب الأفراد، ولا سيما الفتيان والشباب.

وقد دخلت الثقافة الاستهلاكية حياة الناس على نطاق واسع، وتطوّرت إلى مراحل متقدمة جداً على الصعيد العالمي، وأصبحت في عناصر مرحلة العولمة الكاملة.

ومّا تقدّم نجد أنّ العولمة الثقافية تنطوي على كثير من المخاطر المتداخلة، هذه المخاطر التي أدت إلى تفاوت المواقف تجاه العولمة بوجه عام؛ فثمة من تفهم أبعاد العولمة ورحب بها ودعا إلى الاستفادة من معطياتها الإيجابية، وثمة من أبدى تخوفاً من مخاطرها ورفض مضموناتها الاستهلاكية وأهدافها الهيمنية، ودعا إلى التمسك بالهوية الحضارية / الثقافية الذاتية المهددة من قبل العولمة. وسيبقى الجدل قائماً حول تأثيرات العولمة، الإيجابية والسلبية.

### سادساً - العولمة ونظام المعلومات الدولي

لقد أشيع مفهوم العولمة لدى غالبية الناس، في الواقع، منذ عام 1960، بواسطة الكاتب الكندي / مارشال مكلوهان / الذي أشار إلى " القرية الكونية " موضحاً أنّ وسائل الاتصال ستكون السبب في تقلص العالم ضمن مجتمع صغير ومتربط نسبياً.. وفي كتابه " فهم وسائل الإعلام " المنشور عام 1964، شرع يشرح بعض تطبيقات العولمة فقال: " لقد انتشر مفهوم العولمة نتيجة استخدام الإلكترونيات في الصناعة على نطاق واسع، وخلق حساسية شديدة لعمليات

متداخلة ومتراصة ترابطاً كاملاً، كالاهتمام بنماذج جديدة للتنظيم والتوحيد النقدي.. وخلال الفترة الواقعة ما بين (1970 - 1980) ثمة كتاب من أمثال: / ألفين توفلير، بوبكمنستر فولير / أشاروا أيضاً إلى التحولات الدراماتيكية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كنتيجة لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

والأكثر من ذلك، أن هذه الثورة أعطت - حديثاً - دفقاً لتطور العديد من الاقتصادات والتقانات، التي توحدت لتعيد أشكالها (مظاهرها) مرة أخرى، فيما يتعلق بالدراماتيكية العامة والمركزية، ضمن حقيقة وشبكة الحدوث. فقد كانت هناك دلالة على التحسن في تطور معياري التحول والانفتاح العالمي، من أجل إحصاءات الاتصالات الهاتفية، وزوّدت التقانات الحديثة القدرة على العمل مع تزايد مؤشرات انتشار المعلومات. فقد سمح - حديثاً - الترخيص المرن نسبياً، حتى للحواسيب الصغيرة، بالترابط والانتشار السريع في شبكة محطات عامة. فأبي شخص بدخوله إلى الكمبيوتر الصغير، وحياسة قرص مرن، يستطيع أن يتحرك ضمن الشبكة العالمية، كما أشار مدير أنظمة / ميكروسوفت الشمسية / بقوله "إن ما يمكن تحديده، هو ما يكون محددًا فقط بقوة تصور الإنسان.. وهذه المصادر للمعلومات، ستستمر في ديناميكية صعوداً وهبوطاً.."

وبعد عام 2000 تماماً، قام / بيل كاتيس / مخترع ميكروسوفت وغراج ومك كو، فأنشأ منها معاً شركة (تيلديسك) التي ستطرح في الأسواق (840) محطة فضائية، تبلغ تكاليفها (90) بليون دولار أميركي، لربط العالم بعضه مع بعض. وسوف تحمل هذه المحطات الفضائية الصوت والمعلومات وخدمات الفيديو، وتكون النتيجة أن أية زاوية في العالم ستتمكن من الحصول الفوري على المعلومات، من أي مكان على كوكب الأرض.

إن تأثير هذه التقانات المختلفة، ما زال بعيداً عن التحقيق الكامل، أن أكثر من (50%) من سكان العالم لم يحصلوا بعد على خدمات هاتفية، بحسب أحد الإحصاءات. لكنهم يملكون الآن ترتيب المعلومات الفورية، (المتيسرة حالياً) والمعوّلة، في وقت حقيقي لن يكون الكمبيوتر ضرورياً للدخول إليها. فالتلفزيون



والهاتف، وبعض المنتجات الأخرى، ستكون مخترعات محمولة باليد. ونحن نمتلك الآن وسيطاً هو الإنترنت، الذي يوضح كيف ستكون صعوباته موضع اهتمام الغالبية من الناس، في المستقبل القريب.

إنّ الإنترنت يربط - في الوقت الحاضر - أكثر من (23 ألف) شبكة حاسوبية، لتواصل ما يزيد على مليوني حاسب وأكثر من (30 مليون) مستخدم عن طريق أساليب وخطوط هاتفية في (13) بلداً ضمن شبكة عنكبوتية عالمية واسعة. وخلال ثلاث سنوات، سيكون عدد المشتركين (52) مليون مستخدم. فهذه هي المرة الأولى في تاريخ البشرية، التي نمتلك فيها لغة واحدة عالمية، تنقل التفاعل بشكل تام، بحيث يستطيع أي شخص أن يصل بسهولة إلى عشرات الملايين من الناس.

فالإنترنت ووسائل تقانات الإعلام الأخرى التي ازدهرت مؤخراً، ستقدم طريقة جديدة للتفكير، وإعطاء المعلومات، وستكون ممتعة دائماً وفعالة. وهذا على أية حال، سيقدم أيضاً، كفرص مناسبة للمجتمعات الديمقراطية، إذ لا يكون لهذه الشبكة (المحطات) مع كل قوتها، حراس وبوابون؛ فأى إنسان يستطيع الدخول في أي وقت، وإلى أي مكان في العالم. فليس ثمة قوانين تنظم الصواب والخطأ، أو الموثوق وغير الموثوق.. فالخطوط الحديثة تستطيع أن توسع انتشار العولمة، هذه الشبكة التي ستزود سكان العالم الواسع، بأشكال عن الأصولية والمجموعات الضاغطة، والأنظمة المتطرفة، وتقدم وجهات نظرهم بمسئداتها وانتشارها، لأنّ نظام وسائل الإعلام التقليدية لن يكون مشجعاً ومحبباً. فنحن نواجه عالم المعلومات على نطاق واسع، من دون إكراه، ومن دون حجاب، ومن دون محررين.. وهذه الأنظمة للمعلومات والأخبار، يمكن أن تستخدم أيضاً لصالح العولمة، فيما إذا كانت صادقة ومتوازنة، وإلا فإنها تصبح مصدراً أنيقاً للمعلومات، وأملاً يعكس وجهات نظر الخبراء الشريرين. فالمتطرفون وهؤلاء، على الرغم من اهتمامهم بتقويض المجتمع الديمقراطي، فلا يمكنهم حماية المجتمع أو تعزيزه.

إنّ تصور (فكرة) عن القرية العالمية، هو على أية حال، ذو دلالة واسعة أكثر من التواصل الفوري، وانتشار المعلومات بوجه عام. إنّ الصورة عن القرية

الكونية، هي مجتمع يكون أفرادهم سواسية، يعتمد بعضهم على بعض، ويكون مصادر للمنفعة الميسرة لكل منهم. في هذه البيئة يأتي الناس ليثبتوا ذواتهم كأفراد في مجتمع متكامل، وليس فقط في جزء منه أو قطاع. ففي عام 1970، بدأ الاقتصاد العالمي يتحرك نحو هذا النموذج، حتى أصبح سائداً بوساطة حجم التحول العالمي، مع قوة ضبط الاقتصاد المحلي في الدول الوطنية. وكانت إحدى نتائج ذلك، أن سيادة الحكومات الوطنية لم تدم طويلاً في الضبط الحقيقي للنقد والأسواق المالية (رؤوس الأموال)، فقد أجبرت على الاستجابة لديناميكية التحولات الاقتصادية العالمية. ونظراً لعجزها، تراجعت الدولة الوطنية عن وظيفتها في السيطرة على وحدة الاقتصاد؛ فالقوة شاركت في المجموعات الإقليمية، وتأثير ذلك يظهر فعلياً في استقلالية الاقتصاد العالمي، للمال والأرصدة، وتدفق توظيف الأموال.

ومثل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عُرف هذا النظام الاقتصادي ونظم، متجاوزاً الحدود الوطنية. وفي المقابل، تطلب الارتباط البيئي، مثل مستلزمات الثقافة والاقتصاد، تحوُّلاً عالمياً، أو سياسة عولمية (قوة عولمية)، وعندها تكون العولمة ظاهرة حقيقية، ويأتي العالم بعد ذلك لينتهي ويندمج فيها. إن السياسة الاجتماعية والاقتصادية ما زالت، وفي القسم الأكبر منها، تقارب وتصاغ على أساس الادعاء بأن الدولة الوطنية ما زالت العنصر المركزي لبناء السياسة العالمية.

وعلى الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة، أبرز العديد من المناقشات والتأكيدات بين الأفكار التفاؤلية عن النظام العالمي الجديد، فإن الكثير من هذه الأفكار ما زال يركّز على المظاهر العامة لاستراتيجية الأمن والدفاع والحماية، مع تجاهل كلا الظاهرتين للعولمة عن الأسواق النقدية العالمية، وهي الأكثر دلالة، والتحديات الطارئة التي ستأخذ مكان القوى العسكرية المتضمنة في تحديات القوى الكبرى، كمسائل تشمل الاستغلال، والتنمية، والفقر والتخريب المتعمد للبيئة، وتحذير العولمة، والتحرك الشعبي، وأيضاً التأثير العشوائي لأسلحة تدمير الجماهير وأساليب إنقاذها.

إن أولى المحاولات التنظيمية لهذه المسائل، بدأت في أواخر عام 1980 وأوائل 1990، وفي ك2 عام 1992 التقت مجموعة من رجال الدول الكبار في بطرسبرغ (ألمانيا) لمناقشة موضوع " البحث في نظام العولمة - المشكلات الظاهرة / الملموسة " وقد أثبتوا في التقرير الذي أعقب اجتماعهم، بعض المخاطر لعصر الحرب الباردة الماضية، وقرروا أن العصر الحالي غير حاسم من دون تحديد العلاقة المتداخلة بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية، ومن دون أوضاع جديدة، آلية ووسائلية "

وكانت التوصية المقترحة الأساسية من قبل المجموعة، هي أن نظام العولمة، نظام التعاون الجديد، يجب أن يستند إلى الرغبة في المشاركة كمسألة ضرورية لتقديم الإطار العملي، ضمن المشكلات الجديدة التي يمكن أن توجه وتحلّ بالوسائل المناسبة..!

### سابعاً. التفكير الحديث كنظام لثقافة العولمة

يرمز التفكير السياسي الحديث إلى العمليات التي يجب أن يعرفها كل إنسان، كتحررنا لحلّ المشكلات الحالية المعقدة، ومعالجتها مع الحياة السياسية والاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية العولمية. فنحن نعيش على كوكب واحد(الأرض) وكلنا يعرف أن الناس يختلفون في فهمهم لما هو صالح ولما هو غير صالح، كمرين يقودان إلى الحرية، والعدالة والسعادة.

إن التقنيات الحديثة، ولا سيما في ميدان الاتصالات السمعية عن بعد، خلقت وضعاً استثنائياً حيث تجد الإنسانية الحلول التي تتفوق على تصوراتنا العادية. ففي هذه العملية، وهذا سيكون، ربما، المظهر الأكثر أهمية للتفكير الحديث، إذ علينا أن نتعلم كيف نوضح آراءنا من دون إثارة أنفسنا أو مخاوف الآخرين، أو كره أولئك الذين يختلفون عنا في التفكير. كما أن التفكير الحديث، في الوقت نفسه، يرفض أي فعل، ولا سيما على المستوى الدولي، يقوض الاستقرار العولمي والإقليمي، ويدمر مناخ الأمن والثقة بالنفس.

إنّ تأثيرات العولمة وقوّة التكنولوجيا الحديثة في العلاقات الدولية، هي تأثيرات هائلة. فليس من شك أنّ هذه القوّة، حتى في المستقبل القريب، ستتزايد بسرعة كبيرة، بطريقة يصعب تصوّرها. وهنا يبرز السؤال التالي: "هل ستؤثر هذه العمليات العولمية على الهوية، ولا سيّما على الهويات الثقافية، للدول أو لشعوبها؟" فإذا كان الجواب بـ (نعم) فعند ذلك تكون المشاركة العلمية مسؤولة عن توضيح جوهر (حقيقة) هذه العملية، أي الفرص الجديدة المناسبة التي فتحت أبوابها العولمة والتكنولوجيا الحديثة، أمام الدول والشعوب والأفراد، والفرص غير المناسبة التي تتجلى في المخاطر الجديدة التي حملتها العولمة.

فالعالم، كما الدين تماماً، ربّما يكون أداة أساسية تستند إلى قدرة الناس على اكتشاف الاحتمالات الجديدة لتطويرهم وتأكيد كينونتهم الروحية. فالتأثيرات التي تحملها مثل هذه الاكتشافات تتدفق من علماء بارزين مثل التموجات التي تتصاعد من المياه التي تنسكب في البحيرة. ومن خلال تعاونهم يشكلون تياراً بشرياً قوياً وجارياً، يحمل الإنسانية إلى الأمام ويكون جزءاً من نهر الحضارة الحديثة الجبار. فالتوضيح هو أنّ قليلاً من العولمة، إذا تذكّرنا نتائجها الإيجابية، سيقود إلى تشكيل نظام ثقافي مع القيم التي لم تحدّد معالمها بعد، لكنها جاهزة لتشكيل الرأي عندما تصبح قيماً عامة.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكّر أنّ كلمة "ثقافة" لها تعريفات وتفسيرات متعدّدة، تتأثر أحياناً باختلاف الأيديولوجيات والعقائد الدينية. فالثقافات العالمية الإنسانية، تتوافق مع حركية مجتمعاتها. والثقافة العالمية تتألف من اللغة والدين، والعلم والفن والأخلاق. وتتضمّن أخيراً النظام القانوني والأخلاقي. يضاف إلى ذلك الثقافة السياسية التي تنتشر على نطاق واسع جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى، وتأثيرات السياسة الخارجية للدولة.

إنّ أي نموذج أخلاقي للإنسان، سيكون سلوكه العقلي. فنظام الهوية الثقافية للأمم تنتجها الفلسفة الأصيلة، والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا. والبناء الثابت للثقافة العالمية، يمكن أن يحمل، على الرغم من الشوائب، أبنية للدعامة الأساسية في استقرار الناس وسعادتهم. فالحماس للتعصب، ولا سيّما عند قسم من الأجانب، لتغيير الناس الآخرين يكون ظلماً ونتاجاً مضاداً.

فبزوغ التفكير الحديث ونظام الهوية العولمية، هما متعادلان. والنهاية ستسند بشكل كامل على التكنولوجيا الحديثة ونشر المعلومات بوساطة القوى التي ستضبط هذا النظام. فمؤسسات الإعلام الجماهيرية الحديثة، ستكون، بدلاً من أن تطلب الحرية المطلقة لنفسها، موجهة من قبل سياسة إلزامية لكي تخدم حاجات الإنسان الأخلاقية المختلفة. وأولى هذه الخدمات، تدمير المؤسسات الأساسية في الاتصالات المحلية. فمثل هذه الوسائل الإعلامية الجماهيرية، تنتج ثورات ثقافية تصادمية قد لا تكون بديلاً عن العمليات التطورية الصحية، التي تساعد في حل المشكلات الاجتماعية الحساسة.

إن السياسة المتشددة (الداخلية والخارجية)، ولا سيما إذا استندت إلى العرقية والرغبة الفوضوية الضالة لتغيير البلدان الأجنبية وفقاً لثقافة واحدة مهيمنة، يمكن أن توصف بكلمات ثلاث بسيطة إنها "ستكون ذات مخاطر". فمثل هذه السياسات ستكون مسؤولة على نطاق واسع، عن معاناة التصادم الثقافي المعاصر، من قبل العديد من المجتمعات المحلية. وبالنظر لوجود الاختلاف في البلد ذاته، في الماضي، فإن روسيا ماضية اليوم في صدام ثقافي صارم. ففي هذا المجتمع القوي، ومع الأخطاء المتعددة، فإن روسيا على حدود التفكك. فهي منهمة بالثقافة الغربية بسرعة فائقة ومن دون تمييز، علاوة على أنها نسخة مشوهة عن الجريمة والمظاهر السلبية لاقتصاد السوق.

فظهر ثقافة العولمة بطرائق متعددة ومختلفة، يتناقض مع الثقافات العالمية. وتبرز هذه التناقضات من قمة سلوك الإنسان إلى قاعدة المجتمع وسلّم السياسة. وهذا التناقض يعكس المسؤولية التي نشعر بها تجاه أولئك القريبين منا: أسرنا، مجتمعاتنا، بلدنا، وأخيراً إلى الإنسانية. ويكون هذا في تعميم الثقافة العامة كمقاربات عالمية تعود إلى حوالي ثلاثة آلاف سنة.

إن اعتماد الكوكبية المشتركة، لا بد أن ينظم ضمن النظام الثقافي على مستوى الكرة الأرضية. ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المهمة، يمكن أن تقوم بهذا العمل، أو ضمن اتفاقيات ننتظر منها ظهور حكومة عالمية أولية. ونكون بذلك تماماً على الطريق إلى النظام العولمي.

فالجزء المتوسط لصيغة القيم الثقافية، هو دوماً دار العبادة، والطبقة الاجتماعية، والأفراد المتنورون ثقافياً.. فثمة مظهر للخير والشر، كان وما زال يشير اختلافاً على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، فإن المدى بين الآراء حول بعض الخيارات العولمية المستقلة، ليس كبيراً. فأحياناً، يكون محدوداً بشكل قاطع، كما في مسألة البيئة؛ فالناس يجب أن يحافظوا على بيئتهم البيولوجية والطبيعية، وإلاّ ستمضي إلى التوسع والانتشار حيث تتلوّث، وبعدها يدركون أنّ التلوّث من صنعهم. فالإنسانية لديها القوّة على تدمير مسكنها (الأرض). فليس ثمة خيار في ثقافة الإنسان، إلاّ أن يتبع هذه القيمة لثقافة العولمة، ويقف لكي ينظّف (يزيل) الطبقة السميكة عن النظام الداعم للحياة، من تلوّث الماء والهواء.

إنّ القيمة الأساسية لثقافة العولمة، هي التنظيم الذي يمكننا معه أن نعيش في عالم متضامن يتطلّب مستويات راقية من الثقة والتعاون. فالإنسانية يجب أن تعمل وفق تلك المعرفة التي تشكّل جزءاً من بزوغ التفكير العولمي الحديث والذي يعكس عولمية العلاقات الدولية. وبعض هذه العلاقات كان يصاغ مباشرة خلال الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي كانت فيه الإنسانية تشنّ حرباً ضارية ضد الفاشستيين الذين لم يشاركوا في وضع ميثاق الأمم المتحدة.

وثمة قيمة أخرى لتعريف جيد وأساسي عن سلوك الإنسان، وهي فهم الغرض من تطوير الاقتصاد، ليس في الممارسة من أجل الربح فحسب، وإنما أيضاً من أجل البحث في الفقر والفاقة والحرمان. وعبر هذه القيمة فقط لنظرية السياسة من أجل تطوّر العالم، سيكون الاتجاه نحو نتائج إيجابية ثابتة، وحلّ مشكلات التخلف الاقتصادي، والانفجار السكاني، وأزمات العالم الثالث، والتطوّرات السلبية الأخرى المتعلّقة المتعلقة أيضاً بانتشار التكنولوجيا المتقدمة.

إنّ قيمة العولمة تكمن في بلورتها وتوضيحها، لكنّها ما زالت غير معروفة من قبل الكثير من الحكومات، وتوضع جانباً كحقيقة بسيطة في العالم الحديث من أجل إمكانية تأمين لائحة من المصالح الخاصة لإيذاء الجانب الآخر، من دون الإساءة الجوهرية إلى المصالح الخاصة.

يتحدث العديد من رجال السياسة والاقتصاد عن "نهاية الحرب الباردة" وعن فوائده انتصار "الرأسمالية على الشيوعية"، وتأمين العلاقات الدولية. وثمة دول في الوقت نفسه، تحاول أن توفّر الأمن الأكيد لنفسها، من دون توفير الأمن للجانب الآخر. فتعتبر هذه الدول أنّ سياستها الخارجية تقوم على أنّ "تأمين مكاسبها يعتمد على خسارة الجانب الآخر". وهذا وهم، لأنّ التوهم بأنّ الاستقرار المزعوم يستند إلى القوّة العسكرية الخالصة ودعمها بالتكنولوجيا، هو سراب مطاره في الشرق الأوسط وأوروبا. فنحن في حقيقة الأمر، نعيش فترة من "السلام الحار". فمن خلال التأثيرات الإقليمية السلبية / المتراكمة نتيجة الأفعال غير العملية، كان الربح للقوّة. وبذلك يكون الأمن العالمي بكامله هشاً.

إنّ جزءاً كبيراً من الهوية الإنسانية، الثقافية – السياسية، ترفض بالمثل الحرب والأسلحة النووية، وقوّة رفض الآخر والإكراه في العلاقات الدولية. فالتفكير القديم يبحث في استغلال سياسات القوّة التقليدية من خلال الاستخدام، أو من خلال تدميرنا للتكنولوجيا الحربية السوفسطائية.

إنّ المدخل العلاجي نفسه، يظهر أحياناً عبر استخدام أنظمة التواصل والاتصال الحديثة، حيث تطبّق على نطاق واسع من أجل مصالح غالبية البلدان المتطوّرة. ومثل هذه النزعة تقوِّض التفاعل الخلاق بين الدول أو بين الشعوب. فالتفكير الحديث يعمل في الاتجاه المعاكس لتشكيل هوية الإنسان المعاصر بالطريقة التي تكون فيها حياة الإنسان أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة. وبهذا الإحساس نتعلّم أنّ البلدان ستكون قابلة للتنظيم، ليس فقط بالإنتاج العالمي الضخم، وإنّما بدرجة كون المجتمع قادراً على الحياة، وبكلمات أخرى، تأمين السعادة لمواطنيه.

إنّ سعادة الإنسان لا يمكن أن تنجز في مجتمع العولمة المجزأ، حيث تصنّف معه أمم ومواطنون من الصنف الأول، أو من الصنف الثاني أو من الصنف الثالث. إنّ مثل هذا المدخل في الحياة يحتاج إلى جهود مخلصّة في جزء من الدول القوية عسكرياً وتكنولوجياً، لتقوية الثقافات الإنسانية المتنوعة ضمن حضارة العولمة الواحدة. ويبدو هنا أنّ كلّ جهد يخلق "النموذج الواحد" للمجتمع سيحكم عليه بالإخفاق. فالإمبراطوريات كلّها سقطت وتحلّلت نتيجة لرغبات حكامها في التخلّص من

الاختلاف الثقافي وفرض معتقداتهم على الآخرين. فمثل هذه الإمبراطوريات الثقافية، حتى بمساعدة رجال الأعمال العالميين، غير قابلة للحياة.

فكل من الهوية العولمية، ونظام الثقافة، يسيران معاً على طريق التسامح والتعاون الحضاري، بما في ذلك الأديان. وستكون النهاية، الأساس الرئيسي لتنظيم الواجبات الأخلاقية للإنسان. فالتفكير الحديث يساعدنا في تحرير أنفسنا من النماذج المحددة التي تساعد الدول العظمى والمجتمعات الكبيرة لكي يكون لها اليد العليا على الدول الصغيرة والمجتمعات الضعيفة. إن التجارة الحرة في ظل العولمة، يمكن أن تقلص من الحكمة التقليدية التي تعلمنا أن نفهم النتائج المترتبة على أي عمل. فإذا تحولت "التجارة الحرة" إلى تجارة فوضوية (غير منتظمة) على غرار المجتمعات والثقافات السلفية، فسوف تصبح معرضة للخطر وإلى "أصناف منقرضة".

إن التفكير الحديث يخبرنا أن واحدة من الأخلاق الضرورية والأكثر أهمية لسعادة العولمة واستقرارها، يكون في استخدام الوسيلة الصارمة للقيمة المهمة، حيث لا تحتاج الإنسانية إلى عولمة تكون تجارتها حرة غير مقيدة، والتي يمكن أن تدمر المجتمعات المحلية، وتسمح بالهجرة الكبيرة ضمن فقراء المدينة، وإنما تريد المشروعات العولمية التي تساعد المجتمعات المحلية في تجنب الصدمات الثقافية، وتحافظ على ما هو الأفضل في طريقة حياة هذه المجتمعات وهوياتها الثقافية.

وثمة مثال آخر عن السياسة العمياء. إن حل مشكلة التزود بالمياه، بالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم، يعد أكثر أهمية من اللعبة التي تستقر حول العلاقات الخاصة وسياسات القولبة (النمذجة) العسكرية. فالمدخل العملي (البراغماتي) ما زال غريباً عن الكثير من القيادات السياسية، حيث القادة يعيشون مع عقلية القرن التاسع عشر، مع سياسة القوة والأفكار الفاشية القديمة. إنها، وبدقة أكثر، الثقافة السياسية التي تتلكأ وراء أية ثقافة أخرى. فالمعتقدات الحربية وعاداتها قاسية حتى الموت. والحروب الأهلية والإقليمية والأعمال العدائية، تنفجر أحياناً أكثر من الاتفاقات على قرارات إنهاء الصراع.



إنَّ أول بزوغ لثقافة العولمة، يجب أن يخلق الشروط التي تساعد تطوير المجتمعات في جهودها الإيجابية، من أجل التحسين الذاتي. فالرأسمالية الليبرالية والاشتراكية، كانتا على نموذجين مجتمعيين تشكّلا بفعل ثورتين مختلفتين. فالرأسمالية والاشتراكية دجما الكثير من العناصر الإنسانية العامة، الأهداف والأفكار علاوة على ما أوجدته المجتمعات الإنسانية الحديثة. لكن هذين النموذجين لم يكونا الوحيدين. فالإسلام أيضاً طريقة في الحياة، بأفكاره الخاصة التي تنفذ إلى مناطق كثيرة في العالم.

إنَّ المشاركة العالمية التامة اليوم، هي في عالم التنوع والتوازن، من خلال التاريخ والظروف. فنحن لن نكون جاهزين بشكل كافٍ للنضال من أجل "مجتمع العولمة المثالي" وإنما للتحرك من أجل توجيه تكنولوجيا العولمة الحديثة نحو المجتمع المعاصر، من دون نزعة تطرفية لمجتمع يعتمد الأصولية (الجنسية). فمن الممكن للعولمة أن تجمع الهوية العولمية للمجتمع الإنساني من دون عناصر عامة محددة، وفي الوقت نفسه، لا تكون عولمة الإنسان ولن تكون تابعة (منتمية) لبلد واحد فحسب أو لمجموعة من البلدان. فالناس يجب أن يتعلموا التعاون من دون كراهية أو تحامل. فهم سيتعاونون عبر حوار الحضارات. والحياة ذاتها تمتلك الكلمة الباقية من مستقبلنا...!!

## مراجع الفصل الأول

- أديب، عبد السلام (2002) مقاومة العولمة الليبرالية، الرباص - تونس.
- أوريد، حسن (1997) العولمة على مشارف العالم العربي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 315، لندن.
- بكار، عبد الكريم (2001) العولمة: طبيعتها ووسائلها وتحدياتها، دار الإعلام، عمان
- بيترمان، هانس، و إدشومان، هارالد (1998) فخّ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت.
- التتر، مصطفى (2001) آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظلّ العولمة، مجلّة شؤون عربية، العدد 105، بيروت.
- الجابري، محمد عابد (1998) العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات، (العرب والعولمة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجنحاني، الحبيب (1998) العولمة - الواقع والآفاق، مجلّة الفكر، العدد 21، الكويت.
- حجازي، أحمد (2001) الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة، القاهرة.
- حنفي، حسن (1999/1998) الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، مجلّة الفكر السياسي (5 و4) دمشق.
- حيدر، إبراهيم (1999) العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلّة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر وديسمبر.
- خلف، حسن فليح (2001) العولمة وأبعادها الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهلية، المكتبة الوطنية، الأردن، الزرقاء.

- الدباغ، رياض (2000) العولمة الثقافية - التحديّ والمجابهة، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- روزناو، جيمس (1997) ديناميكية العولمة، منشورات مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجية في مؤسّسة الأهرام، القاهرة.
- الشريف، عبد القادر السيّد (2002)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظلّ العولمة، جامعة القاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- شونفلونج، إنيت (2000) الوجه الآخر للعولمة، ترجمة: محمد سعيد الصباريني، مجلّة الثقافة العالمية، العدد (103)، الكويت.
- الصوراني، غازي (2002) العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 54، الأردن، عمّان.
- عبدالله، عبد الخالق (1999) العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلّة عالم الفكر - العدد 21، الكويت.
- عطايا، غالب أحمد (2002) العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الإمارات العربية المتحدة، الفجيرة.
- عمر، السيد أحمد مصطفى (2000) إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلّة المستقبل العربي، العدد (256)، بيروت.
- فوكوياما، فرانسيس (1993) نهاية العالم وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- موسى، محمد أمين (2006) مآزق التواصل البشري في عصر الإغراق الإعلامي، مجلّة شبكة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، المجلّد 11، العدد 3.
- هنتغتون، صاموئيل (1998) صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار الكتاب المصرية، القاهرة.
- هندي، صالح دياب ورفاقه (1990) أسس التربية، ط2، الأردن، عمّان.

- الوالي، عبد الجليل (2002) العولمة بين الاختيار والرفض، مجلّة المستقبل العربي (275)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- وهبي، صالح (2001) قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق .
- يسين، السيد (1998) في مفهوم العولمة (العرب والعولمة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- Higgott , Richard (1998) Globalization and Regionation, New Trends in World Politics.
- Kubursi, A.A (1999) Sustainable Human development Under Globalization: The Arab Challenge , United – Nation , New York.
- Scholte , Jan Aart (2000) Globalization: A critical Introduction, University of Warwick , Pal grave
- Verna, Denis (2000) Indigenous People, Globalization and Education< Making Connections, Alberta Journal of Education Research, V46,N 1.
- Wasters, Malcolm (1995) Globalization , Rutledge. London,

## الفصل الثاني

### الثقافة والهوية الثقافية

- مقدمة
- مفهوم الثقافة
- طبيعة الثقافة ومكوناتها
- خصائص الثقافة
- الهوية الثقافية
- التكييف الثقافي ومستوياته
- الغزو الثقافي ومواجهته



## مقدمة

تحتل الثقافة موقعاً متميزاً وأساسياً في تصنيف الأمم والمجتمعات، قديماً وحديثاً، وتميز بعضها من بعض، بالنظر لما تحمله مضمونات الثقافة من خصائص ودلالات، فردية واجتماعية وإنسانية، تعبّر عن طبيعة هذا المجتمع أو ذلك. وعلى الرغم من الاختلافات الظاهرية في تعريفات الثقافة، فإنها تلتقي ضمن الإطار العام، على نقاط أساسية تحدد القواسم المشتركة التي تضع الثقافة في إطارها الاجتماعي / التاريخي، وبحسب بنيتها المادية والمعنوية، فتتطابق من حيث المضمون والدلالة، كونها تستند إلى اللغة والفكر والتواصل والتطوير.. وهذه الصفات كلّها خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات الحية؛ فحيث وجد الإنسان وُجدت الثقافة، لأنها ترتبط ببنيتها التركيبية / الاجتماعية، وعلاقاته الذاتية والموضوعية التي تنظّم حياته ضمن مجتمعه، وضمن المجتمع الإنساني الكبير.

## أولاً- مفهوم الثقافة

إذا كانت لفظة (الثقافة - Culture) حديثة العهد بمفهومها ودلالاتها، فإنّ العناصر الثقافية الأولى وُجدت مع الإنسان منذ أخذ يحس بوجوده الاجتماعي، ويسعى لبناء التجمّعات وفق أنظمة لها شروطها ومعاييرها الخاصة. وراح مفهوم الثقافة يتطور وتتحدّد معالمها، مع تطور الإنسان عبر مراحل تاريخية طويلة، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن من الاتساع والتداول، الفكري والاجتماعي.

فقد كانت كلمة (بيداغوجيا - Pedagogy) أي (علم التربية) عند اليونانيين القدماء، تقابل كلمة (ثقافة) اليوم. وتحدّث أفلاطون عن العلاقة الوثيقة بين المجتمع والثقافة، على أن الإنسان لا يحقّق ذاته إلا في حياة (المدينة). وكذلك ارتبطت التربية بالثقافة، في روما، إلى حدّ بعيد. (دوللو، 1993) أمّا عند العرب،

فقد كان (الثقيف) يعني: التهذيب والتعليم، وهذا لا يخرج عن مضمون التربية، ثم أصبحت الثقافة تعني: التمكّن من العلوم والفنون والآداب.(قاموس المنجد، ص 71)

أمّا في العصور الوسطى، فقد كانت الحياة التأمليّة هي الوحيدة التي تسمح بالوصول إلى ما كان يعتقد بأنه ثقافة، ألا وهو معرفة العالم الآخر، والمواجهة بين الله والإنسان.. وفي عصر النهضة الأوروبية، كانت صفة (مثقّف) شائعة الاستعمال في فرنسا وألمانيا وإنكلترا.. غير أنّ مصطلح (الثقافة) كان لا يزال قليل الانتشار في القرن السابع عشر. (دوللو، 1993، 24)

وكان التعريف الأكثر اتساعاً لمضمون الثقافة وشموليّة عناصرها، ذلك التعريف الذي قدّمه / إدوارد تيلور / في كتابه (الثقافة البدائية عام 1871)، والذي يفيد بأنّ الثقافة: " هي كلّ مرّكب يشتمل على المعارف والمعتقدات والفنون والآداب، والأخلاق والقانون والأعراف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات، التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في مجتمع..". أمّا عالم الاجتماع الحديث / روبرت بيرستد / فقد عرف الثقافة بصورة بسيطة وواضحة، حيث جاء فيه: " الثقافة هي ذلك الكلّ المركّب الذي يتألّف من كلّ ما نفكر فيه أو نقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في مجتمع..". (مجموعة من الكتاب، 1997، 9)

ولذلك يرى / سبرادلي / أنّ ثقافة المجتمع تتكوّن من كلّ ما يجب على الفرد أن يعرفه أو يعتقده، بحيث يعمل بطريقة يقبلها أعضاء المجتمع.. فالثقافة ليست ظاهرة مادية، لأنّها لا تتكوّن من الأشياء أو الناس أو السلوكيات أو الانفعالات فحسب، وإنّما هي تنظيم لهذه الأمور.. وهي بالتالي ما يوجد في عقول الناس لهذه الأمور..(Spradley, 1972,6-7)

وترى / مرغريت ميد / في الإطار ذاته، أنّ الثقافة ذلك الكلّ المنظم المتكامل الذي تستخدمه جماعة من الناس، وتنقله إلى أبنائها عبر المشاركة في الأعراف والتقاليد.. وهي لا تشمل العلوم والأديان والفلسفات فحسب، بل تشمل أيضاً الجهاز التكنولوجي والطرق السياسيّة، وحتى العادات اليوميّة..(خوري، 1983، 16)



واستناداً إلى التعريفات السابقة، فإنّ ثمة تعريفان أساسيان للثقافة، يسمّى الأول **بالتعريف المعرفي**، ويسمّى الثاني **بالتعريف السلوكي**؛ فعلى أساس التعريف الأول (المعرفي)، نجد أنّ مفهوم الثقافة يقتصر على مجرد الأفكار والمعتقدات، وجميع أنواع المعرفة عموماً، عند شعب من الشعوب. أمّا التعريف الثاني (السلوكي)، فهو الذي يحدّد الثقافة على أنّها مجموعة الأنماط السلوكية لجماعة ما، أو طريقة الحياة عند جماعة من الجماعات أو شعب من الشعوب.. (اللقاني، 1976، 3 و4)

وهذا يتفق إلى حدّ بعيد مع التعريف الذي يفيد بأنّ لفظ (الثقافة Culture) الإنكليزية، على معنى لفظ (الحضارة Civilization) كما في اللغة الألمانية، لها وجهان: وجه ذاتي، هو ثقافة العقل، ووجه موضوعي هو: مجموعة العادات والأوضاع الاجتماعية، والآثار الفكرية والأساليب الفنية والأدبية، والطرق العلمية والتقنية، وأنماط التفكير والإحساس، والقيم الذائعة في مجتمع معين... أو هي طريقة حياة الناس، وكلّ ما يملكون ويتداولون اجتماعياً وبيولوجياً.. (صليبيا، 1971، 378) وبهذا تكون الثقافة بحسب خصائصها، نسقاً أو نظاماً قوامه التركيب التكنولوجي والاجتماعي واللغوي، والمعتدي والجمالي.. فيقترب مفهوم الثقافة من مفهوم الأيديولوجيا التي تكون المنظار الدقيق الذي يرى الإنسان، من خلاله، ذاته الفردية والاجتماعية، ويكون قادراً من خلاله على تحديد مكانه الصواب والخطأ، أو التعبير عن القبول والرفض، في تقويمه لتراثه وحاضره ومستقبله..

ولعلّ أحدث مفهوم للثقافة، هو ما جاء في التعريف الذي اتفق عليه في (إعلان مكسيكو) في السادس من آب، عام 1982، والذي ينصّ على أن الثقافة: "هي جميع السمات الروحية والمادية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها؛ وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والمعتقدات..".

فالثقافة بهذا المعنى هي صناعة الحياة، وشكل من أشكال التواصل والتبادل بين الأفراد والمجتمعات.. وضمن هذا الفهم فإنّ على الثقافة أن تشكّل صدىً أمام الخارج، وأن تعيد تركيب ذاتها من الداخل، وعلى المثقّف من خلال هذه الأرضية

أن يعزّز هويته وانتماءه (الشاهر، 2011، 114) وهذا التعزيز سينعكس بالضرورة على تعزيز مكانة الثقافة وتأكيد هويتها الذاتية بين الثقافات الأخرى. ولذلك اعتمد بعض الباحثين ثلاثة مفاهيم في دراسة الثقافة، وهي: (مجموعة من الكتاب، 1997، 10)

- 1 - التحيزات الثقافية التي تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس
- 2 - العلاقات الاجتماعية التي تشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس بعضهم ببعض.
- 3 - وأنماط أو (أساليب) الحياة التي تعدّ الناتج الكلي المركب من التحيزات الثقافية والعلاقات الاجتماعية.

وتأسيساً على ما تقدّم، يمكن تعريف الثقافة بأنها: كلّ ما تتوصّل إليه مجموعة من الناس (أمة أو مجتمع) من قيم وعادات ومعتقدات، ومناشط سلوكية مختلفة، ونتائج أدبية وعلمية وتقنية، تمثل إنجازات هذه الجماعة عبر مسيرة حياتها التاريخية، وما تتخذ من طرائق وأساليب لنقل هذه الخبرات والمعارف إلى أجيالها المتعاقبة، بحيث لا يمكن فهم بنية أي تنظيم اجتماعي على حقيقته، إلاّ بمعرفة ثقافة هذا التنظيم وطبيعتها وهويتها، وإدراك عناصرها المختلفة. وهذا يؤكّد علاقة وثيقة جداً بين الثقافة والمجتمع الإنساني؛ فالثقافة لا توجد إلاّ بوجود المجتمع، والمجتمع من جهته لا يقوم ولا يبقى إلاّ بالثقافة..

### ثانياً. طبيعة الثقافة ومكوناتها

إذا كانت الثقافة نتاجاً اجتماعياً / تاريخياً، فإنّه لمن الطبيعي أن تختلف من مجتمع إلى مجتمع، وذلك وفق الظروف المادية والمعنوية لدى كل مجتمع، ومستوى تقدمه وتطوره، كما أنّها تتغيّر وتتبدّل ضمن المجتمع الواحد، وتثرى وتتجدّد من مرحلة إلى مرحلة أخرى.. وهذه ظاهرة صحيّة تقضي على الجمود الفكري والتفوق الاجتماعي، شريطة ألاّ يؤذي الشراء والتجديد الأصول والمركّزات الأساسية لثقافة المجتمع..!

فالثقافة ليست قوالب جامدة، ولا يجب أن تكون، وإنما هي ديناميّة تنمو وتتطور على مرّ العصور والأجيال، وعلى امتداد تاريخ المجتمع الذي ينتجها؛ فكلّما كانت ثقافة المجتمع قويّة، متكاملة ومتماسكة، كانت أقدر على النمو والتطور من غير أن تعثرها هزّات واضطرابات ثقافيّة خطيرة. (نجيب، 1986، 74) وبذلك تكتسب الثقافة أهميّة بالغة في خلق الأجواء الاجتماعيّة السليمة، التي تتيح للفرد التعبير عن أفكاره ومواهبه وإبداعاته، من خلال تعامله الإيجابي مع منظومة من القيم والمواقف والمعتقدات، التي تنصهر في ذاته وتكون السمات العامّة لشخصيّته.

ولذلك نرى أنّه في ضوء الاتجاهات الحديثة للثقافة، أخذت العلاقة بين الثقافة والإبداع تحتلّ موقعاً متقدماً بين اهتمامات الساسة والمفكرين والباحثين.. وهذا ما برز واضحاً في مؤتمر (استوكهلم، 1998) عن قوّة الثقافة، حيث شدّد على أنّ عنصر الإبداع لم يعد ينظر إليه على أنّه مقصور على الإنتاج الفني والأدبي والفكري الخالص، وإنما بدأ المفهوم يمتدّ ليشمل مجالات جديدة ذات صبغة عملية، أو حتى (نفعيّة) مثل الإخراج التلفزيوني والتفنّن في تجديد وسائل التسلية والترفيه، التي تعتمد الإبهار، بل الإبداع والابتكار، في مجال الموضة..(أبو زيد، 1998، 46) وهذا كلّه يدخل في إطار التجديد الثقافي الذي يتناسب مع روح العصر، ومعطيات التراث الاجتماعي؛ أي يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وهكذا تخلق الثقافة مجال الحرّيّة للإنسان، ولكن ضمن حدودها وأهدافها، حيث تكون الحرّيّة أعظم إنجاز للثقافة، التي تكون بدورها أخصب حقل للإنماء حرّيّة الإنسان، التي بقيت حدودها هي ذاتها، كحدود حرّيّة الطيّر أو الطائر، أي حدود إمكانيّاته. وهذه الإمكانيّات تحقّقها ثقافة المجتمع، وهي تنمو وتتطور بحركة دياليكتيكية تجعل من كلّ إنجاز جديد اتّساعاً جديداً لمجال العمل الذهني الإنساني. (حوراني، 1992، 142)

فالثقافة تعطي المعاني الجوهرية للحقيقة، ومن خلال التدريب الثقافي يتمّ تعلّم المعاني التي ترتبط بالأحداث، ولا سيّما سلوكيات الآخرين. ولذلك تتنوع معاني الأفعال الخاصة، تبعاً لتنوع السياق الثقافي الذي يفسّرها.

ولأنّ المعاني أو المدركات تشبع بالسياق الثقافي، ولأنّ تلك السياقات الثقافية تختلف، فإنّ الناس في المجتمعات المختلفة يستطيعون رؤية العالم بطرائق مختلفة تماماً؛ إنّ الأفراد الذين يتكلّمون لغات مختلفة ويعتقون تقاليد دينية مختلفة، سوف يصنعون تمايزات مختلفة جداً بين ما هو "طبيعي" وما هو "غير طبيعي". مثال ذلك، الأماكن المقدّسة بالنسبة للمسيحيين والمسلمين واليهود، لها معانٍ خاصة عند أتباعهم، فالمعتقدات والقيم الاجتماعية تعبّر عن حقيقة الثقافة وبشكل مختصر، تتضمن الثقافة أي شكل من أشكال السلوك المتعلّم / المكتسب، أكثر من السلوك الغريزي. (Bates and Plog, 1996, 20)

واستناداً على المعطيات السابقة، تشتمل الثقافة على ثلاثة عناصر (مكوّنات) أساسية هي:

### 1 - العناصر العمومية:

وهي العناصر التي تمثّل الأسس العامة للثقافة في المجتمع، فالقيم والعادات والمعايير المتعارف عليها من قبل الأفراد، وهذه العموميات الثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر، وتكون بمنزلة الرابط بين أفراد المجتمع، بعضهم ببعض. (Rose, 1997, 78) وعلى التربية أن تتخذ من عموميات الثقافة وسيلة لتوحيد المجتمع وتماسكه؛ فهي التي تكسب الأفراد الأنماط السلوكية المرغوبة وفق هذه الثقافة، بحيث يصعب تبديلها أو تغييرها.

### 2 - العناصر الخصوصية:

هي العناصر الثقافية التي تشترك فيها فئة معينة من الأفراد، لها تنظيم اجتماعي خاص. ففي أغلب المجتمعات هناك عناصر ثقافية تخصّ فئات معينة في المجتمع، مثل الخصوصيات الطبقية، والخصوصيات المهنية، والخصوصيات العقائدية، الفكرية والروحية. (اللقاني وآخرون، 1993، 67) وهذا يتطلب من وظيفة التربية أن تكون لدى أفراد المجتمع كافة، فكرة عامة وواضحة عن هذه العناصر، فتعزز القواسم المشتركة في المعتقدات والسلوكات والقيم، وتحمي الأفراد من النزعة الفردية، فلا يشعر أي فرد بالاغتراب وهو في مجتمعه (أبو مغلي

وآخرون، 2002، 165) باعتبار أن ذلك من ضرورات التعايش الإيجابي، واحترام خصوصيات الآخرين.

### 3 - العناصر المتغيرة:

تشتمل على الملامح الثقافية التي لم تستقر بعد، وقد تظهر في المجتمع بفعل رواد التغيير، أو قد تكون وافدة إلى المجتمع من الثقافات الأخرى نتيجة الاحتكاك بها. وقد تتحول هذه العناصر المتغيرة، مع مرور الزمن، إلى عموميات أو خصوصيات ثقافية يتقبلها أفراد المجتمع (أبو مغلي وآخرون، 2002، 162). ولذلك فإن من وظيفة التربية ألا تقتصر على نقل الموروث الثقافي وتنقيته فحسب، بل عليها أن تقود عملية التغيير بحيث تسهم في تمحيص المتغيرات الثقافية، وتقويمها، ومساعدة الأفراد في اختيار منها ما يناسب طبيعة مجتمعهم.

وفي ضوء هذه العناصر، فإن من أكثر الموضوعات تعقيداً في موضوع العولمة، الذي يروج له الآن، هو موضوع الثقافة؛ لا لأن المشكلة المطروحة على هذا الصعيد ليست جديدة فحسب، بل لأن الثقافة بدورها تتسع لتصبح جزءاً من الحضارة، أو لتكون هي والحضارة صنوان. فالحديث عن الإنسان والموارد البشرية، وثقافة المجتمعات، يفترض مقاربات أكثر عمقاً وتعقيداً من الجوانب الاقتصادية والسياسية. فالثقافة من المنظور الكلي، هي الجواب الذي تقدمه الجماعات البشرية لمشكلة وجودها الاجتماعي، وهي ليست مجرد ترف فكري أو استمتاع جمالي، وإنما هي مجمل الحلول التي يوجدها الإنسان للمشكلات المطروحة عليه من قبل محيطه.. وبهذا المعنى، يصبح الاقتصاد نفسه جزءاً لا يتجزأ من الثقافة. (عتريسي، 1998، 84 - 86)

وهذا ما نلاحظه في ممارسات القوى العالمية، وفي مناطق متعددة من العالم، سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، حيث الدلائل الواضحة والقاطعة على أهداف الاستلاب الثقافي والتفتيت الاجتماعي، والهيمنة السياسية / الاقتصادية، وبالتالي قطع حاضر المجتمعات عن جذورها التاريخية والثقافية، ومن ثم السير في ركب الحضارة الحديثة، حضارة العالم الجديد المزيف، عالم القطب الواحد، عالم القوة الفردانية وإلغاء الآخر..؟

والخلاصة، يمكن القول إن الثقافة بحسب مفهومها وطبيعتها، هي طريق يحدّد حياة الجماعة، ونظام يمدّها بالأدوات اللازمة لاستمرار هذه الحياة.. أي أنّ الأسلوب الذي يسير عليه الناس في حياتهم، إنّما يعتمد على العوامل الثقافية السائدة في المجتمع، إلى جانب العوامل البيولوجية والجغرافية.

### ثالثاً. خصائص الثقافة

استناداً إلى المعطيات السابقة عن مفهوم الثقافة وطبيعتها ودلالاتها، فإنّ ثمة خصائص تتسم بها الثقافة، ومن أبرز خصائص هذه الثقافة أنّها:

**1 - إنسانية / اجتماعية:** فالإنسان هو الحيوان الوحيد المزودّ بجهاز عصبي خاص، وقدرات عقلية فريدة تتيح له ابتكار أفكار جديدة، وأعمال جديدة.. فالإنسان - على سبيل المثال - انتقل من المناطق الدافئة إلى المناطق الاستوائية، وتكيّف معها باختراع أعمال جديدة، وملابس ومساكن تخفّف من الحرارة والرطوبة.. وانتقل من طور (مرحلة) جمع القوت، إلى طور الصيد، ومن ثمّ إلى طور الرعي والزراعة، من دون أن تظهر عنده أية تغييرات عضوية تذكر، وإنّما الذي تغيّر هو ثقافته، أي مجموع أفكاره وأعماله وسلوكاته.

وبما أنّ الثقافة هي نتاج اجتماعي أبدعتها جماعة معيّنة، فإنّ دراسة الثقافة لا تتمّ إلاّ من خلال الجماعات (المجتمعات)، وذلك لأنّ هذه الثقافة تمثّل عادات المجتمعات وقيمهم، وليست عادات الأفراد كأفراد. وإن كانت النظم الثقافية تختلف في مدى شموليتها الاجتماعية. فهناك نظم تطبّق على أفراد المجتمع جميعهم، وفي المقابل هنا نظم كثيرة، ولا سيّما في الثقافات المتمدّنة، لا تطبّق إلاّ على جماعة معيّنة داخل المجتمع الواحد، ولا تطبّق على الجماعات الأخرى. وهذا ما يدخل في الثقافات الفرعية. (وصفي، 1981، 81 - 82)

**2 - عامة وخاصة:** يرى المختصون بعلم الإنسان أنّ الثقافة تشمل أكثر من التهذيب والتعليم والتقويم.. فالعناصر الأكثر متعة وأهميّة ثقافية هي تلك العناصر التي تؤثر في حياة الناس اليومية، ولا سيّما تلك التي تؤثر في الأطفال في أثناء التعليم / التثقيف. فالمجتمعات الإنسانية عامة لديها ثقافة، ولذلك يستخدم علماء

الإنسان مصطلح " الثقافة " ليصفوا الاختلافات والتقاليد الثقافية لمجتمعات معينة. وإذا كانت الإنسانية تشارك في صنع الثقافة ، فإن الناس يعيشون في ثقافات معينة ، حيث يتحضرون وفق خطوط طويلة مختلفة ، ويكبرون على قاعدة خاصة من القواعد الثقافية المنتشرة عبر الأجيال. وهذه الثقافات الخاصة ، أو التقاليد الثقافية ، هي الموضوعات التي يدرسها علماء الإنسان.(Kottak. 1994,39)

**3 - تطورية / استمرارية:** على الرغم من أن لكل جماعة بشرية معينة ثقافة خاصة بها ، إلا أن هذه الثقافة ليست جامدة ، بل هي متطورة مع تطور المجتمع من حال إلى حال أفضل وأرقى. ولا يتم التطور في جوهر الثقافة ومحتواها فحسب ، وإنما أيضاً في الممارسة والطريقة العملية لسلوكات الإنسان الذي يعيش في المجتمع المتطور.

وهذا التطور لا يعنى أن كل مرحلة ثقافية منعزلة عن الأخرى ، بل ثمة تكامل ثقافي في ثقافة المجتمع الواحد. وذلك لأن الثقافة بتكاملها ، تشبع حاجات الإنسان المادية والمعنوية ، وهي تجمع بين المسائل المتصلة بالروح والفكر ، وبين المسائل المتصلة بحاجات الجسد. أي أنها تحقق التكامل بين الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية والفكرية والبيئية.

وبما أن الثقافة تنبع من وجود أفراد الجماعة ورضاهم عنها ، وتمسكهم بها ، فهي بذلك ليست ملكاً لفرد معين ، ولا تنحصر في مرحلة محددة.. لذا لا تموت الثقافة بموت الفرد ، لأنها ملك جماعي وتراث يرثه أفراد المجتمع جميعهم. كما أنه لا يمكن القضاء على ثقافة ما ، إلا بالقضاء على أفراد المجتمع الذي يتبعها ، أو بتدوير تلك الجماعة التي تمارس هذه الثقافة ، بجماعة أكبر أو أقوى ، تفرض ثقافة جديدة بالقوة. (ناصر ، 1985 ، ص 103 -104)

**4 - تصنيفية:** ليست الثقافات مجموعات عشوائية من العادات والمعتقدات ، بل إنها أنظمة مصنفة ومندجة ؛ فالمؤسسات والعادات والمعتقدات والقيم ، تفسر فيما إذا تغير أحدها يؤدي إلى تغير العناصر الثقافية الأخرى. ففي عام 1950 ، مثلاً: توقعت غالبية نساء أميركا أنهن سيحصلن على مؤهلات منزلية كمريبات وأمهات.. ولذلك توقعت " جامعة المرأة " أن تحصل كل امرأة على عمل حالما

تتخرّج. وهكذا أنتجت التغيّرات الاقتصادية "من صناعة بضاعة إلى خدمات وتمير معلومات"، تغيّرات في المواقف والسلوكيات بالنسبة للعمل والأدوار الجنسيّة، والزواج والعائلة.

ولكنّ دمج الثقافات لا يتمّ ببساطة، بوساطة النشاطات الاقتصادية والنماذج الاجتماعية فحسب، بل أيضاً بوساطة تثبيت أفكار معيّنة وقيم وآراء عالمية. فالثقافات تدرب أفرادها ليتشاركوا في خصال شخصية معيّنة. كما تستطيع عناصر متفرقة من الثقافة أن تدمج بوساطة رموز مفتاحية مثل: (الخصوبة أو الجدرية). وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة من الخصائص المركزية أو القيم الجوهرية. فكلّ ثقافة تعمل من خلال الدمج على تمييزها من الثقافات الأخرى، لتبرهن على أنّ العمل الأخلاقي الفردي والتحصيل، والاعتماد على النفس، هي قيم جوهرية، تسهم في نموذج لحضارات أخرى.

**5 - تكييفيّة:** تستطيع الكائنات البشرية أن ترسم في مجالي الخصال (البيولوجية والمتعلّمة) نماذج السلوك التكيّفي المناسبة. فالمجموعات الإنسانية تستخدم أيضاً أدوات "التكيّف الثقافي" التي تشتمل على نماذج ونشاطات وأدوات. ولكن على الرغم من أنّ الكائنات البشرية تستمر بالتكيّف البيولوجي كما هي الحال في التكيّف الثقافي، حيث يؤدي هذا التكيّف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد بالنسبة للأشخاص، فإنّ هذا التكيّف قد يؤدي البيئته ويهدد حياة مجموعة من الناس لوقت طويل.

فمهما كان الدور الحاسم للتكيّف الثقافي في التحوّل الإنساني، فإنّ الثقافة والنماذج الثقافية، يمكن أن تؤدي أحياناً إلى تكيّف سيء يهدد وجود المجموعات الإنسانية (البقاء والتناسل). فثمة نماذج ثقافية / حضارية مثل: السياسات التي تشجّع التزايد السكاني، وأنظمة التوزيع الغذائي غير العادل، وتزايد الاستهلاك والتلوّث) تظهر تكيّفًا سيئًا في نهاية المطاف.

وقد تكون بعض الممارسات التكييفية لثقافة ما، ممارسات تكيّف سيء لثقافة أخرى، بحيث تناحر الأولى الثانية أو تسيطر عليها. ففي ظلّ النظام العالمي الحديث للتجارة والتواصل الدولي، يمكن لقوة ثقافة ما أن تستنزف الأنظمة



الاقتصادية المحليّة لثقافات أخرى. فيمكن على سبيل المثال: أن تذبح الحيوانات من أجل منتجات ليس لها أية قيمة محلّية، للغذاء أو الملابس أو الزينة. فقرن وحيد القرن يستخدم كمقبض للخنجر التراثي في اليمن، بينما يزرع في الأرض لصناعة مسحوق (بودرة) تستخدم كدواء جنسي في آسيا. (Kottak, 1994, 43)

### رابعاً. الهوية الثقافية

تعرف الهوية لغة، بأنّها حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية، وذلك منسوب إلى "الهو". أي أنّ الهوية تشير إلى باطن الشخص الدال على حقيقته، أو على حقيقة الشيء، من حيث تميّزه من غيره، والحقيقة تختلف عن "الماهية". والأحقّ باسم "الهوية" من كان وجود ذاته من نفسها، وهو المسمّى بواجب الوجود المستلزم للقدم والبقاء (الكليات، 1976، ج 5، 81) ولذلك تستخدم الهوية للدلالة على شيء محدد أو على شخص بعينه. وانطلاقاً من هذا المفهوم للهوية، تعرّف الهوية الثقافيّة بأنها: مجموعة العناصر التي تكوّن خصائص مجموعة بشرية متجانسة نسبياً، تنعكس على طرائق العيش وسلّم القيم وأساليب العلاقات الاجتماعية والإنتاج الثقافي. وتؤكد الهوية الثقافيّة عن طريق أصالة الثقافة المتمثّلة في نموّها الدائم، وتجديدها واستجابتها للتغيير الذي لا ينقطع عن الجذور، فالأصالة تعادل الحيوية. أمّا النظرة التي ترى في الهوية شيئاً مكتملاً، متحقّقاً في الماضي، فتقود إلى رؤية "ثابتة" تقلّص إمكانات التحقّق الراهن الذي يحفظ الهوية حية ونامية. (الشاهر، 2011، 113)

لا شكّ أنّ الشعوب والمجتمعات، تختلف في مستوياتها الثقافية كما تختلف في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون الاختلاف الثقافي أكثر حدة في بعض جوانبه، وهذا ما له علاقة بالهوية الثقافية لكلّ مجتمع؛ فثقافة كلّ جماعة تناسب تلك الجماعة على نحو فريد من نوعه، وأنّ من ينتمون إلى ثقافة ما لن يحققوا النجاح أبداً إلاّ إذا ظلّوا مخلصين لتلك الثقافة، وتمكّنوا من ضمان أي تطوّر يحدث سوف يحافظ على نقاء روح تلك الثقافة. (باري، 2011، 174) ولكن

الاختلاف الثقافي ليس ظاهرة حديثة العهد، بل هي قديمة قدم التاريخ ونشوء المجتمعات الإنسانية.

ولهذا فإنه من الطبيعي أن تستفيد المجتمعات الفقيرة ثقافياً من المجتمعات الغنية في هذا المجال، مع الأخذ في الحسبان أن هذه الاستفادة لا يمكن أن تتم بطريقة الاستيراد والتصدير، كما هي الحال في المنتجات والسلع الصناعية والاقتصادية، وإنما تتم بطريق الاطلاع المباشر على المنتجات الثقافية المختلفة، واختيار ما يناسب منها طبيعة هذا المجتمع أو ذاك، وقيمه وتطلعاته.

لا شك أننا نعيش في عصر يتسم بسرعة الاتصال والتواصل، والتراكم العلمي والتسابق التكنولوجي؛ فمصادر الثقافة تنوعت وأدواتها تعددت، وأساليب الاتصال تغيرت بشكلها ووظائفها، وطرائق التأثير في العقول والنفوس أصبحت أشد فاعلية وعمقاً.. فالعالم الذي نعيش فيه، يختلف نوعياً عن العالم الأمس، وهذه حقيقة علينا أن نقرها ونعترف بها. فالعالم على اتساعه، أصبح صغيراً، متقارباً ومتداخلاً، بحيث لا يمكن لأي مجتمع أن يكون في عزلة عنه، لأن ذلك مستحيل.. وأي شيء يحدث في أي جزء من هذا العالم ينتقل فوراً إلى الأجزاء الأخرى ويؤثر فيها، تبعاً لقوة المركز المصدر، اجتماعياً كان أو ثقافياً..

فهناك ثقافات تثير الإعجاب وثقافات أخرى فاسدة، وعادة ما تكون الأسباب التي يقدمها النوع الأول من الثقافات أسباباً خيرة، بينما تكون الأسباب التي يقدمها النوع الثاني أسباباً شريرة. بيد أنه لا يصح، في أي من الحالتين، أن يكون السبب وراء القيام بأي شيء هو أن هذا الشيء جزء من الثقافة ذاتها.

يقول // المهاتما غاندي / : " لا أريد أن أرفع جدران بيتي، ولا أغلق نوافذه، حتى أتعرض لتيارات الثقافات المختلفة، ولكن لا أسمح لأي منها أن يقتلع جذوري.. " وهذا يعني أن للثقافة - في بعض جوانبها - صفة المشاعية الإنسانية، التي تتيح لكل مجتمع، بل لكل فرد، أن يأخذ منها ما يحتاجه أو يناسبه من الأفكار والقيم، والمفاهيم العلمية والأدبية، مع المحافظة على الثقافة المحلية أصيلة وقوية.

ومن هنا، لم يقل / غاندي / ذلك القول لو لم يكن واثقاً من أصالة ثقافته، وثبات هويتها، وصلابتها وقدرتها على الصمود في وجه الثقافات الأخرى / الغازية. وهو يدرك - بلا أدنى شك - عمق ثقافته وامتداد جذورها في تاريخ شعبه، المتمسك بها والقادر - في الوقت نفسه - على الاستفادة من الثقافات الأخرى لإغناء ثقافته وتفعيلها وتجديدها، لتبقى أصيلة، خالدة في بعدها الحضاري / الإنساني.

ووفقاً لهذا المنظور، فإن ما اصطلح على تسميته ب(الغزو الثقافي)، وروج له في الآونة الأخيرة، هو مصطلح مغلوط، بل ومهين في بعض جوانبه، لأنه قد يضعنا في مواجهة غير متكافئة، وخاسرة سلفاً، مع الثقافات الأخرى التي تحاول اقتحام ثقافتنا.

فباسم نشر الثقافة، يتم انحسار الهويات الثقافية الخاصة لصالح الثقافة المركزية. فلفظ التثاقف (Acculturation) أخذ منحى سلبياً، بحيث يعني الطغيان (القضاء) على ثقافة لصالح ثقافة أخرى، أي ابتلاع ثقافات الأطراف داخل ثقافة المركز، بينما تحقّف بعض المصطلحات الأخرى، على مستوى عدم الندية بين الثقافات، فتبرز مفاهيم: (التفاعل الثقافي، التداخل الحضاري، حوار الحضارات، والتبادل الثقافي) وهي تنتهي إلى ثقافة المركز، تلك الثقافة النمطية الممثلة في الثقافة العالمية، والتي على كل ثقافة احتواؤها. (حنفي، 1990/1989، 249)

وإذا كانت الثقافة أحد المقومات الأساسية التي تعبر عن هوية الأمة، وترتبط بأصالة هذه الأمة وامتدادها التاريخي، فإن الهوية الثقافية (الحضارية) العربية، أثبتت منذ فجر التاريخ وحتى عصرنا الراهن، أنها ثقافة أصيلة، اتّسمت على الدوام بالتفاعل والتجدد والإبداع؛ فهي تغني الثقافات الإنسانية وتغني منها، بما يجعلها تؤدي دور رسالتها الإنسانية في المجالات المختلفة (الفكرية والعلمية والروحية). فلم تتفوق ولم تنكفئ على نفسها وتبتعد عن التأثيرات الثقافية التي كانت تتعرض لها من جهات عدة، بل كانت أمة منفتحة، واثقة من أصالة ثقافتها، تأخذ وتعطي بقدر ما تستطيع، ويتفاعل خلاق منحها قوة الصمود في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة.

وبما أننا جزء من العالم، بآتساعه وتعدديته، فلا يمكن أن نعيش، بل لا يجوز أن نعيش، بمعزل عما يدور فيه (إيجاباً أو سلباً)، وهذا يتطلب أن نكون فاعلين وليس منفعلين فحسب، وبما يسهم في إثراء مخزوننا الثقافي، وتقدمنا الاجتماعي. فعلاقة الثقافة بالوجود الإنساني، ليست صيغاً تظهر في حقيقة مستقلة للنفس الإنسانية، وإنما هي طرائق تتجه خلالها النفس الإنسانية نحو موضوعيتها، أي تجلياتها.. (Cassirer, 1971,78) ولذلك فإن تأثير العامل الثقافي على الوجود البيولوجي للإنسان، هو تأثير فاعل ومحسوس، ليس على مستوى الفرد فحسب، بل وعلى مستوى المجتمع بوجه عام..

وبذلك تشكل الهوية الثقافية للأمة، ذاكرة الإنسان؛ فالإنسان بلا ذاكرة لا يستطيع أن يعيش أو يتفاعل في دائرة إنسانية أوسع، تهدف إلى إسقاط ذاته المتمثلة في هويته القومية، أي هويته الثقافية. (مقداد، 1998، 101) وإن غياب هوية الثقافة الوطنية، وفرض نموذج غريب ومستورد، لا بد أن يؤدي إلى الضياع الاجتماعي والفقر الثقافي، وجفاف الروافد التي تغذي الحضارة الإنسانية.. وهذا ما يحصل في العصر الحاضر نتيجة طغيان النموذج الأميركي، في المأكّل والملبس وطرائق البناء، وطغيان القيم الأميركية في تجديد ما يمكن أن يعتبر نجاحاً وتقدماً وقوة، واحتقار ما يخالف ذلك واستبعاده (منيف، 1996).

ولكن كيف يمكن تعريف "الهوية الثقافية" بحيث يمكن توجيه تهمة خطيرة للتغيير في أسلوب حياة إحدى الجماعات، وهي أنه سيدمر هويتها الثقافية؟ فإذا افترضنا أن أفراد الجماعة لم يعد ينظر بعضهم إلى بعض على أنهم يحملون ثقافة مشتركة متميزة إلى حد ما، فإن هذا يعني - بالتأكيد أنهم فقدوا هويتهم الثقافية. وهناك حالة أخرى يمكن أن نصنفها بأنها تمثل فقداناً للهوية الثقافية، وهي احتمال إحلال مجموعة أخرى من الأعراف محلها، حيث أن هذا من شأنه أن يضع الجماعة في حالة حرب الكل ضد الكل.

ولكن علينا أن ندرك أن كل إنسان لديه قدرة مساوية لغيره على التمتع بثقافة ما. ولكن يجب علينا أيضاً أن نعزو لجميع البشر قدرة متساوية على التكيف الثقافي. وبطبيعة الحال فإن تساوي البشر في قدرتهم على التكيف الثقافي لا يستتبع

أن تكون لدى الثقافات جميعها الوسائل الفعّالة نفسها، التي تمكّنها من التكيف مع التغيير، كما لا يترتب على تساوي البشر في قدرتهم على التمتع بالثقافة أن يتساوى إنجازهم الثقافي (باري، 2011، 169، 170).

ولذلك فإن الهوية الثقافية ترتبط بالسيادة التي تنتمي إلى كيان الدولة الوطنية وسيادتها؛ لأن هذا الكيان هو الوعاء (الجغرافي - السياسي) الذي تُملأ فيه ثقافة المجتمع الوطنية.. وهنا تكمن أهمية الكيان الوطني في توحيد المخزون الثقافي، بمصادره الاجتماعية، وإخراجه وتعميمه على مساحة الوطن بكاملها.

وإذا كان الأمر هكذا، فإننا لا نستطيع أن نصوغ معنى الوجود الإنساني في نفوسنا، ونشعر بالانتماء نحوه اجتماعياً، ونجاهد وصولاً إليه هدفاً أسمى في إطار المنافسة العصرية، إلا إذا امتلكننا ثقافة هي نتاج نشاطنا الاجتماعي، أي ثمرة فعاليتنا الإيجابية وتفاعلنا النشط على المستوى الحضاري. وهكذا تكون أهدافنا نسقاً من ابتكارنا، نسقاً نحدده في ضوء الخطوات التي ينبغي أن نترسّمها نحو أهدافنا التي تصون وجودنا، تأسيساً على علم نشارك العالم في إبداعه وإنتاجه. (الإمام، 1998)

فالثقافة إذن هي روح الأمة وسيرورة وجودها، والهوية انتماء للأمة وإثبات لشخصيتها الذاتية. وإذا كان الصراع، في الحاضر وفي المستقبل، يبدو صراعاً ثقافياً، صراعاً على الهوية والانتماء، أكثر منها صراعاً اقتصادياً، فما من أحد يسهل عليه التخلّي - ببساطة - عن هويته الثقافية وانتمائه ووجوده، تحت أية ظروف مهما كانت قسوتها، إلا أولئك الذين يمكن تسميتهم ب(اللامتمين) أو فاقدني الإحساس بالهوية الذاتية والاجتماعية.. ولذلك يرى / الجابري / : أن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية. (الجابري، 1998)

فالهوية الثقافية ثابتة، والحفاظ عليها يحتاج إلى وعي لخصوصيتها الفردية والجمعية، وإدراك عناصر العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي، وتفعيلها في الإطار الثقافي بأبعاده الوطنية والإنسانية، وبما يتناسب مع المعطيات العصرية والمؤثرات الحضارية..

## خامساً. التكيف الثقافي ومستوياته

على الرغم من أن المعايير الثقافية نخبرنا بما علينا فعله، وكيف نفعله، فإننا لا نفعّل دائماً ما تملّيه علينا هذه المعايير. فالناس يستطيعون أن يتعلّموا المعيار نفسه، ويفسّروا، ويتعاملوا معه بطرائق مختلفة. وهنا يستخدم الناس الثقافة بطريقة إبداعية أكثر من الخضوع الأعمى لأوامرها.

وهذا يعني أنه على الرغم من اتفاق الناس على ما يجب فعله، وعلى ما لا يجب فعله، فإن بعض الناس لا يفعلون دائماً كما توجه إليه الثقافة، أو كما يتوقع الناس الآخرون. ولذلك يرى بعض علماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) أنه من المفيد التمييز بين الثقافة الواقعية والثقافة المثالية؛ فالحضارة الواقعية تتألف مما يقوله الناس ومما عليهم أن يفعلوه، أي ما يقولونه ويفعلونه. وذلك لأن الثقافة الواقعية تشير إلى السلوك الفعلي، وهو المراقب من قبل علماء الأنثروبولوجيا.

فالكائنات البشرية، لكي تنسجم أو تتكيف مع الضغوطات المحيطة، تستطيع أن ترسم في مجالي الخصال (البيولوجية والمتعلّمة) نماذج السلوك المؤسس قاعدة رمزية، بالإضافة إلى الوسائل البيولوجية للتكيف. وتستخدم المجموعات الإنسانية أيضاً "أدوات التكيف الثقافي" المشتملة على نماذج وقيادات ونشاطات ووسائل مختلفة.

وعلى الرغم من أن الكائنات البشرية تستمرّ في التكيف البيولوجي، كما بالنسبة للتكيف الثقافي، فإن الاعتماد على وسائل ثقافية واجتماعية قد ازداد خلال التحول الذي طرأ على الكائن الإنساني. ولذلك فبقدر ما يقدم السلوك التكيفي للأشخاص من فوائد قصيرة المدى، فإنه قد يؤذي البيئة ويهدد حياة مجموعة ما لوقت طويل. فعلى الرغم من الدور الحاسم للتكيف الثقافي في التحول الإنساني، فإن الثقافة والنماذج الثقافية يمكن أن تكون تكيفاً سيئاً يهدد باستمرار وجود المجموعات (البقاء والتناسل). فالكثير من النماذج الثقافية / الحضارية مثل السياسات التي تشجّع على التزايد السكاني، وأنظمة التوزيع الغذائي غير العادل، وتزايد الاستهلاك، والتلوّث.. تبدو وكأنّها تكيف سيء في نهاية المطاف.

وقد تكون بعض الممارسات التكيفية، أو الأقل خطراً، لثقافة ما، تكيفاً سيئاً لثقافة أخرى، بحيث أن الثقافة الأولى تناحر الثقافة الثانية أو تسيطر عليها؛ ففي ظل النظام العالمي الحديث للتجارة والتواصل الدولي، يمكن أن تستنزف مطالب هيمنة ثقافة ما، الأنظمة المحلية لثقافة أخرى، فعلى سبيل المثال: يمكن أن تذبح حيوانات من أجل منتجات خاصة لا تملك أية قيمة محلية، للغذاء أو اللباس أو الزينة. فالكثير من الحيوانات الأفريقية في طريقها إلى الانقراض، حيث أن منتهكي البيئة يستجيبون لمطالب الجامعين الأجانب.

إن منتهكي البيئة يذبحون الفيلة ويصدرون عاجها الذي يستخدم في صناعة الأختام (المشهورة في آسيا)، وفي منحوتات جواهر الزينة، وكرات البلياردو، ومفاتيح البيانو. إن المستوردين الرئيسيين يزورون اليابان وهونكونغ التي قدرت بنسبة المستوردين للعاج في العالم عام 1988 حوالي 75٪. ولذلك تناقص عدد الفيلة الأفريقية من مليون ونصف رأس، إلى نصف رأس في عام 1980. وقد يحمي التحريم الدولي الفيلة من جشع مطالب الحضارة الغربية. وقد يكون أيضاً الأمر متأخراً جداً بالنسبة لوحد القرن، إذ لم تنج منه إلا الآلاف القليلة. وذلك لأن قرون وحيد القرن تستخدم في تصنيع مقبض الخنجر الشعائري في اليمن، كما يزرع في الأرض لتحلل وتصنع منه مسحوق (بودرة) كدواء جنسي في آسيا.

إن تدمير مصادر التنوع الحيوي بقصد إرضاء شهوات الحضارة العالمية، أدى إلى عدم التمييز بين المستويات المخلفة للحضارة الوطنية، والدولية، والأقل حضارة. فالثقافة الوطنية تشير إلى التجارب والمعتقدات، ونماذج السلوك المتعلم، والقيم المشتركة بين المواطنين في الوطن الواحد. أما الثقافة الدولية، فتشير إلى التقاليد الحضارية التي تمتد خلف الحدود الوطنية، بالنظر إلى أن الثقافة تنتقل بواسطة التعلم أكثر من الوراثة.. ولذلك تستطيع الحصال الثقافية / الحضارية أن تنتقل من مجموعة بشرية إلى مجموعة أخرى.

فتستطيع إذن ثقافتان أن تتشاركا في التجارب الحضارية ووسائل التكيف من خلال الاقتباس والانتشار. فالأقتباس من السمات الثقافية التي تواصلت في كل مكان وزمان من التاريخ الإنسان؛ والانتشار هو عملية مباشرة عندما تندمج

ثقافتان أو حضارتان ، من خلال شنّ الحروب أو من خلال تجارة المجتمعات بعضها مع بعضها الآخر. وقد يكون الانتشار الثقافي غير مباشر عندما تنتقل المنتجات والنماذج من المجتمع (أ) إلى المجتمع (ج) عن طريق المجتمع (ب) ، أو من دون تدخل المجتمع (ب). كما في الهجرات ، والمنظمات المتعددة الجنسيات ، وغيرها من النماذج الثقافية التي لها مجال دولي.

فالولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا وبريطانيا العظمى ، تشارك في السمات (الخصال) الثقافية الموروثة من اللغة الإنكليزية الأم (العامة) والأسلاف المثقّفون من بريطانيا العظمى. ويمكن أن تكون الثقافة أيضاً أصغر من مساحة الأوطان ، على الرغم من أن الناس في المجتمع الواحد (الوطن الواحد) يتشاركون التقاليد الثقافية نفسها. فالثقافات تشتمل على تنوع في الأفراد والعائلات ، والأديان والأنساق الاجتماعية ، وعلى مجموعات أقل ثقافة ولها تجارب مختلفة ، وتشارك فيما بينها.

إنّ الكنديين المتحدثين باللغة الفرنسية يقابلون ، في المستوى الأقل ثقافة ، المتحدثين باللغة الإنكليزية في البلد نفسه. ويمتلك الأميركيون الإيطاليون تقاليد أخلاقية تختلف عن تلك التقاليد الإيرلاندية والبولندية ، والأميركية الإفريقية. وعلى الرغم من شخصية الأوطان الأميركية التي تبنى على مقولة: يجب على الناس " أن يحكموا عقولهم " و " أن يصنعوا القرار بأنفسهم " ، فإنّ القليل منهم ، كما يعتقد ، هو أصلي أو فريد.

لا شك أنّ هذه المعطيات ، هي التي تجعل أميركا تنزع إلى المشاركة الكلية ، تماماً كما فعلت الإمبراطوريات الفرنسية والبريطانية مع مستعمراتها فيما وراء البحار ؛ فالطيور ذات الريش تحتشد ويجتمع بعضها مع بعض ، أما بالنسبة للناس فإنّ الريش المعروف عندها هو الثقافة..!



## سادساً. الغزو الثقافي ومواجهته

إذا كان تجديد الثقافة وتجديدها ضمن المجتمع الواحد، ظاهرة صحية في إطار الأصالة والمعاصرة، فإن إثراءها من خلال التبادل الإيجابي (التأثير والتأثر) مع الثقافات الأخرى، لا يقل شأنًا في القضاء على الجمود الفكري والركود الاجتماعي.. وقد عرف هذا التبادل الثقافي بـ(التلاقح الثقافي) أو (بالمثاقفة)، حيث كان - وما زال - شائعاً ومشروعاً، للتواصل الإنساني والحضاري.

لكن هذه (المثاقفة) بدأت تتحوّل إلى نوع من الصراع غير المتكافئ، والذي أطلق عليه مؤخراً (الغزو الثقافي)، وذلك نتيجة للتفاوت الكبير في المستوى الثقافي / الفكري والتقني، بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أو التي في طور النمو..

ويبدو أن هذا الصراع (الغزو) بات يستهدف الهوية الثقافية / الوطنية والقومية / تحت أوجه مقنعة، مثل: النظام العالمي الجديد، والقطب الواحد، وأخيراً العولمة، التي تروج لها الدول القوية بقصد السيطرة والهيمنة على الدول الضعيفة، عبر استلاب ثقافتها وتفتيتها، ومن ثم طمس هويتها الثقافية. ولذلك كان لا بد من اتخاذ الأساليب والوسائل المناسبة لمواجهة هذا الغزو، حفاظاً على نقاء الثقافة القومية وأصالتها.

ثمّة حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أننا نعيش في عصر التفجّر المعرفي والتراكم العلمي، وعصر الاتصالات السريعة ووسائل الإعلام المتقدمة بتقاناتها وتأثيراتها، التي تجاوزت الحدود الجغرافية، وجعلت من العالم قرية يتواصل سكانها بعضهم مع بعض بيسر وسهولة، ويتبادلون المعارف والخبرات بأساليب تتسم بالدقة والفورية، وتكون الغلبة فيه لمن يمتلك الأكثر فاعلية وتأثيراً في الآخرين.

وضمن هذه الرؤية، يأخذ مفهوم الغزو الثقافي منحى (الاختراق الثقافي)، الذي يتسم بالطابع الحركي الذي يظهر الآليات التي تحقق السيطرة وامتداد فاعليتها.. وكذلك قوة التغلغل الثقافي وكثافته، مع فقدان المجتمع القدرة على استيعاب الغزو والسيطرة عليه، نتيجة ما أصاب هذه المجتمعات من تدمير لحضارته، واستلاب لثقافته؛ بحيث يقف جامداً ومستسلماً للتغيرات التي تحدث في داخله.

(بركات، 1999، 144)

ولذلك نجد أنه نظراً لعدم التكافؤ القائم حالياً بين الطرف المتقدم من العالم، والطرف المتخلف منه في معظم الأصعدة، فإن الطرف المتقدم / المسيطر اقتصادياً وسياسياً، يمارس هيمنة في الجانب الإعلامي، وإلى حد كبير في الجانب الثقافي، بينما يتحوّل الطرف المتخلف إلى مجرد متلقٍ يستهلك كما يرسل الجانب المتقدم له. (منيف، 1996)

وهذا يعني أن الأفكار الواردة في الثقافة الوافدة، هي في الغالب، أفكار مفروضة وليست معروضة، ولا سيما تلك الأفكار التي تأتي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وعبر الأقمار الصناعية ومحطات البث الفضائية الأجنبية. وهذا ما يقتضي التأكيد على تربية النشء تربية استقلالية تحليلية ناقدة، حتى يتمكن من الوقوف أمام ما يمكن أن يقع من تيارات الغزو الثقافي والتلوّث الفكري. (القوصي، 1981، 14) فالمشكلة الحقيقية إذن، ليست فيما ينتجه الآخرون من أنماط ثقافية، فكرية وسلوكية، وإنما المشكلة فيما يمكن فعله تجاه ذلك المنتج الإعلامي / الثقافي. يقول / روبرت هيوز / : "إننا نعرف أن إحدى أكثر الخبرات الواقعية في الحياة الثقافية، هي وجود اختلافات في الكتب والحفلات الموسيقية واللوحات.. وغيرها من الأعمال الفنية" وعند تعميمي ذلك يتضح أن بعض المجتمعات أبدعت أفكاراً ومصنوعات يدوية أكثر قيمة من غيرها، ومن المحتم بالمثل القول إن بعض الثقافات (بالمعنى الأنثروبولوجي للثقافة) أفضل من ثقافات أخرى؛ فهي أكثر عدلاً، وأكثر حرية، وأكثر استثارة، وأفضل من غيرها بصفة عامة، بالنسبة إلى التكيّف مع ازدهار البشر ونجاحهم (باري، 2011، 187).

فتقنيات وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، تجعل من الصعب إقامة الحواجز والأسوار في وجه ما يأتي من خلالها، سواء كان الوافد ثقافة أو أدوات للثقافة. ولهذا فنحن -العرب- أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما أن ننعزل ونغلق على ذاتنا، وهذا مقتل لأصالتنا وطموحاتنا الحضارية، وإما أن نفتح ونفتح منافذ الاتصال والتواصل مع الآخرين، ولكن بعقلانية وتكافؤ في عملية الاقتراب والاستقبال، مع امتلاك القدرة على الفرز الدقيق بين الغث والسمين، في كل ما يفد إلينا وفق مقاييس قومية وحضارية.. فنحن حتماً لا نفقد شخصيتنا القومية

عندما نفيد من تجارب الآخرين ، وعلم الآخرين ، إلا أننا نفقد هذه الشخصية  
عندما نتحول إلى تابعين للآخرين. (زيادة، 1987، 58)

فسياسة الاختلاف بين الثقافات تستند إلى عامل أساسي وهو قدرة الشخص  
على تشكيل هويته الخاصة وتعريفها ، كونه فرداً وكونه ينتمي إلى ثقافة ما أيضاً  
ويجب أن نحترم هذه القدرة على السواء عند الجميع. ولكن ذلك لم يوصلنا بعد  
على الادعاء بتساوي الثقافات ، والوصول إلى هذه النقطة يستلزم اتخاذ خطوة  
أخرى وهي : " احترام الثقافات الناشئة بالفعل احتراماً متساوياً "

وهنا ينتفي الغزو الثقافي الذي يعني اجتياح طرف لطرف آخر ، من دون علم  
هذا الآخر.. وهذا أمر طبيعي طالما لم يتحول إلى صراع ثقافي ، بعدما خفت حدة  
الصراع العسكري ، وأيضاً الصراع الاقتصادي.

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكن أن يطرح السؤال التالي : ما العمل تجاه الثقافة  
الوافدة ، إن كانت تشكل خطراً أو غزواً من أي نوع كان ؟ لا شك أن الجواب  
يتمحور حول الانطلاق من داخل الثقافة نفسها.

وضمن الإجابة عن هذه التساؤلات ، تحدث العديد من الباحثين العرب  
والمفكرين ، عن العناصر التي تشكل اللبنة الأساسية في مواجهة التأثيرات على  
الثقافة الوطنية ؛ وتتراوح تلك العناصر ما بين الدعوة للتحديث والانخراط في  
عصر العلم والتقانة بفاعلية ، واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في حماية  
الثقافة العربية ونشرها. كما يحتم على العرب الانتقال من الحفاظ على هويتهم  
الثقافية من موقع الدفاع ، إلى موقع المواجهة ؛ وما المواجهة سوى العمل على نشر  
ثقافتنا وإشعاعها ، ودعم الفكر الحر الملتزم بالقيم العربية. (الخضر ، 1998 ، 95)

وإذا كان ثمة من خطر (غزو) ثقافي مهما كان نوعه ، فمن الأجدى أن تتجه  
الجهود كلها وبشكل عملي ، وليس بشكل نظري ، للبحث في مصادر هذا الخطر  
وجوانبه وتحديد بدقته ، وكيفية التعامل معها ومواجهتها وإبطال مفعولها.. وهذه  
مسؤولية المفكرين والمثقفين ورجال الإعلام ، إلى جانب المعنيين بشؤون التربية.  
فالصراع مع القوى المضادة ، أصبح صراعاً حضارياً / ثقافياً وعلمياً ، يقتضي  
الأخذ بأسباب العلم وتطوير الثقافة بما يتناسب والمستجدات العلمية والفكرية.

لقد آن الأوان لدراسة الواقع الثقافي بموضوعية وعقلانية، والأخذ بالإبداع الأصيل بعيداً عن التزييف والتزيين الشكلي..

### سابعاً. مواجهة الغزو الثقافي

بعد توضيح التأثيرات السلبية للغزو الثقافي، لا بدّ من التعرف إلى سبل مواجهة هذا الغزو لحماية الثقافة المحليّة / القومية. لأنّ السكون أو الاستكانة والتسليم أمر غير مقبول البتّة، ولا يجوز تسويغه تحت أية حجة أو ذرائع، بالنظر لما يحمل هذا الغزو من خاطر على البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع والأمة. ويمكن أن تتمّ مواجهة الغزو الثقافي بالإجراءات الآتية:

1/2 - التفاعل الإيجابي / البناء مع الثقافات الأخرى، فلا ندينها بالمطلق ولا نهبها انبهاراً كاملاً، وإنما علينا أن نتفحص الجهود البشرية التي استثمرت في إنجاز هذه الثقافات، وأن نكتسب منها معارف وتعلّم مناهج جديدة، لا مجرد الحلول الجاهزة، وأن نستوعب هذه المعارف بصورة ناقدة، وأن نعيد صوغها في ضوء ما يتطلّبه واقعنا ومجتمعنا، وهذا ينطلق من التفاعل مع الحضارات الأخرى على أساس الحرية في تقرير المصير(عمار، 1998، 77). وهذا يتطلّب تحديد مواطن القصور في الأنظمة الثقافية والمشاركة الفاعلة مع الأنظمة الحيّة الأخرى في إطار التعددية الثقافية، على مبدأ الاحترام والتعاون البناء.

2/2 - إيجاد (بنك للمعلومات الثقافية الوطنية والقومية)، للحفاظ على هذه الثقافة. وهذا يستدعي تقوية الثقافة وتعزيزها، من خلال إفساح المجال لأفراد المجتمع أن يطلّعوا على ثقافتهم ويعرفوا ما فيها من نقاط القوة والضعف، كما عليهم أن يملكو معلومات كافية عن الثقافات الأخرى، حتى يستطيعوا عند الضرورة مواجهة غزو تلك الثقافات لثقافتهم. لأنّ أي تحديث للثقافة لا يتمّ من داخل التراث الثقافي، والانتظام فيه من أجل تحاذه منطلقاً لتجديد ذلك التراث، فهو تحديث واهم، لأنّه ينقل منتجات الحضارة الحديثة ولا ينقل دفقة الإبداع الثاوية وراءها، التي هي نتيجة الالتحام العضوي / الوجداني بين الإنسان وثقافة أمّته (عبد الدايم، 2000، 47). فمن أراد حماية مجتمعه من الغزو الثقافي الأجنبي، عليه أن يحترم ثقافته ويعمل من أجل تحسينها وتحسينها، لأنّ الثقافة

الضعيفة تعني أنّ القواعد الأساسية للوطن / البلد تكون عرضة للهدم والدمار.

3/2 - إعادة النظر في المناهج الدراسية، في مراحل التعليم كلّها، بحيث تغلق منها جميع النوافذ التي تهب منها رياح خطر الغزو الثقافي، فيكون الهدف الأكبر إعداد المواطن / المثقّف الذي يفتح عينيه على مصادر الغزو الفكري والثقافي، ويحدّد مكامن الخطر فيه. ولكي يقوم التعليم بهذه المهمة على الوجه المطلوب، لا بدّ أن يضع فلسفة واضحة المعالم ومحدّدة الأهداف، فلسفة تربوية تعكس خصائص الثقافة العربية، فلسفة تعمل على تهيئ الفرد الذي يتفانى في خدمة وطنه وشعبه..الفرد الذي يشغف بالتسلّح بالعلم ويفاخر بتاريخ حضارة أمته ويعتزّ بثقافتها ولغتها (التيير، 2001، 89). على أن يتمّ ذلك من وجهة نظر عصرية، تنطلق من معطيات الحاضر وتحدياته، وتهيء للانطلاق والاشتراك الفعلي في بناء المستقبل بثقة وأمان.

4/2 - الاهتمام بوسائل الإعلام (شكلاً ومضموناً)، بحيث يستند الإعلام المستنير إلى تخطيط علمي يضع الكلمة في بعدها الحقيقي وحجمها التوجيهي الصحيح، ويحمي العقول من التلوّث الفكري، ويقي المشاعر من التخدير والسموم التي يوجها أصحاب الغزو الثقافي، عبر الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية ومواقع الإنترنت. فيستثمر الإعلام هذه الوسائل ذاتها ويقدم البديل الإيجابي / البناء، الذي يعنى بشؤون الثقافة العربية المعاصرة، وتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية، ويشجع على تبادل الخبرات الثقافية الخاصة عبر وسائل الإعلام المختلفة (الحاج، 1983، 47).

وإذا كنّا حريصين على حماية استقلالنا الثقافي، وتأكيد هويتنا الثقافية في مواجهة غزو الثقافات العريقة منها أو المتقدّمة، فإنّنا في المقابل بحاجة إلى مؤسسات لا تحتكر الثقافة، بل تشيعها وتوازرها، وأن نستفيد من ثقافة الآخر لتجديد فكرنا الثقافي، وشحن رسائلنا الثقافية، وتقوية دروعنا ضد غزو الثقافات الوافدة، وابتكار مناهج جديد في المزج بين الثقافات، فكرها وإبداعها، قيمها ولغاتها؛ والبحث في كيفية بعث الحياة في التراث بحيث يسهم بالفعل في معترك الحياة المعاصرة.(الشاهر، 2011، 122)

والخلاصة، لا بدّ من التنبّه إلى أبعاد الغزو الثقافي وأهدافه، ولكن من دون خوف أو خضوع واستسلام، بل بإيجاد صيغة تفاعليّة بين التراث الثقافي الزاخر بالفكر والعلوم، ومتطلبات تجديد هذا التراث في ضوء حاجات تطوُّرات المجتمع العصري الفكريّة والتقنيّة.

## مراجع الفصل الثاني

- الإمام، غسان (1998) عولمة العرب، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ 7 نيسان.
- أبو زيد، أحمد (1998) الثقافة ومشكلات الإبداع، مجلّة الهلال، نوفمبر، القاهرة
- أبو مغلي، سميح وآخرون (2002) المدخل إلى التربية والتعليم، دار اليازوردي، عمان، الأردن.
- باري، بريان (2011) الثقافة والمساواة - نقد مساواتي للتعددية الثقافية - ج2، ترجمة: كمال المصري، عالم المعرفة، العدد 383، ديسمبر / أيلول.
- بركات، محمود نظام (1999) التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية، مجلّة المستقبل العربي (241)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- التير، مصطفى عمر (2001) آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظلّ العولمة، مجلّة شؤون عربية، العدد 105، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- الجابري، محمد عابد (1998) العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات، مجلّة المستقبل العربي، العدد 228، شباط.
- الحاج، عزيز (1983) الغزو الثقافي ومقاومته، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.
- حنفي، حسن (1999/1998) الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، مجلّة الفكر السياسي، العددان (4 و5)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- حوراني، يوسف (1992) الثقافة وبناء الإنسان، مجلّة الفكر العربي، عدد (ت1 وت2).

- الخضر، محمد (1998) العولمة والهويّة، مجلّة معلومات دولية، العدد 28، دمشق.
- خوري، توما جورج (1983) المناهج التربوية، بيروت.
- دوللو، لويس (1993) الثقافة الفردية والثقافة الجماهيرية، ترجمة: خير الدين عبد الصمد، وزارة الثقافة، دمشق.
- زيادة، معن (1987) معالم على طريق تحديث الفكر العربي، سلسلة عالم المعرفة (155) تموز، الكويت.
- سعفان، حسن شحاتة (1973) دراسات في علم الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سكينز، ب.ف (1980) تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف، سلسلة عالم المعرفة (32) آب، الكويت.
- الشاهر، عبد الله (2011) المثقّف وتعزيز الهوية " التفاعل الثقافي العربي والإفريقي "، مجلّة الفكر السياسي، السنة 13، العدد 4، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- صليبا، جميل (1971) المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- عبد الدايم، عبدالله (2000) مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها، مجلّة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت.
- عتريسي، طلال (1998) الهوية الثقافية في مواجهة العولمة، مجلّة معلومات دولية، العدد (58) دمشق.
- العطار، نجاح (1987) قضية الثقافة الجماهيرية، الثقافة هي الحاجة العليا للبشرية، اتحاد شببية الثورة، دمشق.
- القوصي، عبد العزيز (1981) العليم وتحديات العصر، القاهرة.
- الكليات (1976) ج 5، وزارة الثقافة، دمشق.
- اللقاني، فاروق (1976) تثقيف الطفل، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- اللقاني، فاروق، وآخرون (1993) مبادئ التربية، مطبعة الفجر، الكويت.



- لينتون، رالف (1964) دراسة الإنسان، ترجمة: عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت.
- مجموعة من الكتاب (1997) نظرية الثقافة، ترجمة: علي الصاوي، سلسلة عالم المعرفة (223) الكويت.
- مقداد، عمر (1998) الصراع بين العولمة والهوية، مجلّة معلومات دولية، العدد (58) دمشق.
- منيف، عبد الرحمن (1996) المثقف وسؤال العصر والهوية، صحيفة البعث، العدد (10033) دمشق.
- ناصر، إبراهيم (1985) الأنثروبولوجيا الثقافية - علم الإنسان الثقافي، عمان.
- نجيب، أحمد (1986) فن الكتابة للأطفال، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- هرسكوفيتز، ميلفيل. ج (1974) أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، ترجمة: رباح النفاخ، وزارة الثقافة، دمشق.
- وصفي، عاطف (1975) الثقافة والشخصية، دار المعارف بمصر.
- Cassirer, Ernest (1971) The Philosophy of Symbolic Forms , Vol: 1 , London
- Bates , Daniel.G and Plog, Freed (1996) Cultural Anthropology , Mc Graw –Hill Book Company, New York..
- Kottak, Phillip (1994) Anthropology: the Exploration of Human Diversity , Mc Grow. Hill INC, New York..
- Makham, J (1994). Introduction to Anthropological Thought, New Delhi.
- Rose, Nikolas (1997) Education and Social order, the Lippincott Company, New York.
- Spradely , P. James (1973) Culture and Cognition, Chandle Publishing Company, San Francisco.



## الفصل الثالث

### الثقافة والتربية

- مقدمة
- التربية الاجتماعية
- مفهوم التربية الاجتماعية
- وظائف التربية الاجتماعية
- المضمون الثقافي للتربية الاجتماعية
- الثقافة وتشكيل الشخصية
- الثقافة والسلوك الإنساني
- التربية والتغيير الثقافي



## مقدمة

يولد الكائن البشري طفلاً عاجزاً عن التكيف مع ذاته ومع البيئة المحيطة به ، ولكنه يولد وهو مزود بقدرات متنوعة واستعدادات مختلفة ، تستند إليها عملية تربيته وإعداده للحياة في المجتمع الكبير الذي ينتظره ؛ فيكتسب في أثناء نموه وتفاعله مع المثيرات والمحرضات التي يتلقاها من البيئة المحيطة ، الخبرات المتعددة والسلوكيات المرغوبة التي تحوِّله من كائن عضوي (بيولوجي) خالص ، إلى كائن اجتماعي / إنساني كامل.

تعدّ الحياة الاجتماعية في أي مجتمع ، نسيجاً متكاملًا من الأفكار والنظم والسلوكيات ، التي لا يجوز الفصل فيما بينها ، كونها تشكّل التركيبة الثقافية المتكاملة في المجتمع ، على درجة تحدّد مستوى تطوره الاجتماعي والحضاري. وقد رأينا في تعريف الثقافة ، أنها تعني في الأصل اللغوي : الصقل والتهديب والتقويم.. وثقّف الرمح : قومه وسواه ، وثقّف الولد : هذبه وعلمه ، فتهذب وتعلم..فهو مثقّف وهي مثقّفة. والثقافة تعني أيضاً : التمكن من العلوم والآداب والفنون.

كما أنّ أحد تعريفات التربية الاصطلاحية يفيد بأنّها : " نقل ثقافة الكبار إلى الصغار " فإنّ العناصر الثقافية تتضمّن بالضرورة ، عناصر تربوية ، يسعى المجتمع إلى نقلها إلى الناشئة وتعزيزها في تفكيرهم وسلوكهم. ولذلك تكمن أهمية الثقافة في أنّها محتوى ومضمون ، وأهمية التربية في أنّها منهج وأداة (الفينيش ، 1982 ، 43).

فالثقافة لا توجد إلاّ بوجود المجتمع ، والمجتمع من جهته ، لا يقوم ويبقى إلاّ بالثقافة ، لأنّ الثقافة طريق متميز لحياة الجماعة ونمط متكامل لحياة أفرادها يحدّد سلوكياتهم وأساليب التعامل فيما بينهم ، وهي بالتالي تمدّ هذه الجماعة بالأدوات اللازمة لأطراد الحياة فيها ، وإن كانت ثمة آثار في ذلك لبعض العوامل البيولوجية والجغرافية.

## أولاً- التربية الاجتماعية

إنّ العملية التي تحدث خلالها تغييرات على الكائن البشري، منذ ولادته وحتى اكتمال نضجه، وربما إلى ما بعد ذلك، والتي تكسبه الصفة الاجتماعية، تسمى: (التربية الاجتماعية) أو (التنشئة الاجتماعية) أو (التشكيل الاجتماعي). وتهدف هذه العملية التي تتم في المؤسسات المجتمعية المعنية، بدءاً من الأسرة ومروراً بالمؤسسات التربوية وإلى وسائل الإعلام وغيرها، إكساب الطفل / الفرد، الخبرات والقيم والعادات والمهارات، التي تؤهله للحياة الاجتماعية، بحيث تصبح شخصيته صورة عن مجتمعه الذي ينتمي إليه، ويستجيب لمطالبه ويعمل مع الآخرين على استمراريته وتطويره.

### 1 - مفهوم التربية الاجتماعية وطبيعتها:

ثمّة تعريفات متعددة للتربية الاجتماعية، تشير كلّها إلى عملية تفاعل الكائن البشري، بما يمتلك من استعدادات وراثية، مع البيئة التي يولد فيها ويعيش، حيث ينمو وتتكوّن شخصيته الاجتماعية التي تؤهله للاندماج مع الجماعة (المجتمع)، والتفاعل الإيجابي معها.

فقد عرّفت التربية الاجتماعية بمضمون التنشئة الاجتماعية، على أنّها العملية التي يكتسب من خلالها الطفل / الفرد، الاتجاهات والقيم والدوافع، وطرائف التفكير والخصائص الشخصية التي تميّزه كفرد في المجتمع، في المرحلة القادمة من نموه (Inkels, 1986, 94) فالتربية الاجتماعية عملية إنسانية تخصّ الإنسان وحده، فهي فردية لأنّها تتعامل مع فرد من جهة، واجتماعية من جهة أخرى لأنّها تعدّ الفرد لمجتمع معين. فتتعامل مع شخصيته وتعمل على تنميتها لمواصلة الحياة الاجتماعية، وفق المعايير والقيم التي يرغبها المجتمع.

وتمّة من يرى أنّ التربية الاجتماعية هي: استدخال للمعايير الاجتماعية كجزء من الشخصية وتعبير عن الهوية.. فالفرد خلال تنشئته الاجتماعية يبني (يكون) تفكيره الاجتماعي كتمثلات حول الذات في علاقتها بالآخر والمحيط الاجتماعي.. ويمكن فهم عملية البناء هذه، على أنّها المجال الداخلي والخارجي

للفرد ؛ أي حصيلة للصور والمفاهيم والأحكام المتعلقة بالذات والمحيط الاجتماعي..(حديّة ، 1991 ، 68). وهذا يعني أنّ عملية نموّ الكائن البشري وتنشئته ، تستند أساساً إلى علاقاته العملية مع المحيط ، المادي والاجتماعي ؛ وسيله إلى ذلك أساليب الاطلاع والكشف والاكتشاف والاحتكاك المباشر ، ليكتسب الخبرة الاجتماعية التي تؤهله لعضوية المجتمع.

وتعرّف التربية الاجتماعية في إطارها الثقافي ، بأنّها: العملية التي ينتقي فيها المجتمع ، ومن خلال وكالاته ومؤسساته التربوية ، عدداً من الإمكانيات والخبرات السلوكية المرغوبة ، ليقوم بإبرازها وتنميتها وتدعيمها في سلوك الناشئة ، مقابل اقتلاع عدد من الإمكانيات السلوكية غير المرغوبة ، والتي تتعارض مع اتجاهات هذا المجتمع وقيمه وتقاليده.. ومن خلال تفاعل الطفل / الناشئ مع المواقف والخبرات الاجتماعية المتنوعة ، يكتسب الملامح الأساسية التي تميز ثقافة مجتمعه من الثقافات الأخرى. (قناوي ، 1996 ، 29) فالتربية لا تقوم إلا على الإنسان ، ولا توجد إلا بوجود المجتمع ، والمجتمع بثقافته هو الوعاء الذي يحتويها في داخله. فلا تربية من دون مجتمع ، ولا مجتمع من دون تربية.

وبالتالي لا وجود للفرد بلا مجتمع ، ولا مجتمع بلا أفراد ؛ فالفرد يكتسب خصائصه الإنسانية من خلال تفاعله مع بيئته الاجتماعية ، لأنّ حقيقة المجتمع تكمن في تفاعل الأفراد مع البيئة الاجتماعية. ولذلك لا بد من الحفاظ على النظام الاجتماعي والنهوض به من خلال نقل القيم والمعايير والعناصر الثقافية من جيل إلى جيل. ومن خلال هذه الوظيفة الاجتماعية تزود التربية الفرد بأسس الحياة في الجماعة ، وواجباته نحوها وحقوقه عليها (الجيار ، 1992 ، 21).

واستناداً إلى ما تقدّم من تعريفات ، نجد أنّ طبيعة التربية الاجتماعية تتجلى في كونها عملية تكييف الطفل / الفرد مع بيئته الاجتماعية ؛ وهي عملية نموّ وتربية وتعليم ، تبدأ من الولادة وتستمرّ عبر مراحل الطفولة والمراهقة والشباب ، وحتى نهاية الحياة. ولها شكلان أساسيان هما :

### 1 - التربية المقصودة :

تتمّ في الأسرة والمدرسة ؛ فالأسرة تعلّم أبناءها القيم والمعايير السلوكية وفق نظامها الثقافي والاجتماعي ، والمدرسة تكمل العمل الأسري ، بما لها من تعلّم مقصود له أهدافه ومناهجه وأساليبه ، التي تتناسب مع طبيعة المجتمع ومنظومته القيمية.

### 3 - التربية غير المقصودة :

تتمّ في المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، كدور العبادة والنوادي الاجتماعية والثقافية ، ووسائل الإعلام ، وذلك من خلال إسهامها في إكساب الفرد / الناشئ الأفكار الثقافية والمهارات الاجتماعية ، والاتجاهات المتصلة بها ، كالحبّ والكراهة ، والتعاون والمشاركة الجماعية ، وتحمل المسؤولية الذاتية والاجتماعية.

فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي تضبط سلوك الفرد ، وتمنعه من اتخاذ سلوكيات مغايرة لما هو سائد في المجتمع ، بحيث يمكنه من التكيف السليم وفق قواعد الجماعة وأخلاقها. ولذلك فثمة اتجاهان في عملية التنشئة الاجتماعية.

**الاتجاه الأول :** يركّز على الفرد الذي يتوجّه إليه المجتمع ويؤثر فيه ، من دون أن يكون للفرد أي تأثير في المجتمع.. فعملية التربية الاجتماعية هنا ، ذات اتجاه واحد ؛ فهي العملية التي يتعلّم الفرد بمقتضاها ، طريقة المجتمع أو (الجماعة) ، لكي يتكيف مع الأفراد الآخرين ، ويتفاعل معهم بصورة إيجابية. ولذلك يقول / إميل دوركهايم / عالم الاجتماع الشهير: " إن الإنسان الذي تودّ التربية أن تحقّقه فينا ، ليس هو الإنسان كما خلّقه الطبيعة ، وإنّما هو الإنسان كما يراه المجتمع أن يكون.."

وتصبح التربية الاجتماعية بموجب هذا الاتجاه ، عملية نقل للتراث ، حيث يتعامل الأفراد مع الثقافة السائدة على أنّها ثقافة المجتمع ككلّ متكامل ، يجب أن تکرّسها التنشئة الاجتماعية.. وتعدّ - في المقابل - ظاهرة عدم التكيف مع الثقافة السائدة ، ظاهرة مرضية ولا تحمل آفاق التغيير الاجتماعي.

**الاتجاه الثاني :** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ التربية الاجتماعية ، هي العملية التي يكتسب الفرد ، من خلالها ، هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير



عن ذاته ، وإحداث تغيير فيما هو سائد. ولكن التربية الاجتماعية في المجتمعات الطبقيّة ، تشدّد على وظيفة المحافظة على التركيبة الاجتماعية القائمة / الثقافية والاقتصادية / وذلك عن طريق صياغة أفراد من أجل للقيام بدور اجتماعي محدد. إن دراسة الواقع التربوي ، تشير إلى أنّ التربية الاجتماعية انتقلت من مفهوم استيعاب المعارف والخبرات ، إلى إحداث تغييرات مستمرة في بنية المجتمع من خلال تربية شخصيات الأفراد. فالتربية تتعامل مع الإنسان عبر مراحل نموه ليصبح عضواً كاملاً وصالحاً في المجتمع. وهنا يكون للضبط الاجتماعي هدف يتمثل في النظام وتدعيم القيم الاجتماعية ؛ إنه يعني استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم والدور ، الأمر الذي يجعل الفرد يندفع نحو الاستجابة والامتثال (منصور والشرييني ، 2000 ، 49). فالتربية الاجتماعية تحقّق التكيف الإيجابي بين الفرد والمجتمع من خلال التفاعل بين الطرفين ، وتزويد الفرد بالقيم التربوية / الاجتماعية التي تمكّنه من القيام بأدواره الاجتماعية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ (الضبط) الاجتماعي يشكّل محور عملية التربية الاجتماعية ، حيث يتعلّم الفرد طاعة النظام والتضحية والإيثار ، ومساعدة الآخرين والتنافس الإيجابي. كما تشتمل عملية الضبط الاجتماعي أيضاً ، على الظواهر الثقافية والشعبية ، ولا سيما الأوامر والنواهي والأعراف الاجتماعية.. إضافة إلى عمليات التشجيع والتعزيز ، والكفّ والمنع ، بما يتلاءم مع قيم المجتمع وثوابته التاريخية والإنسانية.

## 2. وظائف التربية الاجتماعية:

تبدأ التربية الاجتماعية مع الإنسان منذ صغره ، وتؤتي ثمارها فيه عندما ينضج الفرد في شبابه وكبره ، حيث يصبح قادراً على تمثّل معايير المجتمع وقيمه ، وترجمتها في سلوكياته الخاصة والعامة.. مزوداً بالخبرات الاجتماعية والاتجاهات التي عملت مؤسسات التنشئة الاجتماعية على غرسها في بنائه الشخصي ، ليكون مقبولاً اجتماعياً.

وبما أن كل مجتمع إنساني يتميز بثقافة معينة، محدّدة الزمان والمكان، فإنّ الإنسان يكتسب ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه منذ الصغر، ولا تؤثر العوامل الفيزيولوجية في عملية الاكتساب. أي أن عملية التنشئة الاجتماعية الثقافية، هي العملية التي تقوم بنقل ثقافة المجتمع إلى الطفل. ومهما كانت السلالة التي ينتمي إليها الفرد، فإنّه يستطيع أن يلتقط ثقافة أي مجتمع بشري، إذا ما عاش فيه فترة زمنية كافية. (وصفي، 1981، ص 81)

فالوظيفة الأساسية للتربية الاجتماعية، تتمثل في تنمية الجانب الاجتماعي عند الفرد، ودمجه في إطار الحياة الاجتماعية السليمة، من خلال تعليمه و (تعلّمه) أساليب الحياة الاجتماعية بعناصرها الثقافية المختلفة.. وضمن هذه الرؤية، يمكن النظر إلى وظيفة التنشئة الاجتماعية، من خلال ثلاثة محاور أساسية، هي:

**1/2 - تحقيق التكيف الاجتماعي:** يتميز مفهوم الوسط الاجتماعي بالخصوصية - إلى حدّ ما، حيث ينتمي الفرد، بحكم الضرورة، إلى وسط اجتماعي كالأسرة والجماعة، وهذا نابع من طبيعته الاجتماعية، أو كما يقولون: "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه". وهو بذلك يشكّل عنصراً في الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه ويعيش فيه، ولا بدّ له من التكيف معه لكي ينعم بالهدوء والاستقرار.

وإذا كانت التربية تعرف بوجه عام، بأنّها عملية اجتماعية من حيث المنطلق والهدف، لأنّ موضوعها الإنسان وغايتها الإنسان؛ فهي تستهدف نمو الفرد وتكيفه مع ذاته ومع مجتمعه، فالإنسان هو نتاج المجتمع الذي يعيش فيه، وشخصيته اجتماعية أكثر منها بيولوجية، لأنّ التربية تنقله من الحالة البيولوجية إلى الحالة الاجتماعية، بحيث تصبح له شخصية اجتماعية تعبّر عن الجوهر الحقيقي للإنسان.

وعملية التطبيع الاجتماعي تستمرّ وتبقى طوال الحياة في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي، وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو للإنسان، بحيث يؤدي إلى تكيفه الشخصي والاجتماعي. وهي بالتالي تهدف إلى تحقيق النمو السليم لكل من الفرد والمجتمع. (العمارة، 1999، 281)

ويترتب على الفرد من أجل هذا التكيف، أن يتمثل خصائص المجتمع الذي ينتمي إليه، وأن يشارك أفراده أحاسيسهم ومشاعرهم وتطلعاتهم.. وهذا كله من شأنه أن يكون الوحدة الاجتماعية أو (الهوية الاجتماعية)، والتي هي في النهاية، حصيلة التوافق الاجتماعي، الفكري والسلوكي.

**2/2 - اكتساب الثقافة:** تنتظم كل جماعة أو مجتمع، وفق منظومة ثقافية خاصة، تشمل القيم والمعارف والعقائد والتقاليد.. وتكمن مهمة التنشئة الاجتماعية في تطبيع الأفراد، وطبعهم، بالسمات الثقافية القائمة. وتؤدي الثقافة من خلال ذلك وظيفة اجتماعية، حيث تحقق للمجتمع وحدته الثقافية وتجنسه الفكري، وهويته الاجتماعية.

فالعلم لا يورث والحضارة الإنسانية لا تورث، والثقافة ليست ميراثاً بيولوجياً، بل هي ميراث اجتماعي، والفرد يولد وهو بحاجة إلى الكبار لرعايته وتربيته وفق ارتقاء التطور الثقافي، ليستطيع القيام بواجباته وأدواره الاجتماعية.

وبذلك تتيح التربية الاجتماعية للفرد، أن يتحول إلى كائن اجتماعي حامل لثقافة مجتمعه، وعامل على تطويرها، وليس متلقياً سلبياً لها.. وبهذا المعنى، تحقق التنشئة الاجتماعية للفرد النمو والتطور، كما تحقق للمجتمع وحدته الثقافية وإثرائها.

**3/2 - تحقيق التفاعل الثقافي:** تمارس الثقافة في بعدها الاجتماعي، نوعاً ما من الإكراه على طبيعة الفرد البيولوجية من جهة، وعلى خصائصه الشخصية من جهة أخرى.. ولذلك تسعى التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق التواصل بين الجانبين: الفردي والاجتماعي، عن طريق غرس القيم الثقافية القائمة، في البنية الشخصية للفرد، وتحقيق التكامل بين الإنسان كعضو في المجتمع، والقيم الثقافية السائدة في هذا المجتمع.

وبفضل هذا التكامل بين الجانبين، يتوقف إحساس الفرد بالإكراه الاجتماعي، كما ينتفي إحساسه أيضاً بالإكراه الخارجي الذي تمثله المؤسسات

الاجتماعية القائمة، ويبدأ عنده الإحساس بالتوافق الطبيعي مع عناصر الحياة الثقافية / الاجتماعية.

إنّ هذه الوظائف الثلاث تؤكّد في تكاملها، أنّ التربية الاجتماعية تتضمن أبعاداً ثقافية، بل هي ظاهرة ثقافية، لأنّ ثقافة أي جماعة، لا يتمّ نقلها للأفراد إلاّ بهدف أن تصبح منظّمة لسلوكاتهم، وفق ما تفرضه من القواعد الاجتماعية والنماذج الثقافية. فالطفل / الناشئ يبدأ التحرك بعيداً عن العناصر البيولوجية والاقتراب من العناصر الثقافية، لأنّ العناصر الثقافية مكتسبة ولا علاقة لها بالوراثة، وكلّ مجتمع يكسب أفراد هويته الثقافية من خلال نظامه التربوي.

### 3. المضمون الثقافي للتربية الاجتماعية:

تعدّ التربية الاجتماعية من أخطر العمليات التي يمارسها المجتمع -بمؤسّساته المختلفة - في تأهيل أعضائه وإعدادهم للحياة الفاعلة، حيث يكون الفرد واعياً دوره الاجتماعي، ومستجيباً للمؤثرات الاجتماعية بما تشتمل عليه من ضغوط، أو بما تفرضه من واجبات.

ففي مراحل نموّ المتعاقبة، يتزوّد الإنسان / الفرد بثقافة من حوله شيئاً فشيئاً، من خلال الوسائل التثقيفية التي يستخدمها الكبار أمامه ومعه، من أجل تنشئته التنشئة الاجتماعية المطلوبة، . ويطلق على هذه العملية مصطلح (التثقيف - Enculturation)، حيث يكون للمؤثرات الثقافية دور كبير في تنمية شخصيّة الفرد، وبلورة اتجاهاته ومواقفه، أو ما يسمّى (أسلوب الحياة) وفق المعايير الاجتماعية.

وإذا كانت الثقافة -في إطارها العام - هي المظهر الذي يميّز فئة من الناس من فئة أخرى، فإنّها النمط الحياتي الذي تسيّر عليه مجموعة من بني البشر، ويعبر عنها برموز وكلمات وأفعال وسلوكات مقبولة. ولذلك فهي تساعد الفرد في إشباع حاجاته إلى المعرفة والاطلاع، وتوفّر له صور التفكير والسلوك والمشاعر التي ينبغي أن يكون عليها. فيتفاعل مع هذه الثقافة ويجد فيها تفسيرات معقولة وإجابات جاهزة، عن تساؤلاته عن طبيعة الكون والحياة، أي فلسفته في الحياة.

وفي هذا الصدد، أعطى / نيللر / للثقافة دوراً أكثر شمولية وأشدّ تأثيراً، في عملية التنشئة الاجتماعية، بقوله: "إنّ الثقافة تشكّلنا عقلياً وجسماً وفعالياً.. فهي تكيف حتى سماتنا الجسدية، كالإيماءات وتعبيرات الوجه، وطرائق المشي والجلوس والأكل والنوم.." (نيللر، بلا تاريخ، 58)

فالطفل يتقمص خلال تربيته الاجتماعية، أدوار الكبار في سلوكياتهم الاجتماعية.. وتعدّ عملية التقمص من أهمّ العمليات التي تعتمد عليها التنشئة الاجتماعية، في إكساب الطفل / الفرد قيمه الاجتماعية.

فالعملية الأساسية في التربية / التنشئة الاجتماعية، هي الاستدخال والتشخيص (على حدّ نظرية جان بياجه)، حيث يصبح سلوك الفرد العلني / الخارجي، ممثلاً بنموذج معرفي داخلي، أو بخطة معرفية داخلية، تستند إلى عناصر ثقافية معينة.. أو بشكل أوسع، امتلاك الفرد المقدرة على ترجمة التعلّم إلى المقدرة على التحكم بالسلوك الذاتي.. وهي العملية التي يكون انتظامها، المؤشر الحقيقي على انتظام عملية التنشئة الاجتماعية. (النقيب، 1993، 109)

وهكذا يصوغ الفرد فلسفته في الحياة في إطار المكونات الاجتماعية، أو القطاع الاجتماعي للثقافة، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً: (البناء الاجتماعي Social Structure). ويمكن القول باختصار: إن هذا البناء الاجتماعي، هو هيكل المجموعة الاجتماعية من الناس المستمرة في الوجود لفترة كافية من الزمن، وتنشأ بين أفرادها علاقات وتفاعلات تنجم عنها مجموعة من النظم الاجتماعية / الثقافية، تحدّد لكلّ عضو فيها دوراً يقوم به، ومركزاً يشغله. (ناصر، 1989، 288)

وتأسيساً على ما تقدّم، نستنتج أنّ الثقافة تتسم بالمعيارية، وأنّ وظيفتها في التنشئة الاجتماعية هي مساعدة الناشئ / الفرد، في الاستجابة لمعايير السلوك الاجتماعية المختلفة، ومن ثمّ استدخالها عقلياً ونفسياً، وبالتالي تمثيلها قولاً وفعالاً.. فيلتزم بها وتكون موجهاً وضابطاً لأسلوب حياته في المجتمع، في التكيف والفعل والتفاعل.

## ثانياً- الثقافة وتشكيل الشخصية

تنمو شخصية الفرد وتتطور، من جوانبها المختلفة، داخل الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه وتعيش، وتتفاعل معه حتى تتكامل وتكتسب الأنماط الفكرية والسلوكية التي تسهل تكيف الفرد، وعلاقاته بمحيطه الاجتماعي العام.

وإذا كانت الثقافة تشكّل إراثاً اجتماعياً، فإنها إذن قابلة للانتقال من جيل إلى جيل بوساطة عملية التثقيف أو التنشئة الثقافية / الاجتماعية، أي العملية التربوية التي تعني في بعض جوانبها: (نقل ثقافة الراشدين إلى الذين لم يرشدوا بعد). كما يمكن أن يتم هذا الانتقال (الانتشار) إلى جماعات إنسانية أخرى من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

فالثقافة تقوم بدور فاعل في حياة الفرد والمجتمع، من جوانبها المختلفة، ولا سيما في الجانب التربوي، حيث تستند التربية في بعض أسسها، إلى المكونات الثقافية في المجتمع؛ فتوسع دائرة معارف الإنسان، وتكسبه معلومات جديدة ومتنوعة، وتزوده بخبرات مختلفة تسهم في تشكيل شخصيته، وتفيده في حياته الخاصة والعامية. وهذا ما يظهر في علاقة الثقافة بالشخصية من جهة، وبالعملية التربوية من جهة أخرى.

ولذلك يرى الكثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، أن دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية، تمثل نقطة الالتقاء بين علم النفس وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا). وذلك لأننا لا نستطيع أن نفهم أي شخص فهماً جيداً، من غير أن نأخذ في الحسبان الوضع الثقافي ومقومات الثقافة التي شكّلت سمات هذا الشخص. (الطيب، 1999، 144) فشخصية الفرد مقترنة بثقافته، لأن الثقافة تحدّد طبيعة الشخصية؛ فكلما اتسعت هذه الثقافة، شكّلت رافداً من روافد قوة الشخصية.. وفي المقابل، كلما ضاقت دائرة ثقافة الفرد، عملت على بناء شخصية ضعيفة، فكرياً واجتماعياً.

وليس ثمة شك في أن الثقافة مسؤولة عن الجزء الأكبر من محتوى أية شخصية، وكذلك عن جانب مهم من التنظيم العام للشخصيات، وذلك عن

طريق تشديدها على اهتمامات أو أهداف معينة. ويكمن سرّ مشكلة العلاقة بين الثقافة والشخصية في السؤال التالي: " إلى أي مدى يمكن أن نعدّ الثقافة مسؤولة عن التنظيم المركزي للشخصيات؟ أي عن الأنماط السيكولوجية؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن للتأثيرات الثقافية أن تنفذ إلى لباب الشخصية وتعديلها؟" (لينتون، 1964، 609)

إنّ الجواب على هذا التساؤل، يكمن في أنّ عملية تكوين الشخصية هي عملية تربوية / تعلمية - تثقيفية، حيث يجري فيها اندماج خبرات الفرد التي يحصل عليها من البيئة المحيطة، مع صفاته التكوينية، لتشكّل معاً وحدة وظيفية متكاملة تكيفت عناصرها بعضها مع بعض تكيفاً متبادلاً.

ويمكن أن نطلق اسم التثقيف أو المثاقفة Enculturation، على جوانب تجربة التعليم التي يميّز بها الإنسان من غيره من المخلوقات، ويوصل بها إلى إتقان معرفة ثقافته. والتثقيف في جوهره يجري ضمن الحدود التي تعيّننا مجموعة من العادات. ولا ينجم عن هذه العملية التلاؤم مع الحياة الاجتماعية القائمة فحسب، بل ينجم أيضاً الرضى، وهو نفسه جزء من التجربة الاجتماعية، وينجم عن التعبير الفردي وليس عن الترابط مع الآخرين في الجماعة. (هرسكوفيتز، 1974، 34)

وإذا كان / هرسكوفيتز / ركّز على الاستمرارية التاريخية في الثقافة، من خلال عملية (المثاقفة)، فإنّ / سابير / يشدّد على العلاقة بين الثقافة والشخصية، استناداً إلى الأساس اللغوي الذي كان له التأثير الكبير في الأثروبولوجيا البنيوية. يقول سابير: " هناك علاقة أساسية بين الثقافة والشخصية. فلا شكّ في أنّ أنماط الشخصية المختلفة، تؤثر تأثيراً عميقاً في تفكير عمل المجموعة بكاملها، وعملها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تترسخ بعض أشكال السلوك الاجتماعي، في بعض الأنماط المحددة من أنماط الشخصية، حتى وإن لم يتلاءم الفرد معها إلاّ تلاؤماً نسبياً" (Sapir, 1967, 75)

وكما تتأثر الشخصية الإنسانية بالثقافة، يتأثر سلوك الأفراد أيضاً بالسلوك الاجتماعي؛ بوساطة الخبرة الثقافية المحكمة عن بعض الحلول الجديدة، يقوم الأفراد في المجتمعات المختلفة بتجريب هذه الحلول للوصول إلى ما يناسبهم.

وقد تكون هذه الحلول الجديدة مقبولة لدى الآخرين ، فتصبح جزءاً من ثقافتهم العامة. فطرائق صنع الأشياء التي تنتشر على نطاق واسع ، تكون مادة لإحدى الطرائق الميسرة ، التي أصبحت جزءاً من الثقافة العامة ، وذلك من خلال التأكيد على السلوك المقبول ، أو السلوك غير المقبول الذي يهدد الجماعة بطريقة ما. (Bates and Polg , 1996,21) فلكي نفهم التبدلات المتداخلة بين الناس وثقافتهم ونظام سلوكياتهم ، علينا أن ننظر بعمق إلى طريقة الأفراد المعتادة في المعالجة ، من خلال القوانين والتطبيقات السلوكية ، أي الأحكام والممارسات السلوكية.

فالشخصية الإنسانية ليست في حقيقة الأمر ، إلا نتاجاً للثقافة السائدة في المجتمع ، والتي يتشربها الفرد من المصادر الثقافية / التربوية المتعددة. وذلك لأن النموذج العام لأية ثقافة ، يرسم بوضوح السمات الأساسية والمظاهر العامة لشخصيات الأفراد الذين يمثلون هذه الثقافة ، ويعملون ما بوسعهم للحفاظ على هذا النموذج الثقافي وتطويره ، واستمراره في الأجيال المتعاقبة ، بحيث يتجلى في مواقفهم تجاه القضايا الحياتية الخاصة والعامة.

فالبينة الثقافية إذن تؤثر بفاعلية في تشكيل شخصية الإنسان وفق الإطار الذي يحدده المجتمع في جوانب تكوينه ، أي أن شخصية الإنسان / الفرد ، تنمو وتتطور من جوانبها المختلفة ، داخل المنظومة الثقافية التي يعيش في إطارها ويتفاعل معها. وكما يقول المنظرون الثقافيون: " إن الثقافة عامل مهم من عوامل التأثير الفكري التطبيقي على الواقع ، بهدف تغييره إلى الأفضل وإكماله وتشميله (العطار ، 1987 ، 39).

وإذا كانت المفاهيم العلمية الأولى ، تصف سلوك الإنسان وتربطه بعدد من الدوافع والسمات العامة ، فإن العلم الحديث يؤكد أهمية العوامل النفسية والاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع ، التي تظهر في هذا السلوك. فاختلاف شخصيات الأبناء عن شخصيات الآباء ، من الظواهر النفسية التي تبرز بوضوح في المجتمعات المتعددة ، والتي تتميز بوضوح عملية التغيير الثقافي.



ولذلك ترى / مارغريت ميد / عالمة الاجتماع الأميركية، أن كل عضو (فرد) في كل جيل يسهم - من الطفولة وحتى الشيخوخة - في إعادة شرح الأشكال الثقافية، وبالتالي يسهم أعضاء المجتمع في عملية التغير الثقافي. ولكن يجب ملاحظة أن التغيرات الثقافية التي تصطدم بالشخصية العامة للمجتمع، يكون مآلها الفشل في أغلب الأحيان. وهكذا، فإن التأثير متبادل بين الثقافة والشخصية، وذلك بالنظر لحدوث تغير في أحدهما أو في كليهما معاً. (وصفي، 1975، 105)

فالثقافة إذن هي طريق متميز لحياة الجماعة، ونمط متكامل لحياة أفرادها؛ وهكذا تضيف الثقافة معنى على حياة الشخص، وتكسب وجوده أهمية خاصة، من حيث تحرر قواه وتنمية قدراته، في الوقت الذي توحد مشاعر الأشخاص في المجتمع الواحد، كونهم يعيشون في ظروف واحدة ومن أجل أهداف واحدة.

وإذا كان ثمة فرق ما بين الشخصية والثقافة، فإن ذلك يعود إلى الفرق في الأسس التي تقوم عليها كل منهما. فالشخصية تعتمد على دماغ الفرد وجهازه العصبي، ودورة حياتها ما هي إلا مظهر من مظاهر دورة حياة الجسم الإنساني. أما الثقافة، فتستند إلى مجموع أدمغة الأفراد الذين يؤلفون المجتمع.. وبينما تتطور هذه الأدمغة كل بمفرده وتستقر ثم تموت، تتقدم دوماً أدمغة جديدة لتحل محلها. ومع أنه توجد حالات كثيرة من المجتمعات والثقافات التي طمستها قوى خارجة عنها، إلا أنه من الصعب أن نتصور أن المجتمع أو ثقافته، يمكن أن يموت بسبب الشيخوخة. (ليبتون، 1964، 387)

فالفرق إذن بين الحضارات أو الثقافات، لا يرجع إلى العوامل الطبيعية فحسب، بل إلى عوامل نفسية / اجتماعية نشأت بدورها عن فوارق في التنظيم الاجتماعي بين المجتمعات، أدى إلى الاختلاف بين هذه الحضارات؛ فالمسألة هي مسألة ثقافية وعوامل حضارية واجتماعية، لا مسألة وسط أو بيئة فحسب. (سعفان، 1973، 131) وهنا يكمن جوهر إحدى المشكلات الأساسية في دراسة الثقافة، والتمثلة في معرفة تأثير السياق الثقيفي في المجتمع، على نمو الشخصيات الفردية وتطورها العضوي والفكري والنفسي.

وبما أن الثقافة - في جوهرها - ظاهرة اجتماعية نفسية، تعيش في عقول الأفراد، ولا تجد تعبيراً عن نفسها إلا عن طريقهم. فإن دور الأفراد في الإبقاء على الثقافة، يتضح بصورة جلية جداً في الطريقة التي تتمكن بها أية ثقافة من البقاء على قيد الحياة، حتى بعد انقطاع التعبير عنها في سلوك خارجي / ظاهري، وحتى بعد زوال المجتمع الذي كان يحمل هذه الثقافة في الأصل.

ولذلك يستطيع عالم الأثنولوجيا (علم الثقافات المقارن) أن يستعيد العناصر الأساسية المكونة لثقافة مجتمع منقرض، عن طريق آخر رجل بقي من هذا المجتمع على قيد الحياة. كما يستطيع أن يستعيد المهارات الخاصة التي سبق أن تدرّب عليها هذا الرجل (لينتون، 1964، 384). ولذلك يجب أن تدرس الثقافة بأبعادها المختلفة، لكي تتضح طبيعتها وخصائصها، ودلالاتها في جوانب المواقف الحياتية المختلفة، لكي تعطي بالتالي الصورة الحقيقية عن الشخصية الإنسانية، الفردية والجماعية، في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان بدايياً أو مدنياً / حديثاً.

وتأسيساً على ما تقدّم، نجد أن ثمة علاقة وثيقة وتفاعلية بين الثقافة وأبنائها، فهي التي توجههم في جوانب حياتهم المختلفة، لدرجة أنهم يتصرفون بطريقة منسجمة وآلية، في معظم الأحيان. والأفراد في المقابل، يؤثرون في هذه الثقافة ويسهمون في تطويرها وإغنائها، من خلال نتائجهم وإبداعاتهم الفكرية والفنية والعلمية.

فالبينة الثقافية إذن، تؤثر بفاعلية في تشكيل شخصية الإنسان، ولا سيما في الجوانب الاجتماعية والعقلية والأخلاقية.. ولكن التأكيد على دور الثقافة، لا يجعل منها هدفاً في حد ذاته، بل لتكون وسيلة ناجحة لرفع مستوى الأفراد في خضم التفجر العلمي وسرعة التراكم المعرفي، وما ينجم عنهما في تغيير متسارع في مناحي الحياة المختلفة.

ولذلك نرى اهتمام علماء التربية والاجتماع والأثنوبولوجيا، بدراسة الثقافة للتعرف إلى السمات العامة للفرد أو الجماعة (المجتمع) في إطار مكونات هذه الثقافة، والتعرف بالتالي على أنماط الحياة الاجتماعية للناس، وتفسيرها والتمييز فيما بينها.

## ثالثاً - الثقافة والسلوك الإنساني

تعددت تعريفات الثقافة ومفهوماتها، وظهرت عشرات التعريفات، منها ما أخذ بالجوانب المعنوية / الفكرية، أو بالجوانب الموضوعية / المادية، أو بكليهما معاً، كون الثقافة - في إطارها العام - تمثل سيرورة المجتمع الإنساني، وإبداعاته الفكرية والعلمية.

عندما بدأت صياغة بعض المفاهيم الخاصة حول تنوع السلوك الإنساني، قدّم منظرو هذا النظام السلوكي، تفسيرات متعددة للثقافة مستندين بذلك إلى تجاربهم الطويلة، أو من خلال التحليل النصي للأعمال السابقة المطبقة على المجتمعات البدائية.

فللمرّة الأولى قدّم إدوارد تايلور (1832 - 1917) تعريفاً أنثروبولوجياً للثقافة، ضمن كتابه الشهير "الثقافة البدائية الذي نشره عام 1871، والذي يرى فيه أن الثقافة أو الحضارة بمعناها الأنثروبولوجي الواسع "هي ذلك الكل المركّب الذي يشمل المعرفة والفن والقيم والقانون والعادات، أي أنها عادات أو قدرات يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع".

وعلى الرغم من أن مصدر هذا التعريف أو أصله، وكذلك مضموناته، كانت رائجة منذ أيام / هيرودوس /، فإنّ الفضل في تأكيده وتعميمه يعود إلى تايلور الذي ركّز في تعريف الثقافة على كلمة "مكتسبة" وهي المفتاح الأساسي في هذا التعريف، لأنها عنّت أن الثقافة هي نتاج التعلّم الاجتماعي أكثر من الوراثة البيولوجية. ولذلك فإنّ الفروقات في التطورات الثقافية تعود على التقدّم في المعرفة الثقافية.

أمّا تأكيد تايلور أنّ الثقافة كلّ مركّب (معقّد)، فيعني أنّها تشمل السلوك المتعلّم اجتماعياً، ولذلك فإنّ كلّ مظهر من مظاهر السلوك الإنساني جدير بالدراسة لأنّه بفهم طبيعة الإنسان. وقد كان هذا التعريف الكلاسيكي نقطة تحوّل في التفسير النظري للثقافة، حيث جذب اهتمام علماء وصف الأجناس البشرية (الأثنوغرافيا) من جميع أنحاء العالم.

لقد آمن / تايلور / أيضاً، بأن التطور هو الخطّ الموحد لثقافة الإنسان، متراوحة بين البدائية والمدنية؛ الأمر الذي شدّ انتباه الكثير من علماء الأنثروبولوجيا ذوي الأفكار الواحدة، من أمثال / ماك لبنان، هنري ماين / من بريطانيا، و / باستيان وباخوفينمن / من ألمانيا، و / لويس مورغان / من الولايات المتحدة الأمريكية، الذين شكّلوا مدرسة كبيرة لـ "نشوئين" موحدٍ الاتجاه.

لكن ثمة تحوّل ملحوظ حدث في تعريف الثقافة وربطها بالسلوك الإنساني، عندما لمع اسم / برونسلو مالينوسكي (1884 - 1942) في عالم الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) في بريطانيا، على الرغم من تخصصه الرياضي والفيزيائي. وقد أصبح / مالينوسكي / منظرًا مشهورًا في الأنثروبولوجيا، بعد إتمام عمله في الحقل التاريخي بين (توبوري وسكان الجزر)، حيث أحرز اهتماماً جديداً في البحوث الأنثروبولوجية.

لقد نظر / مالينوسكي / إلى الثقافة كحقيقة مساعدة لإشباع الحاجات البيولوجية، ولذلك ركّز على الأهمية البيولوجية للثقافة ووضح الخواص البيولوجية للسلوك البشري، لكنه ميز بين الحاجة والنزوة، وأكد أن إرضاء الحاجة يؤدي عدداً من الوظائف. وقد أثار تفسير / مالينوسكي / للثقافة منافسة النجم الصاعد في الأنثروبولوجيا البريطانية / رايد كليف براون (1881 - 1955)، والذي عارض تماماً التفسير البيولوجي الذي قدّمه / مالينوسكي، على الرغم من أنهما يتبعان مدرسة فكرية واحدة.

وعلى الرغم من أن / براون / لم يكن موافقاً على كلمة "ثقافة" في دراسة المؤسسة الاجتماعية، غير أن تحليله للثقافة الاجتماعية أعطى للثقافة نظرة أكثر اتساعاً، كما يظهر في محتويات موضوعات المادة المعالجة في البنية الاجتماعية، حيث ركّز على ترتيب الأشخاص الذين هم من العناصر الأساسية في الدراسة، أكثر من التركيز على ترتيب الأنشطة.

وضمن هذه المبادرات، قدّم الأنثروبولوجيون البريطانيون تفسيرات مختلفة للثقافة والأنظمة الاجتماعية، وساعدهم ذلك في تطوير هذه التفسيرات ومعانيها،

ولا سيما من قبل (مارغريت ميد، روث بندكت، ورالف لينتون)، مما أدى في النهاية إلى تطوير المدارس الفكرية الثلاثية الأبعاد: (النمطية، الثقافة، الشخصية).  
فقد كانت الفرضية الرئيسة عن / مارغريت ميد / تقوم على دراسة الثقافة بربطها بعبارات بنية الشخصية، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت البحوث المتأخرة التي تمت بوساطتها، إلى أن الأفراد يكتسبون "النمط المتكامل"، وبذلك تصبح الثقافة جزءاً من مكونات الفرد. أي أنه يمكن القول: إن الثقافة هي فقط التعبير عن الأسلوب في ضبط الفعالية النفسية البشرية، كشرط لصقل الأجيال الناجحة من الأفراد.

أما / دافيد بيدني / المنظر المشهور من (الجامعة الهندية) في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشار إلى أربع حقائق تعد خصائص الثقافة، وهي: (الحقائق الفنية، الحقائق الاجتماعية، الحقائق التربوية، الحقائق الفكرية). وأشار / بيدني / أيضاً في هذا الصدد إلى أنه لا يمكن رسم حد فاصل بين محيط الثقافة من جهة، والجوانب الأساسية والسلوكية من جانب آخر. ومن هنا يعرف / بيدني / الثقافة بأنها: "صفة للسلوك الإنساني" ولذلك فهي تدرس كجزء متمم للسلوك الإنساني، وهي ليست كما لو أنها قدرة حيوية على العمل والتطور، بعيداً عن المنظمة (المجتمع) التي تعبر عن نفسها من خلالها.

أما / أ.ل. كروبر / (1876-1960) الذي بقي زعيم علم الإنسان الأمريكي لمدة عقدين من الزمن، بلا منازع، فعلى الرغم من عدم اهتمامه بأي مدرسة فكرية اهتماماً مباشراً، فقد وضع في مقدمة أفكاره المجرية (1948) أن "علم الإنسان الوحيد الذي يتعامل مع الثقافة، من خلال التصور النظري والوصف المباشر". كما فسّر كيف أن دراسة الثقافة تتم وفق مستويات مختلفة، تؤسس لميلاد فروع مختلفة من علم الإنسان التي تدرس الثقافة من زوايا متعددة. فالثقافة بالإضافة إلى مفاهيمها فإنها مميزة من خلال ماضيها الذي يؤسس لمولد دراسة ثقافة ما قبل الميلاد، ذلك الحيز الأكثر استقلالية وتدققاً في الثقافة، والمسمى بـ "اللغة" التي كانت السبب في ولادة علم الإنسان اللغوي.

لقد أعطت الثقافة البيولوجية والعرقية للإنسان، الميلاد لعلم الإنسان الحقيقي / المحسوس، لأن تلك الثقافة التي تصبّ بمجملها، في الصورة النقيّة للثقافة في علم الإنسان. لذلك قدّم / كروبر / صورة مكتملة للثقافة المعبر عنها من خلال الفروع المختلفة من علم الإنسان " الأنثروبولوجيا ". وقد تمّ دمج بعض الكلمات من قبل الأنثروبولوجيين لتكون قادرة على نقل المعاني / المفاهيم المختلفة، التي أعادت إثراء نظريات أخرى حول الثقافة. ومن أبرز هذه المفاهيم:

- 1 - **وضوح الثقافة:** أي المظهر الخارجي للثقافة (كليد كلوفن، 1948)، حيث العناصر الجوهرية للثقافة (لب الثقافة) التي لا تتم مناقشتها.
- 2 - **ضمنية الثقافة:** على عكس الفكرة السابقة، إذ تتعامل ضمنية الثقافة مع المظهر المتكامل للثقافة، وهنا يتم تقديم نظرة داخلية للثقافة.
- 3 - **بناء الثقافة:** يرى رالف لينتون (1945) أنه عندما نرى شيئاً من وجهة نظرنا، وليكن " الثقافة " مثلاً، فإن ما نكتب عنه هو المظهر الداخلي للثقافة، والذي يجب أن يسمّى: " بناء الثقافة ".
- 4 - **موضوعات الثقافة:** يرى / موريس أوبلر / أن المفهوم الكامل للثقافة، يمكن أن يدرك من خلال المضمونات الخاصة بتلك الثقافة؛ وهكذا يتعيّن على الفرد عند دراسة مجتمع معيّن، تحديد المضمونات المختلفة لتلك الثقافة وتعريفها، بحيث تُظهر، أساساً، الشكل الموحد والمتكامل للثقافة.
- 5 - **استقلالية الثقافة:** يرى / روبرت ريدفيلد (1926)، أن هناك بعض القبائل البدائية في العالم مكتفية ذاتياً، ولا تحتاج شيئاً من العالم الخارجي، ولذلك فإنّ ثقافتهم مستقلة. فقبائل الأندمان ولا سيّما أفراد قبائل " جارو " الذين لم يحتكوا بالعالم الخارجي، هم مكتفون ذاتياً، ولذلك يجب أن تصنّف ثقافتها على أنها ثقافة مستقلة، في حين أنّ ثقافة المجتمع الريفي، التي تشترك بأشياء كثيرة مع العالم الخارجي، هي ثقافة " نصف مستقلة ".

وإذا كان التأثير البيولوجي للإنسان في الثقافة معدوماً على المستوى الاجتماعي، باستثناء بعض الحالات الفردية الاستثنائية (الشاذة)، فإن تأثير العامل الثقافي على الوجود البيولوجي، هو تأثير فاعل ومحسوس، ليس على مستوى الفرد فحسب، بل على مستوى المجتمع بوجه عام. ولذلك، فكما يتم اصطفاء النوع، يتم اصطفاء الثقافة، على أساس تكيفها مع البيئة. وبمقدار ما تساعد الثقافة أعضائها في الحصول على ما يحتاجونه، وفي تجنب ما هو خطر، فإنها تساعدهم على البقاء. (سكينر، 1980، ص 130)

فثمة علاقة تفاعلية - تكاملية بين التربية والثقافة، ضمن الأهداف الاجتماعية / التربوية العامة. فالثقافة كانت وما زالت، تشكل أساساً من الأسس العامة التي تقوم عليها التربية، وبما يحقق أهداف الفرد وأهداف المجتمع معاً. إذ كلما تقدم المجتمع خطوة، اتسعت دائرة التربية والثقافة معاً؛ ولهذا فإن الثقافة والتربية تتناسبان طردياً داخل المجتمع. (الطيب، 1999، 107) وبذلك تتفاعل التربية مع الثقافة بما يحقق تطوراً نوعياً في سلوك الأفراد، وفق ما يصبو إليه المجتمع في تربية أبنائه.

وتأسيساً على ما تقدم، نجد أن الثقافة تقدم للتربية مجموعة من العناصر، يمكن إجمالها بما يلي: (عفيفي، 1972، 141)

1/2 - توفر الثقافة للفرد / الناشئ، صور السلوك والتفكير والمشاعر، التي ينبغي أن يكون عليها، بحيث ينشأ على قيم وعادات تتوافق مع طبيعة هذه الثقافة، ويكون لها تأثيرات واضحة في مسيرة حياته.

2/2 - توفر الثقافة للفرد / الناشئ، تفسيرات جاهزة للكون والطبيعة، وأصل الإنسان ودوره في الحياة. كما تقدم له المعاني والمعايير التي يستطيع في ضوئها، أن يميز بين الأمور الصحيحة والأمور الخاطئة.

3/2 - تنمي الثقافة عند الأفراد / الناشئة، الضمير الحي بحيث يصبح الرقيب القوي على سلوكياتهم ومواقفهم، وفق معايير السلوك المعترف به من قبل الجماعة (المجتمع).

4/2 - وأخيراً، تنمي الثقافة المشتركة للأفراد، الشعور بالانتماء والولاء

للمجتمع ؛ فتربط فيما بينهم بشعور واحد، وتميزهم من الجماعات (المجتمعات) الأخرى.

والخلاصة، إنّ المضمونات الثقافية التي يكتسبها الفرد من خلال العملية التربوية، تضيف معنى على حياته، وتكسب وجوده غرضاً له أهميّة خاصة، في إطار وحدة المشاعر المجتمعية وأهداف المجتمع. ولكن هذا لا يعني إلغاء الشخصية الذاتية للفرد، بل هي تحرير لقواه وتنمية لقدراته، بحيث يتمكن من التمييز الواعي بين مجالات الحياة العامة، واختيار ما هو صحيح منها، لقدراته ومتطلّبات المجتمع.

#### رابعاً - الوظيفة الثقافية للتربية

تؤدّي التربية وظائف متعدّدة في المجتمع، منها الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والثقافية.. وتعدّ الوظيفة الثقافية في مقدّمة هذه الوظائف، كونها تشمل كثيراً من معايير الوظائف الأخرى من جهة، ولما كانت أنّ التربية في أحد تعريفاتها هي: " نقل ثقافة الكبار إلى الصغار ". وبما أنّ الثقافة تشمل المكتسبات التي يحصل عليها الفرد خلال مراحل النماية، فكان لا بدّ من أداة فعّالة لإكساب الفرد العناصر الثقافية من القيم والعادات وأساليب الحياة في مجتمعه. ومن هنا كانت التربية خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف، بوصفها تبني الإنسان القادر على استيعاب ثقافة مجتمعه وتنميتها وتطويرها.

وتكمن الوظيفة الثقافية للتربية في الحفاظ على الثقافة الأصيلة من جهة وتطويرها وعدم تفوقها من جهة أخرى.

#### 1 - الحفاظ على الثقافة الأصيلة واستمرارها:

بما أنّ الثقافة هي نتاج مجتمع ما عبر مراحل تطوره التاريخي، وهي التي تميّز مجتمع من مجتمع آخر، فإنّ من طبيعة الثقافة الأصيلة في أي مجتمع، هي قدرتها على الاستمرارية عبر الأزمنة والعصور، على الرغم ممّا قد يطرأ عليها من تغييرات فكرية أو علمية أو اقتصادية ؛ فلا يمكن القضاء على أية ثقافة إلاّ ببناء المجتمع



الذي يمارسها، وهذا من الصعوبة تحقيقه على أرض الواقع. (أبو مغلي وآخرون، 2002، 159). ومع ذلك فإنه يمكن للثقافة، في عصر ما، أن يعثر بها بعض الوهن أو الضعف، لأسباب داخلية أو خارجية، ولكن سرعان ما تستعيد هذه الثقافة أنفاسها، وتقوي أوصالها، وتعود إلى أصالتها، وتصبح قادرة على مواصلة مسيرتها وتأكيد ذاتها بين الثقافات الأخرى (الشبيني، 2000، 113).

وهنا يكون للتربية دور بارز في الحفاظ على أصالة الثقافة، من خلال مناهجها وطرائقها، التي تعالج الخلل الذي يطرأ على الثقافة، ولا سيما دخول عناصر جديدة قد لا تتلاءم مع طبيعة الثقافة الأصلية، واستيعاب العناصر التي تثرى الثقافة الأصلية وتحافظ على تراثها عبر الأجيال المتلاحقة.

وانطلاقاً من تعريف طبيعة التربية بأنها "عملية اجتماعية من حيث المنطلق والهدف"، فإن علماء التربية المجددون يؤكدون أن الوظيفة الأولى للتربية هي بناء جسور بين المدرسة والمجتمع، في المكونات الثقافية المختلفة (الفكرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية) وأنه من دون هذه الجسور، فإن التربية تفتقر إلى إحدى أهم وظائفها في المجتمع، وهي الوظيفة الثقافية. (Rose, 1997, 67) والمقصود ببناء الجسور، هو الوصول إلى التلاحم والتكامل بين المؤسسة التربوية والمجتمع، حيث يندمج الناشئ في مجتمعه منذ الصغر، فتكون التربية - كما يقول / جون ديوي / "هي الحياة وليست إعداداً للحياة".

والفرضية التي يستند إليها علماء التربية في هذا الصدد، هي أن الدارس في المؤسسة التعليمية / التربية، يحصل على المعرفة العلمية والتقنية والفنية والأدبية وغيرها من المعارف، ولكن المعرفة الثقافية في حقيقة الأمر، هي التي تربط تلك المعارف بحياة المجتمع (الشبيني، 2000، 90). فيكتسب الدارس مهارات التفكير في البحث والنقد والتقويم، فلا يكون سلوكه تجاه الثقافة الامتصاص والتقليد فحسب، بل يكون سلوكاً تفاعلياً، إيجابياً وبنّاء.

فالتراث الثقافي لأية أمة، يجب أن يوظف لخدمة أهداف هذه الأمة في التحرر والانعتاق من خلال إحياء التراث وتنقيته، لأن قضية العودة على التراث ترتبط بقضية بناء الثقافة.

ولذلك يربط / سكينر / ربطاً محكماً بين ثقافة المجتمع والقيم التربوية السائدة فيه، حيث يقول: "إن الظروف والطوارئ الاجتماعية أو السلوكيات التي تولد منها، هي أفكار الثقافة، أما المعززات التي تظهر في الظروف والطوارئ فهي قيم الثقافة". (سكينر، 1980، 128) وقد تكون هذه الأفكار والمعززات عناصر أساسية تعتمد عليها التربية، المسؤولة في الوقت نفسه عن إحداث التغيير الثقافي، كما هي الحال في التغيير الاجتماعي.

وهذا يتطلب تأصيل معرفة الناشئة بثقافة مجتمعهم وتقديرهم لها، وذلك من خلال وعيهم بها وحفظها وإسهامهم بتنميتها، ليس بالحفظ والتلقين فحسب، بل المطلوب توليد الدافع لمعرفة الثقافة وإدراك مكوناتها بشغف واعتزاز (اللقاني، وآخرون، 1993، 205). ويتم ذلك من خلال العودة إلى المصادر التراثية الآتية:

1/1 - الاطلاع على المخطوطات التاريخية، البحث في الكتب التراثية والحديثة، وجمع المعلومات الثقافية فيها وتنظيمها.

2/1 - القيام بزيارات ميدانية للأماكن الأثرية والمتاحف والمعارض العلمية والفنية والأدبية.

3/1 - دعوة المفكرين والأدباء والباحثين، إلى المؤسسات التربوية، لإقامة محاضرات وندوات، يعرضون فيها آراءهم وأفكارهم عن ثقافة المجتمع وأهميتها في الحفاظ على هوية المجتمع التاريخية والحضارية (الشبيبي، 2000، 127)

ومن خلال تلك الوسائل والمناشط، تتوَلَّد لدى الفرد / الناشئ مشاعر الإعجاب بتراث مجتمعه، الفكري والاجتماعي والأدبي، في إطار تعزيز مسؤوليته في الحفاظ على هذا التراث وتطويره، بحيث يكون عاملاً أساسياً في تكيفه وتفاعله مع أبناء المجتمع الذي يعيش فيه.

لقد دخلت خطط التنمية الثقافية مجالات التخطيط العام، إلى جانب الخطط الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وذلك بهدف تسهيل التحولات الثقافية تسهيلاً إيجابياً يسهم في عملية التطوير المستدامة. وهذا كله يدخل في نطاق العملية التربوية الشاملة، بمنطلقاتها ومضموناتها وأهدافها..!!

## 2- قيادة التغيير الثقافي :

وهذا الجانب يرتبط بما يسمى (الأصالة والمعاصرة)، فلا تقتصر وظيفة التربية على الحفاظ على التراث الثقافي وصيانته، بل إن وظيفتها تتعدى ذلك إلى تنمية الثقافة وتطويرها تطويراً إيجابياً. وذلك بإعداد الأفراد لتقبل التغيير الثقافي وتخفيف التوتّرات النفسية والاجتماعية التي ترافقه للوهلة الأولى، ومن خلال تنمية الوعي الفردي والاجتماعي، وتعريف الأجيال الناشئة بالعناصر الثقافية الجديد وكيفية التعامل معها.

فمن المعروف أن الثقافة تمتاز بخاصتين أساسيتين هما: الثبات والتغيير، ولكنهما ليستا متناقضتين، بل هما ضروريتان لاستمرارية الثقافة من جهة، ونموها وتطورها من جهة أخرى؛ فالثقافة ثابتة من حيث عناصرها الأساسية المتمثلة في اللغة والقيم الروحية والقانونية، ومتغيرة مقارنة ببعض عناصرها الأخرى، كما في الأساليب التي تحدد نظم العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأفراد، والتي تتبع التغييرات التي تحدث في المجتمع وتسهم في تطويره وتقدمه، أو التي تأتي من الاحتكاك الثقافي أو التفاعل الثقافي، ضمن ما يسمى بعملية (الامتصاص الثقافي).

فالتغيير الثقافي لا يمكن أن يحدث من فراغ، بل عندما يقوم العلماء والمفكرون بعرض إبداعاتهم ومكتشفاتهم على المجتمع، ومن ثم يتفاعل المواطنون معها، وعن طريق هذا التفاعل يحدث التغيير المطلوب، وبالتالي ينعكس على تنمية الثقافة وتطويرها.

فثمة علاقة جدلية بين التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، على درجة يمكن القول: إن التغيير الاجتماعي هو في حقيقته تغيير ثقافي، والعكس صحيح أيضاً. وبما أن التربية عملية اجتماعية من حيث المنطلق والهدف، فإن /سكنر / يعطي أهمية بالغة للمسألة الثقافية في تربية الفرد ضمن الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.. فيرى: أن التطور الثقافي هو تطور في الممارسات السلوكية، وإذا كنا نرغب في تغيير الثقافة أو الأفراد، يجب أن نغير السلوك.. وأن الطريق إلى تغيير السلوك هو تغيير الوسط، أي الثقافة أو المحيط الاجتماعي.

والمحيط الاجتماعي المقصود هنا، يشمل العملية التربوية بروافدها المختلفة، بدءاً من الأسرة إلى المدرسة، ومن ثم إلى المؤسسات الأخرى في المجتمع وذات التأثير التربوي، سواء أكان مباشراً أو غير مباشر، كون أن التربية هي المعنية بتقنية الثقافة وتطويرها، ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة.

وهنا تكون التربية حالة ضرورية للاستمرار الثقافي من جهة، ولتغييره أو لتطويره من جهة أخرى، ذلك أن التربية وسيلة هامة في عملية التغيير الثقافي، والذي يبنى في أساسه على التربية. فأى تغيير في التربية يحدث تغييراً ثقافياً.. وأي تغيير ثقافي يحدث تعديلاً في السلوك، وإضافة جديدة للتربية.(الطيب، 1999، 126).

وإذا كان التغيير مرتبطاً في بعض جوانبه، بالانفتاح على الثقافات الأخرى، فإن التغيير التربوي من خلال الانفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى، لا يعني التقليد والمحاكاة لتلك المجتمعات، بل يعني بالضرورة أن تستفيد التربية من الخبرات والتجارب العلمية والفكرية، التي تمارسها المجتمعات المتقدمة، ومن ثم تكييفها بما يتناسب مع طبيعة المجتمع ومنظومته القيمية بأبعادها كافة.

ولذلك فإن العودة إلى التراث لا تعني الانقطاع مع الحاضر، وإحداث فراغ ثقافي وحضاري بينهما. والمواجهة الحقيقية من خلال الانفتاح على ثقافة العصر، يكمن في تحويل التراث إلى طاقة عصرية فاعلة في مواجهة الاستلاب الثقافي والتغريب عن التاريخ والهوية القومية. وهذه المواجهة لا يمكن أن تتم في الماضي لأنه لن يعود، بل مع الحاضر والمستقبل، وبأدوات الحاضر وثقافته، والتخطيط العلمي للمستقبل وضروراته (ضاهر، 1989، 148). وذلك لأن التغيرات السريعة التي تحدث على الثقافة بمجالاتها المختلفة، تتطلب من المؤسسات التربوية / التعليمية أن تكون مستعدة لمواكبة هذه التغيرات.

وهذا يتطلب أن تكون المؤسسة التعليمية واعية لوظيفتها الثقافية، ومدركة حضارة المجتمع وقيمه، وقادرة على إيجاد الطرق والوسائل التي تمكنها من التواصل الفعال مع المجتمع. وتستطيع بالتالي أن تقوم بعملية غرلة المفاهيم والأفكار والقيم التي تدخل إلى هذا المجتمع، عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، في ظل الثورة العلمية والمعرفية، واصطفاء ما يناسب منها لثقافة المجتمع.(اللقاني

وآخرون، 1993، 78) فتعكس تلك التغيرات في مضمونات مناهجها التربوية، وفي طرائق تعليمها، وفي أساليب تعاملها مع المتعلمين، بحيث تصلهم هذه التغيرات من دون إحداث أي خلل مفاجيء

فالتغيير الاجتماعي مرتبط بالتغيير الثقافي الذي يرتبط بدوره بالتجديدات التربوية، وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية معاً، حيث ينشأ التغيير من خلال سرعة الانتشار والتقبل الإيجابي لدى المتلقين، وبالتالي مدى التأثير الذي يحدثه التغيير في شخصيات الأفراد.

### خامساً - التربية والغزو الثقافي

تشكل الثقافة القاعدة الأساسية / الموضوعية لبنية أي مجتمع، وضمان استمراريته والحفاظ على هويته.. ولذلك يقولون: إن من يستطيع التغلغل إلى الثقافة، يمكنه أن يحتل الوعي، وينفذ إلى الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، ويستطيع بالتالي أن يتحكم فيها من الداخل.

ولذلك يعدّ الغزو الثقافي من أخطر أشكال الهيمنة والاستعمار غير المباشر، الذي يفعل في النفوس والعقول أكثر مما تفعله طلاقات الرصاص. فمتى فقد المجتمع عناصره الثقافية، وتراجعت قيمه الأصيلة أمام القيم المستوردة (الوافدة)، فقد هذا المجتمع إحساسه بذاته، وتخلّى عن أقوى الأسلحة في حماية هويته، ووجوده المستقل / المتميز؛ لأنّ الخلل الثقافي يؤدي إلى خلل البنية الاجتماعية برمّتها.

إنّ الحفاظ على الهوية الحضارية والخصوصية الثقافية للمجتمع، يجب أن يكون الهدف الأوّل لضمان وجود الأمة وكرامتها، تاريخاً ومصيراً / حاضراً ومستقبلاً.. فلا يجوز السماح بأية حال من الأحوال، وتحت أية ذريعة، لأي اختراق ثقافي أو هيمنة ثقافية، أن يشوّه هذه الهوية أو ينقص من تلك الخصوصية، حتى وإن تمّ ذلك تحت أي من الشعارات الرنانة: (التقدّم - الحداثة - العولمة).

وإذا كان نقل التراث الثقافي وإغناؤه وتطويره، من الوظائف الأساسية للتربية، فإنّ صون هذا التراث الثقافي، بأشكاله المختلفة، يعدّ عملاً تربوياً مستمراً

لدعم الذاتية الثقافية، مع الأخذ بالجديد الذي يغني هذه الثقافة ويخدم التنمية الثقافية.

فالنظام التربوي هو النظام الرائد بين الأنظمة التي تكوّن النظام المجتمعي العام، والفاعل فيها بحكم قدرته على مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية.. إنه النظام الذي يضمن للأمة حاضرها ومستقبلها، إذا ما أحسن تخطيطه وتنظيم برامجه العلمية والثقافية، وبما يحمي الناشئة من السموم التي ييثرها رواد الغزو الفكري / الثقافي، لإخضاعهم بواسطة سيطرة الأفكار الدخيلة، التي تحقّق مصالح الهيمنة والتبعية.

فليست المسألة التربوية، مسألة إيجاد مرافق تعليمية وتوسيعها وتجهيزها فحسب، وإنما يكمن الهدف الرئيس في الخطة التربوية، في اعتماد برامج متقنة ومحبوكة لحفظ كيان الأمة، بما يتفق وحاجاتها الفكرية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية. (السماعيلي، 1997، 154) وتعدّ المدارس، بمراحلها المختلفة، بما تقدم للناشئة من خبرات تربوية ومعارف تعليمية، من أهم الميادين التي يمكن من خلالها أن تتوضح مظاهر الغزو الثقافي.

ولعلّ من أشدها خطراً، تسلّل برامج الغزو الثقافي الأجنبي، بمضموناته وأساليبه، التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على العملية التربوية عموماً، وعلى شخصيات الناشئة خصوصاً، حيث تبعدهم عن قيم ثقافة مجتمعاتهم وأخلاقياته، وإبهارهم بقيم الثقافات الأخرى وأخلاقياتها الفردية والاجتماعية والإنسانية.

لقد أدركت الدول أهمية التربية والتعليم في التأثير على المجتمعات، ولذلك ارتأت بعض الدول ذات الطابع الاستعماري / الهيمني، غزو قطاع التربية وجعله قناة أو (أداة) للسيطرة على عقول الشعوب، من خلال استلاب عقول أجيالها شيئاً فشيئاً.. فدول المركز الغربية تفرض قيمها الثقافية، وتسيطر على المعرفة والتكنولوجيا وتحتكرها؛ وهي بذلك تفرض الأنماط الثقافية المتولدة عنها، في الوقت الذي تراقب فيه عملية الاستيعاب لتلك الأنماط، عن طريق السيطرة على نظم التربية. (Amin, 1990, 166)

إنَّ معظم نظم التربية والتعليم في الوطن العربي، إن لم نقل كلّها، تتمسّك بمفهوم النظام التربويّ الثابت، في حين أصبح من الضرورة، بل من الأهمية بمكان، البحث في كيفية إحداث التغيير اللازم في هذه الأنظمة، ومعالجة مشكلاتها. ومن أهمّ المشكلات التي تعاني منها غالبية النظم التربوية في الوطن العربيّ، تتمثّل في اهتمام معظم المدرسين والمعلمين بتلقين المتعلمين المعلومات المنهجية المدوّنة في الكتب، دونما اهتمام بتوسيع وعيهم ومداركهم إزاء الأخطار والتحدّيات الفكرية والأمنية المحيطة بهم. (الحسن، 1998، 109) إضافة إلى ملايين الأميين الذين يقعون المجتمع في حالة من الجهل والتخلّف، وبالتالي عرضة للغزو الثقافي / الفكري، حيث يسهل على هؤلاء الأميين، تقبّل التأثيرات الوافدة بلا وعي لمضموناتها وبلا تدقيق في أبعادها السلبية، الآنية والمستقبلية.

وإذا كان الوطن العربيّ يتعرّض لخطر حقيقيّ جرّاء الهجمات المتلاحقة للغزو الثقافي، فإنّ الأنظار يجب أن توجّه إلى التربية، كونها حامل الثقافة وناقلاها، لكي تتولّى دراسة التراث الثقافي / العربيّ وتحليله وتجديده، من خلال ذاته ومن خلال تفاعله مع الثقافات العالمية، وما يتطلّبه الحاضر والمستقبل. (حوات، 2002، 228) بحيث تعمل مناهج التربية والتعليم وطرائقها، على تحليل الماضي تحليلاً موضوعياً دون تقديس لأوضاعه الحياتية ونماذجها، ودون استخفاف بمنجزاتها في إطار ظروفه في عصوره المختلفة. وترى في الوقت ذاته، المنجزات المعاصرة في إطار سياقها السياسي والاجتماعي، دون انبهار.

فإنّ ما يحكم على الموروث والوافد فيما يتعلق بواقعنا الراهن، هو مدى ملاءمة كلّ منهما وجدواه في تحريك الواقع تحريكاً يدفع إلى مزيد من التقدّم والتنمية. وإنّ على نظام التعليم أن ينميّ فكراً أصيلاً معاصراً، أو معاصراً أصيلاً، وشخصيةً عربيةً تعيش واقعها وعصرها؛ فليست شخصيةً على النمط الغربيّ، وليست شخصيةً ذات نمط سلفيّ، تكيف بظروف مغايرة لظروف واقعنا وعصرنا. (عمار، 1998، 61) وهذا يعني إحداث تغييرات تربوية، تستطيع أن توظّف التراث الثقافي والمستجدات الثقافية، في خلق ثقافة عربية جديدة خالية من المفاهيم البالية، وقادرة على ترجمة روح العصر بمعطياته المختلفة، وعلى التنبؤ بأبعاد المستقبل وما يحمله من دلالات ومستجدات.

إنَّ الدور الإيجابي / الفاعل التي تؤدِّيه التربية في مواجهة التأثيرات السلبية التي يحملها الغزو الثقافي، تقتضي ألا نكون واقفين متفرجين في ذلك الخصم المتسارع من التسابق العلمي والمعرفي، وما أفرزه من تطورات هائلة، فكرية وثقافية. وقد يكون السبيل الأكثر نجاعة في مواجهة هذه التأثيرات، وضمان بقائنا والحفاظ على هويتنا، هو النهضة التربوية الشاملة بجوانبها: العلمية والثقافية والاجتماعية، وذلك قبل فوات الأوان.



### مراجع الفصل الثالث

- الجيار، السيد إبراهيم (1992) التربية ومشكلات المجتمع، دار غريب، القاهرة.
- حدية، مصطفى (2002) الطفولة والشباب، كلية الآداب، الرباط.
- الحسن، إحسان محمد (1998) تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- حوات، محمد (2002) العرب والعولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- سكينز، ب.ف (1980) تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف، سلسلة عالم المعرفة (32) الكويت.
- السماعيلي، محمد أمين (1997) جوانب من الغزو الفكري المعاصر، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- الشيبيني، محمد (2000) أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية، < دار الفكر العربي، القاهرة.
- ضاهر، مسعود (1989) مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي، المجلس القومي للثقافة العربية، بيروت.
- الطيّب، أحمد (1999) أصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
- عفيفي، محمد الهادي (1972) في أصول التربية، الإنجلو المصرية، القاهرة.
- عمّار، حامد (1998) نحو تجويد تربوي ثقافي، الدار العربية للكتاب، القاهرة
- العمّاية، محمد حسن (1999) أصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسية، دار المسيرة، عمّان.
- الفنيش، أحمد (1982) أصول التربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
- قناوي، هدى (1996) الطفل - تنشئته وحاجاته، القاهرة.
- منصور، عبد الحميد سيّد؛ الشرييني، زكريا أحمد (2000) الأسرة على

- مشارف القرن الحادي العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ناصر، إبراهيم (1989) أسس التربية، دار عمّار، عمّان، الأردن.
- النقيب، خلدون (1993) الطفولة والتنشئة الاجتماعية، مجلّة الطفل والمجتمع، تشرين 2، الجمعية الكويتية لتقدّم الطفولة العربية.
- نيللر، ج.ف (بلا تاريخ) الأصول الثقافية للتربية، ترجمة: (مرسي - جواد - أسعد) القاهرة.
- Amin, Samir (1990) Imperialism and Unequal Development, Review Press , Monthly- New York.
- Ankles, Alex (1986) Social Structure and Child Socialization and Society , Edited: Human Development , Chicago University Press.
- Bates , Daniel.G and Plog, Freed (1996) Cultural Anthropology , Mc Graw –Hill Book Company, New York..
- Rose, Nikolas (1997) Education and Social order, the Lippincott Company, New York.
- Sapir, Edward (1967) Anthropologies , Minuit, Col, Points, Paris.

## الفصل الرابع

### العولمة والثقافة

- مفهوم العولمة الثقافية
- واقع العولمة الثقافية
- وسائل العولمة الثقافية
- قيادة العولمة الثقافية
- أدوات العولمة الثقافية



## أولاً- مفهوم العولمة الثقافية

إذا كانت العولمة تخترق الحدود السياسية والإقليمية، فإن الحدود الجغرافية لم يعد لها اعتبار في عملية الصراع الثقافي، كما هي في عملية الصراع الاقتصادي.. وذلك لأنّ الصراع الأرضي تحول إلى صراع كوني في الفضاء الرحب؛ فمن يسيطر على الفضاء الكوني، هو الذي يستطيع أن يسيطر على الثقافة البشرية.

واستناداً إلى ذلك، يرى بعض الباحثين أنّ العولمة الثقافية هي: فعل اغتصابي ثقافي، وعدواني رمزي، على سائر الثقافات.. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافة؛ فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة.. (بلقزيز، 1998، 98) وهنا يكون لشركات الدعاية والإعلان دور كبير في الهيمنة على صناعة الأذواق والميول وقولبة الثقافة العولمية، وتسويقها على المستوى العالمي.

وضمن هذا المفهوم أيضاً، ثمة من يرى أنّ العولمة الثقافية، هي توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في المأكل والملبس.. إنها توحيد لطريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى كل ما يعبر عن السلوك. فالعولمة الثقافية بالتالي، ما هي إلا سيطرة ثقافة المركز على ثقافة الأطراف، وما على الأطراف إلا ركوب القطار الذي يحدد المركز اتجاهه وسرعته، ونوع حمولته، وقائده ووقوده، ومحطاته التي يتوقف فيها.. (حنفي، 2000، 52) وإذا أخذنا بمبدأ سيطرة الولايات المتحدة على وسائل الاتصال (المرئية والمسموعة)، فإن النتيجة ستشير - بلا شك - إلى تغليب طابع الثقافة الأميركية (المركز) على الثقافات العالمية الأخرى (الأطراف).

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجد - في المقابل - بعض الباحثين يرون في العولمة فرصة للتعارف بين الثقافات، من خلال التبادل والانتقاء، بعيداً عن الولاء لثقافة واحدة / ضيقة، أو التبعية لثقافة معينة. كما أنّ العولمة الثقافية لا يمكن أن تلغي الخصوصية الثقافية في أي مجتمع، بل تؤكد هذه الخصوصية، لأنّ الثقافة

بطبيعتها وأبعادها تعبر عن فلسفة المجتمع أو الأمة، والنظرة إلى الكون والإنسان والحياة، من جوانبها كافة.

ولكن المتمعن في هذه الآراء، يجد أن ثمة خلطاً فكرياً هاماً قد حدث ما بين العالمية، بمفهومها الحضاري الشامل ومضمونها الإنساني، وبين العولمة في كونها إرادة هيمنة وقمع وإقصاء للخصوصيات؛ فالعالمية هي طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، والعولمة احتواء للعالم.. العالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني، وهي طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء، في التعارف والحوار والتلاقح؛ إنها طريق الأنا للتعامل مع الآخر بوصفه أنا ثانية، أما العولمة فهي طموح، بل إرادة، لاختراق الآخر. (الجابري، 1998، 17)

فالمعنى الصحيح للعولمة، إذا أرادت أن تكون بمستوى العالمية، هو أن يجتمع المختلفون / المتباعدون، بحيث يحمل كل منهم هويته الثقافية وينطلق منها إلى العمل المشترك / التعاوني مع الجميع، للإسهام في تنمية الحضارة الإنسانية، مع المحافظة على الخاص بعيداً عن التبعية.

ولكن تقرير الأمم المتحدة الصادر في العام الأخير من القرن العشرين، حول التنمية البشرية، أشار إلى أن الثقافة الجديدة التي تُنقل عبر الأسواق العالمية، هي ثقافة غير متوازنة؛ فهي تتجه بقوة من جهة واحدة إلى جهات أخرى، أي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وهي تحمل في طياتها خطورة كبيرة، تتجلى في جعل الثقافة سلعة تجارية من الموسيقى والكتب والأفلام، بحيث أصبحت شعوب البلدان المتلقية تهتم بتلك السلع، عازفة عن الأخذ بمضمونات ثقافتها الأصلية، بما فيها من عادات وتقاليد وأساليب حياتية.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن العولمة الثقافية - في إطارها العام - تعني استلاب الهوية الثقافية للشعوب الضعيفة، المستهلكة لثقافة العولمة، من خلال تطوير عمليات الإبداع (العلمي والفكري والأدبي والفني) عند تلك الشعوب، أي تهميش الثقافة الوطنية واستبدال ثقافة العولمة بها - ثقافة القطب المركزي الواحد...!!

## ثانياً - واقع العولمة الثقافية

ظهرت العولمة الثقافية بصورة واضحة ، في التسعينات من القرن العشرين وتحمل في طبيعتها وأبعادها سلاحاً ذا حدين ، فإما أن تتيح فرصة نوعية لانتعاش الشعوب والثقافات بعضها على بعض ، بهدف التعريف بالتراث الحضاري والروحي والفكري عند الشعوب المختلفة ، مما يؤدي إلى احترام الحق في الاختلاف والتنوع ، والاعتراف بأن لكل ثقافة إسهاماتها في الحضارة الإنسانية الواحدة.. وإما أن تؤدي هذه الثقافة المعولمة إلى تدمير الثقافات الأخرى ، إذا ما كانت غايتها إلغاء الآخر ، من خلال فرض التجانس الثقافي وفق نموذج محدد (واحد).

واستناداً إلى ثورة المعلومات وتقنيات الإعلام والاتصال في مجالات المعرفة والثقافة ، يمكن القول إن التكنولوجيا الحديثة نجحت إلى حد بعيد ، في فرض نموذج فكري واحد يتمثل في القيم الأخلاقية للمجتمع الأمريكي المسيطر عبر وسائل الاتصال ، ولا سيما المرئية منها ؛ فالأفلام والبرامج التلفزيونية ، والموسيقى والأشرطة المتلفزة والفيديو ، وأجهزة الكمبيوتر التي تصدر من الولايات المتحدة الأمريكية ، هي الأكثر رواجاً ومشاهدة في كوكبنا ، والأكثر تأثيراً في أذواق الناس وتطلعات الأمم. (العجة ، 1999 ، 155)

فالعولمة وفق هذه المعطيات ، لا تسعى إلى خلق ثقافة عالمية واحدة تناسب المجتمعات الإنسانية كلها ، وإنما تسعى إلى خلق عالم بلا حدود ثقافية تذوب فيه هويات المجتمعات الفقيرة ثقافياً.. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسيطر سيطرة كبيرة على حركة المرور الكونية في مجال المعلومات والأفكار ، فهذا يعني إشاعة قيم الثقافة ومعاييرها وفق النموذج الأمريكي الذي يراد له أن يكون نموذجاً ثقافياً كونياً بلا منازع.

إن رجال الأعمال في بلدان العالم المختلفة ، من بيونس آيرس ولوس أنجلوس ومكسيكو سيتي ونيويورك ، إلى باريس وسنغافورة وطوكيو وموسكو... يقرأون جميعاً الصحف نفسها ، ويرتدون الملابس ذاتها ، ويقودون السيارات من الطراز الواحد ، ويستمعون إلى الموسيقى ذاتها.. وفي الوقت الذي تقسم الثقافة المحلية شعوبهم ، فقد أدركوا أن المنافسة في السوق العالمية ، تتطلب فهم التكيف

الإيجابي مع ثقافة السوق. (العسكري، 1997، 30) وفي هذا الإطار قدّرت معاملات صناعة الاتصالات في العالم، بنحو ألفي مليار دولار أميركي في عام 2000، أي ما يعادل 10٪ من التجارة العالمية.

وبما أنّ هدف الشركات المتعدّدة الجنسيات هو الاحتكار والربح، فقد اتّجه بعضها إلى للعمل في المجال الاتصالي / المعلوماتي - الترفيهي /، حيث تتم السيطرة على محتوى البرامج المنتجة وتوجيه مضمونها، من دون مراعاة للقيم الفكرية والثقافية. فمن يمتلك الثلاثي التكنولوجي المكوّن من وسائل الإعلام (السمعية والبصرية وشبكات المعلومات السريعة) يستطيع أن يفرض سيطرته على صناعة الاتصال والمعلومات الفضائية، التي تعدّ المصدر الجديد لصناعة القيم والرموز والذوق، حيث تبرز الصورة كأحد أهم آليات العولمة في المجال الإعلامي، بعد التراجع الحادّ للثقافة المكتوبة، وبروز ما اصطلح على تسميته بثقافة ما بعد المكتوب. (حوات، 2002، 214)

وهذا ما يؤدّي بالتالي إلى تحويل النتاجات الثقافية، بأنواعها المختلفة، إلى سلع كما هي الحال في السلع الصناعية، تتحكّم فيها قوانين السوق في التداول، وفي إطار التصدير والاستيراد الذي تكون الغلبة فيه للمنتج الأقوى، كماً ونوعاً.

### ثالثاً - وسائل العولمة الثقافية

لا أحد يجهل، أو يتجاهل، أنّ العولمة الثقافية تمثّل أخطر التحديات المعاصرة التي تواجهها ثقافات الشعوب والأمم؛ وذلك نابع من طبيعة الهيمنة الثقافية للعولمة، وأيضاً من الآليات والأدوات التي تستخدمها العولمة لفرض ثقافتها، بوسائل شديدة التأثير والفاعلية، وأهمّها ثورة المعلومات والاتصالات. وهذا ما يجعل الذين يتلقّون ثقافة العولمة، من الأفراد والجماعات، هدفاً سهلاً لتنفيذ خطط العولمة، ما لم يكونوا محصّنين بالقدرات الفكرية / المعرفية التي تمكّنهم من التمييز بين ما هو مفيد لهم وما هو ضار، فيما يتلقّونه عبر الأقمار الصناعية التي يزيد عددها على خمسمائة قمر، تدور حول الكرة الأرضية، ويصل إرسالها إلى بقاع شتى من العالم.



وإذا كانت ثمّة خطورة للعولمة الثقافية، تكمن في أبعاد الثورة الإعلامية وتنوع وسائلها، فإنّ الخطورة الكبرى تتجلى في الكمّ الهائل -تنوعاته الجديدة- فيما تقدّمه من معلومات وما تفرزه من اتجاهات تؤثر في عقول البشر ووجداناتهم.. وذلك لأنّ هذه الوسائل التي تربط العالم، لا تخضع لمبدأ التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فهي لا تشكّل نظاماً دولياً متوازناً؛ لأنّ كلّ مدخلاته ومراكز تشغيله، وآليات التحكم فيه، يأتي من شمال الكرة الأرضية. وهذا ما أدّى إلى هيمنة الدول المتقدمة عليه، مقابل تبعية الدول النامية. (عمر، 2000، 273) وقد يؤدي ذلك إلى التبعية التي تسهم مضمونات وسائل الإعلام في الوصول إليها، من خلال ما تطرحه من قضايا اجتماعية وثقافية تختلف عن طبيعة ما هو سائد في المجتمعات النامية، وما تعالجه من مشكلات لا علاقة لها بواقع هذه المجتمعات.. الأمر الذي يؤدي إلى نوع ما من فقدان الذات وضعف الولاء الاجتماعي عند أفراد المجتمعات المتلقية / النامية..

واستناداً إلى ما تقدّم، يمكن تحديد وسائل الثقافة العولمية، بما يلي:  
(الجابري، 1998، 18 و19)

1 - استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، بالنسبة لنظمها الخاصة، وبرامجها في الحماية الجمركية. واتّخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً للاصطفاء، وفقاً لنظرية / دارون / في "اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح". وهذا يعني أنّ الأمم والشعوب التي لا تقوى على المنافسة، سيكون مصيرها الضعف، وربما إلى الانقراض.

2 - تسطيح الوعي، والسيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعية / البصرية، التي تعمل على إضعاف مستوى الوعي؛ بمعنى أنّ العولمة الثقافية تهتم بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي / إشهاري، مثير للإدراك ومستفز للانفعال، ولكنه حاجب للعقل..

3 - إعطاء كلّ الأهمية والأولوية للإعلام، من أجل إحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين (المحلّي والعالمي)، حيث أصبحت السلطة

سلطة تكنولوجية الإعلام. فبدلاً من الحدود الثقافية والوطنية والقومية، تطرح إيديولوجية العولمة حدوداً غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق، والسلوكيات الخاصة بالأفراد.

ومن خلال ذلك كله، يتم إخضاع النفوس وتكييف المنطق، والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك، وتكريس جملة من الأوهام عن (الفردية والحياد والخيار الشخصي، والطبيعة البشرية...) حيث تغير وسائل الإعلام الحقائق، وتنشئ عالماً افتراضياً يخضع له المتلقي ويعيش حالة من التخلي عن عقله وعن ارتباطه بثقافته الأصلية، وبذلك يتحقق الهدف الأساسي للعولمة الثقافية.

#### رابعاً - قيادة العولمة الثقافية

لقد أصبح من الواضح تماماً، أن العولمة الثقافية بطبيعتها وأهدافها، هي حركة شاملة ودائمة، تقوم على تعميم الأفكار والنظم، وتوحيد أذواق الناس في المجتمعات المختلفة، وأنماط حياتهم في الإنتاج والاستهلاك.. وذلك بما يحقق أهداف سدنة العولمة وقادتها الذين يريدون قولبة (نمذجة) العالم على هواهم وكما يريدون..

والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه هنا: من الذي يحرّك العولمة ويقودها؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها العولمة الثقافية لتحقيق أهدافها، أهداف قادتها؟؟ إن الجواب على هذا السؤال، بشقيه، يأتي من خلال تحليل ظاهرة العولمة، ومن يقف وراءها ويدعهما لتحقيق مآربه الآنية والمستقبلية.. وفي ذلك نقاط ثلاث على درجة كبيرة من الأهمية، وهذه النقاط هي: (بكار، 2001)

1 - إن قيادة العولمة تتم على نحو جوهري، من قبل الغرب، ومن يتحرك في فلكه (اليابان ودول جنوب شرق آسيا). إن الذي نقل العولمة إلى بؤرة الاهتمام العالمي، هي تجليات التقدم العلمي والتقني والتنظيمي، الذي حققته الدول الصناعية الكبرى التي تمتلك القوة الاقتصادية والمالية. فمن الواضح أن التجديدات

التقنية والثروات الهائلة، ورؤوس الأموال متوضّعة في أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.. وأنّ 90% من الشركات المتعدّدة الجنسيات يتوطّن في تلك الدول. وهذه الشركات هي التي تخطّط للعولمة وتنفّذ ما تخطّط له... فالذين يقودون العولمة، هم الذين يعرفون ما يريدون، ويصنّعون ما يملكون.

2 - إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة. فكثير من الباحثين يرون أنّ ما يسمّى بالعولمة ينبغي أن يسمّى (أمركة)، وذلك لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسيطر على القرارات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي تصدر عن المنظمات الدولية.. كما أنّ الثقافة الأمريكية، هي الثقافة الأقوى والأكثر انتشاراً في العالم.. وبالتالي فإنّ أميركا هي المساهم الأكبر في قيادة العولمة.

3 - إنّ الخلفيات التاريخية والموضوعية لقيادة العولمة، هي خلفيات سيئة وخطيرة. فهي تقوم على مبادئ المنفعة والقوة، والعدالة تسير في مصلحة الأقوى وجوداً، والعدالة هي ما يؤمن به الأقوى ويفرضه على الآخرين.. وقد ظلّت تلك الخلفية الموضوعية / التاريخية للثقافة الغربية والسياسة الغربية، هي الموجه لأنشطة الغرب الدولية، ولا سيّما الأمريكية منها.. والتاريخ البشري (الماضي والحاضر) يشهد على تلك الجرائم والحروب وعمليات الإبادة التي اقترفتها تلك بحق الشعوب الأخرى، من خلال الاستعمار بأشكاله المختلفة.. ومن هنا تأتي المخاوف من الغرب الذي يقود عولمة اليوم.

**ملاحظة (تضاف إلى مظاهر العولمة) ففي المجال السياسي / العسكري، على سبيل المثال: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، سياسة التحالفات التي تمّت مع أعداء سابقين (اليابان) لمنع قيام أية قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثّل قطباً هاماً في السياسة العالمية ومنافساً لأميركا، صارت أميركا هي المحور الرئيس والقطب الأوحيد في السياسة العالمية. أمّا في المجال الثقافي، فإنّ السوق الأمريكية الواسعة جدّاً في العالم، أتاحت لها تصدير الكثير من منتجاتها التي تحمل روح ثقافتها.. كما أنّ**

الشركات الأميركية للإعلان والدعاية، تهيمن على التسويق العالمي، وهي تقولب الثقافات الأخرى وأنماط العيش، بما يتلاءم مع هذه المنتجات الأميركية.

### خامساً - أدوات العولمة الثقافية

هذا فيما يتعلّق بقيادة العولمة، أمّا فيما يتعلّق بأدوات العولمة الثقافية، فإنّها استخدمت أحدث ما ابتكرته الثورة العلمية والتكنولوجية في العقد الأخير، من تقنيات المعلومات والاتصالات، لتكون الطاقة المحرّكة للعولمة ونشر ثقافتها على أكبر مساحة من العالم، باتجاهاته المختلفة.. ومن أهم هذه الأدوات: مجتمع المعلومات، وسائل الإعلام، والإعلان والدعاية.

### 1 - مجتمع المعلومات:

لا أحد يمكنه أن ينكر أو يتجاهل، أنّ الإنسان الحالي يعيش عصر المعلومات، وعصر الحاسبات الإلكترونية، بحيث أصبح لهذه الحاسبات دور كبير في حياة الناس، كون ما يسمّى ب (مجتمع المعلومات) يعتمد على العقل البشري إلى جانب الإلكترونيات الرقمية والهندسية والحيوية، التي تمتلك قدرة فائقة على معالجة المعلومات المختلفة، وتخزينها واسترجاعها لوضعها في الاستخدام من جديد، وكلّما دعت الحاجة.

لقد تحوّلت تكنولوجيا المعلومات والمعارف إلى مصادر هامة وأساسية من مصادر الربح والحصول على الثروة بصورة سريعة.. كما أصبحت قوّة من القوى الكاسحة (الاجتماعية والسياسية والثقافية) لمن يمتلكها في العالم. ولذلك فقد أصبحت الثورة العلمية والتكنولوجية، مسؤولة مسؤولة أساسية عن الفرص المعرفية والاستثمارية جميعها، والتي تجعل أكثر الدول الغنية غنيّ، والدول المهيمنة أكثر هيمنة.. وهي - في المقابل - مسؤولة عن كلّ المخاطر الأمنية والبيئية والأخلاقية والثقافية والسياسية، التي تواجه تلك الأمم والشعوب الساعية إلى كمال تحرّرها، وتحقيق نموّها.. (عبد الله، 1999، 66) فالأقوى هو الذي يملك أكبر

قدر من المعلومات، والدولة الأقوى هي التي تدير ثورة المعلومات، وتسيطر على مصادر الثقافة.

## 2- وسائل الإعلام:

لقد تراكمت العولمة مع الثورة العلمية / التقنية الثالثة، التي يشهدها المجتمع الدولي... والتي ساهمت في انتقال القنوات والثقافات، وذلك عن طريق المحطات التلفزيونية العالمية، والهواتف النقالة، وأجهزة الفاكس والانترنت، وربطت عوالمهم المختلفة بعضها مع بعض. (وهبي، 2001، 280)

لقد أضحت الثقة في عالمنا المعاصر، مسلحة بأسلحة حديثة فعالة، أهمها الاتصالات اللاسلكية ووكالات الأنباء والإذاعة المسموعة والمرئية، وأخيراً الحاسب والإنترنت.. فقد أدت الثورة العلمية والتقنية إلى تطورات كبيرة في مجال الاتصالات، وكان القمر الصناعي أحد أبرز هذه التطورات.. فالأقمار الصناعية تربط العالم بشبكة واسعة، في مختلف الظروف، ببنية تحتية إلكترونية، تنقل الأخبار والبيانات في الحال، وإلى أي مكان في العالم وبسرعة الضوء، بحيث جعلت هذه الأقمار، الحدود قابلة للاختراق كلياً أمام سيل المعلومات. (شودو، 1998، 64)

فللمرة الأولى في تاريخ البشرية، تمكّن الناس من رؤية ما يحدث في أرجاء الكون، في وقت وقوع الحدث. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، سمحت وسائل الاتصالات للفرد بأن يشارك في مشاهدة المعارك والأهداف المصابة، وكأنه يشاهد فيلماً سينمائياً من الخيال العلمي.. إن مثل هذا التطور في وسائل الاتصالات، لا يقتصر على مجرد نقل الصورة والخبر إلى غرفة نوم الفرد العادي، ولكنه يجعل الفرد مشاركاً مباشراً في القضية المطروحة أو الخبر المعلن، من حيث الشكل ووجهة النظر، ومن ثم نوع السلوك.. (الحمد، 1999، 65) وهذا من شأنه أن يجعل الفرد المتلقّي، يتفاعل تفاعلاً مباشراً أو غير مباشر، مع ما يسمع أو يشاهد، وبالتالي يتأثر بالطريقة التي تتناسب مع طبيعة ما يرسل إليه، وقدرته على الاستيعاب والتمثل في الفكر والتطبيق.

فالأقمار الصناعية التي يقرب عددها من الألف قمر، تدور حول الأرض وترتبط العالم بأطرافه المترامية، بعضه مع بعض، والمحطات الفضائية التي تبث إرسالها (رسائلها الإعلامية) على مدار اليوم بساعاته الأربع والعشرين، بلا توقّف، تثير دوافع الناس وتحرك خيالاتهم باتجاه أنماط العيش في الغرب، من حيث المعرفة المتعددة والسلوك الخلقى، والفردية المقيتة، والتشوّق إلى الاستهلاك الذي لا يعرف الارتواء.. كما تشير الإحصاءات العالمية إلى وجود أكثر من عشرة آلاف مجلّة متخصصة في شؤون العلم والأزياء، والطبخ والأثاث المنزلي، وتصوير الحياة الاجتماعية المنشودة، ومعالجة المشكلات الأسرية (بكار، 2001، 59) ولا شك أنّ هذه الوسائل الإعلامية المختلفة، يمكن أن توظّف لصالح العولمة بوجه عام، وللعولمة الثقافية بوجه خاص، من خلال ما تبثه من أفكار وقيم وسلوكيات، تدور في إطار مضمونات العولمة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا سيّما تغيير طرائق التفكير وأنماط الحياة..

### 3 - شبكة الإنترنت :

تعرفّ شبكة الإنترنت بوجه عام، بأنّها اجتماع مجموعة كبيرة من الشبكات الحاسوبية، موزعة على مساحة الكرة الأرضية بكاملها، وبوساطة اتفاقية عملاقة بين آلاف النظم الحاسوبية (الكمبيوترات) للارتباط معاً، بحيث ينشأ كمّ هائل من المعلومات نستطيع الولوج إليه والنهل منه. (المحروس، 1998، 42). فكلّ مادة مطبوعة يمكن إدخالها في شبكة الإنترنت: (الكتب، الصحف، المجلّات، البحوث المختلفة، محاضر الندوات والمؤتمرات.. وغيرها). وهذا ما يجعل من الإنترنت أكبر وأضخم مكتبة في العالم، توضع تحت تصرّف الإنسان أينما كان، وبإمكانه أن يعود إليها متى يشاء، ويأخذ منها ما يريد. (Martin, 1999, 371)

وبناء على ذلك، فإنّه من المتوقّع، وفي وقت قريب جداً، أن يؤمّن طريق المعلومات السريع عبر الإنترنت، وصولاً مضموناً إلى معلومات لا حصر لها، في أيّ زمان أو مكان نرغب في استخدامها فيه. وهذا يعني أنّ وضع هذه التكنولوجيات موضع التطبيق الفعلي، إيجابياً، سوف تنجم عنه منافع جمّة لبني الإنسان في مجالات التنمية الاجتماعية / الثقافية كافة. (Gates, 1995, 299) لكنّ العولميين

يحاولون جاهدين للسيطرة على هذه الظاهرة التكنولوجية، بمضموناتها واستخداماتها كوسيلة فعّالة، لتحقيق أهدافهم في الهيمنة على السوق الثقافية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة لا بدّ من الأخذ بها، وهي أنّ ثمة مواقع على شبكة الإنترنت غير موثّقة (محدّدة) وذلك بقصد فسح المجال أمام حرية التعبير. وفي ذلك خطورة ما يبثّ عليها من أفكار ومعارف ثقافية متنوّعة، حيث أنّ التأكّد من الوثائق الإلكترونية، هو أكثر صعوبة من التعامل مع دور النشر والتوزيع للوثائق المطبوعة، حيث يتحمّل الفرقاء - كلّ بدوره - مسؤوليته في نشر العمل وتوزيعه. (Patel, 1998, 72)

وإذا كان الإنترنت إبداعاً أميركياً، يعود إلى عام 1969، لتسويق مفاهيم الغرب وقيمته، فإنّ أكثر من 98% من المعلومات التي يملكها بلغات غربية، ويكون للغة الإنكليزية فيها النصيب الأكبر الذي ينسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها الثقافية. (بكار، 2001، 58) ولذلك تعدّ شبكة الإنترنت خطوة كبيرة على طريق تعميم مجتمعات (المعلومات) حيث تسهم في تسريع وصول المعلومات إلى المتلقين وانتشارها وتوظيفها بصورة فائقة. وقد قدر عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، بأكثر من (مائة مليون) شخص في عام 2005، والعدد يتزايد باستمرار.

ولكن على الرغم من كون شبكة الإنترنت إبداعاً أميركياً، فإنّ أهمية هذه الشبكة باتساعها ومجالاتها، جعلت منها وسيلة اتصال وتواصل، مشاعية بين أيدي المستخدمين لا تعرف حدوداً جغرافية، وأصبحت تشكّل ظاهرة تقنية وثقافية وأيضاً تجارية.. وهذا ما أتاح الفرصة لاستخدامها على نطاق واسع من قبل الذين يريدون تصدير أفكارهم ومعارفهم وتعميمها سريعاً، ولا سيما من قبل منتجي الثقافة العولمية ومسوّقيها.

#### 4 - الدعاية والإعلان:

تزايد استخدام الدعاية والإعلان، في وسائل الإعلام، المطبوعة والمرئية. حتى يقال إنّ ميزانية الإعلان في العالم في السنوات الأخيرة، تجاوزت كلّ التوقّعات، حيث وصلت إلى حوالي (330 مليار دولار) حسب ما أورده تقرير

إحدى وكالات أبحاث الإعلان.. وهذا الرقم في حالة من النمو المستمر. (بكار، 2001، 60) وتترافق العولمة مع الثورة العلمية / التقنية الثالثة التي يشهدها المجتمع الدولي، والتي سهّلت حركة الأفراد والجماعات وسرّعت من تنقل رؤوس الأموال والمعلومات والخدمات. وهي التي ساهمت في انتقال القنوات والثقافات، وذلك عن طريق المحطّات التلفزيونية العالمية، والهواتف النقالة وأجهزة الفاكس والإنترنت، وربطت عوالمهم المختلفة بعضها مع بعض، حيث أصبح الارتباط فيما بينها على نحو أعمق وأشدّ ممّا كان يحدث في الماضي. (وهبي، 2001، 280)

وهذا كلّه من شأنه أن يزيد في حركة العولمة، ونشر أفكارها وقيمها، حيث أنّ وسيلة الإعلام (الدعاية الإعلان) لها دور فاعل ومؤثر في جذب المشاهدين إلى ما تريد، فيصبحون أكثر استهلاكاً ممّا لا يحتاجون، ويقتدون بسلوكات لم يألّفوها من قبل، ويمارسون عادات تريدها العولمة من أجل تخليهم عن تمسّكهم بقيم مجتمعاتهم وانتمائهم لها.



## مراجع الفصل الرابع

- بلقزيز، عبد الإله (1998) العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)، مجلّة المستقبل العربي، العدد 103، بيروت.
- بكار، عبد الكريم (2001) لعولمة - طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، دار الإعلام، عمان - الأردن.
- الجابري، محمد عابد (1998) العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحمد، تركي (1999) الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، بيروت.
- حنفي، حسن (1999/1998) الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية - الإشكال النظري، مجلّة الفكر السياسي، العددان (4 و5)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- حوات، علي محمد (2002) العرب والعولمة - شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- شدد، ماجد (1998) العولمة - مفهومها ومظاهرها - سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق.
- عبد الله، عبد الخالق (1999) العولمة - جذورها، فروعها، كيفية التعامل معها، مجلّة عالم الفكر، المجلّد 28، العدد الثاني، ديسمبر، الكويت.
- العجّة، ناهد طلاس (1999) العولمة - محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة: هشام حدّاد، دار طلاس، دمشق.
- العسكري، إبراهيم سليمان (1997) العولمة وصدّام الحضارات، مجلّة الثقافة العالمية، العدد 85، الكويت.
- عمر، السيد أحمد مصطفى (2000) إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلّة المستقبل العربي، العدد (256)، بيروت.

- المحروس ، لمى خالد (1998) المعلوماتية ودورها في خدمة المجتمع ، جامعة دمشق  
- وهبي ، صالح (2001) قضايا عالمية معاصرة ، دار الفكر ، دمشق.

- Gates , Bill & Others (1995) The road a head , The penguin group, London.
- Martin, Chuck (1999) Net future , McGraw- hill, New York.
- Patel, Patrick (1998) Understanding The nature of the WEB in database programming and design, vol: 11, Mc Graw- Hill , new York.

## الفصل الخامس

### العولمة والهوية الثقافية

- الثقافة العالمية والثقافة المعولمة
- الثقافة بين الهوية والعولمة
- التأثيرات السلبية للعولمة على الهوية الثقافية
- التأثيرات الإيجابية للعولمة على الهوية الثقافية
- مواجهة العولمة الثقافية والتعامل معها



## أولاً- الثقافة العالمية وثقافة العولمة

إذا كانت الثقافة تتصف بالخصوصية والتجدد ضمن المجتمع الواحد، وضمن الثقافات الأخرى، وذلك من خلال التطوير والتعديل، ومن خلال التبادل التفاعلي البناء، فإن لها صفة المشاعية العامة، بالنظر لما تحمله من جوانب فكرية وإنسانية، لا يمكن تقييدها أو حصرها في مكان أو زمان. وذلك بحسب طبيعتها الديناميكية التي تتصف بالتفاعل الثقافي أو التبادل و(التداخل) الذي ينتهي إلى المشاركة الإيجابية في صناعة الحضارة الإنسانية، التي هي بالتالي ملكاً لبني البشر جميعهم، وإن اختلفت نسبة المشاركة في هذه الصناعة، بحسب طبيعة كل مجتمع ومستوى تطوره الثقافي / الحضاري. وهذا ما يمكن تسميته بالثقافة أو الثقافة الكونية؛

ويدخل في إطارها المذاهب الفكرية والنتاجات العلمية والتقنية، التي تحمل معاني ودلالات شاملة تتعدى حدود المجتمع الذي أنتجها، وتنتشر في العالم عبر التصدير والاستيراد الطوعي والمتبادل، مباشرة (مبشرين ومفكرين) أو غير مباشرة (النقل والترجمة)، وفق ما يحتاجه كل مجتمع. وهذا ما نجده في معظم المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية، والتي أسهمت في بناء الثقافة / الحضارة الإنسانية وتطويرها.

فالمعرفة لا تنفي أبداً مركزية الإنتاج وتبعية الأطراف، وهي علاقة دينامية قابلة للتحوّل والتغيير، شريطة وعي بلدان الأطراف وتكثيف العمل العلمي المشترك، في تكامل وتضافر، من أجل التحوّل إلى قوى إنتاجية / إبداعية للمعرفة وفقاً للمقتضيات الحضارية لهذا النشاط. (أمين، 1998، ص 32)

لقد ترجم السريان - قديماً - الكثير من علوم اليونانيين وآدابهم، وأغنوا بها علومهم وثقافتهم.. ونقل العرب بدورهم الكثير من الآثار العلمية والفكرية عن الفرس واليونانيين وغيرهم، وأضافوا إليها وأعطوا العالم ثقافة غنية متطورة.. واستفادت أوروبا إبان نهضتها - وخلال عصر التنوير - من الثقافة العربية، بعلومها وآدابها، فكانت عاملاً هاماً في نهضة أوروبا الحديثة وتقدمها.

وبعد اليقظة العربية الحديثة ، بدأ المفكرون العرب يحتكّون بالثقافات الأجنبية ، يأخذون منها ما يرونه ضرورياً ومناسباً لإحياء تراثهم الثقافي الأصيل وإغنائه ، بما يمكّنه من مواكبة الثقافات العصرية في الشكل والمضمون.. وهناك الآن ، الكثير من الأعمال العربية / الفكرية والأدبية ، تترجم إلى لغات متعددة وفي مناطق شتى من العالم ، في غربه وشرقه .

لقد حدّد إعلان مبادئ التعاون الدولي الصادر عن اليونسكو عام 1966 ، في مادته الأولى ، أن : لكل ثقافة كرامة وقيمة ، يجب احترامها والحفاظ عليها.. ومن حقّ أيّ شعب ومن واجبه ، أن ينمي ثقافته.. وأنّ الثقافات جميعها ، بما فيها من تنوع وخصب ، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل ، تشكّل جزءاً من التراث الذي يشترك البشر جميعهم في ملكيته..". والسؤال : أليست العولمة - بمظاهرها الحالية - تتناقض تماماً مع عالمية الثقافة ومع هذه المبادئ ؟ وبالتالي مع حقّ انتماء كلّ ثقافة لهويتها الاجتماعية والقومية ؟ لا شكّ أنّ في ذلك مخاطر العولمة على هويات الثقافات المحليّة أولاً ، وعلى تنوع الحضارة البشرية وغناها ثانياً.. !!

فليس صحيحاً أنّ العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة - ومن ظاهرة - الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة ، هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية ، على نحو ما يدعي مسوّقو فكرة العولمة الثقافية ؛ بل أنّ العولمة - بالتعريف - هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات .

فعالمية الثقافة أو ما يمكن تسميته (بثقافة العولمة) تعتمد على الحوار والتفاهم والاعتراف بالآخر ، بينما تعتمد (عولمة الثقافة) على الإكراه والعدوان من أجل الهيمنة على الثقافات الأخرى وإقصائها ، وبالتالي قولبتها بثقافة جديدة تضعها العولمة .

يقول / غرومايكو Gromyko / : " إنّ كل نموذج من الجنس البشري لديه سلوك فكري وعقلي.. وأنّ نظام الهوية الثقافية القومية ، ينتج (الفلسفة الأصيلة ، السياسة ، الاقتصاد والتقنيات). فالبناء الراسخ للثقافة الوطنية / القومية - على الرغم ممّا فيه من شوائب - يبني على دعامة رئيسة من استقرار الناس وأحداثهم.."  
(Gromyko, 1997,82)

لكنّ العولمة من خلال الاختراق الثقافي الذي تمارسه ، تريد إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محلّه.. لأنّ الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي وتشريع للمستقبل ، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها كلّ من التأويل والتفسير والتشريع : إنّه يستهدف العقل والنفس ، ووسيلتهما في التعامل مع العالم هي "الإدراك". ففي زمن الصراع الأيديولوجي كانت الأيديولوجية هي وسيلة تشكيل الوعي ، أما في زمن الاختراق الثقافي (العولمي) ، فوسيلة السيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية / البصرية ، التي تسعى إلى "تسطيح الوعي" .. وبالسيطرة على الإدراك ، وانطلاقاً منها ، يتم إخضاع "النفوس" ، أي تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم ، وتوجيه الخيال ، وتنميط الذوق وقولبة السلوك..(الجابري ، 1998 ، 301)

وهكذا يبدأ انهيار النظام الثقافي الوطني أمام الاجتياح الكاسح للعولمة الثقافية ، التي تسعى إلى بناء عالم ثقافي يستند إلى نظام من القيم (الاجتماعية والأخلاقية) التي ابتدعتها ، لتحطيم الثقافات المحليّة و طبعها بسمات العولمة الأيديولوجيّة ، وتمييع الثقافات الأصليّة للشعوب.

وهنا يكمن الجانب الأهم في خطورة العولمة على الهوية الثقافية ، حيث تظهر قدرة الطرف (المُعولم) على فرض نموذج ثقافي ، وعلى مدى استعداد الطرف (المُعولم) للاستجابة لهذا النموذج. فإمّا أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة (مناقفة =تبادل ثقافي) وهذه ضعيفة جداً لأنّ الطرف (المُعولم) هو الأقوى على ما يبدو ، وإمّا أن تكون العلاقة علاقة (غزو وهيمنة) ، وها ما نلحظه في أهداف عولمة نموذج الثقافة الأميركية ، حيث أصبحت الموسيقى الأميركية والسينما الأميركية ، والمسلسلات التلفازية الأميركية ، هي الأكثر انتشاراً في أنحاء العالم المختلفة..

كما أنّ النمط الأميركي في اللباس والأطعمة السريعة (البيتزا والهمبرغر) وغيرها من السلع الاستهلاكية ، أصبح منتشرًا على نطاق واسع في العالم ، ولا سيّما بين الشباب من الذكور والإناث.. إضافة إلى أمركة اللغة الإنكليزية بلهجة خاصة أخذت طريقها لتصير لغة العالم ، بدلاً من اللغة الإنكليزية الأصليّة.

ولذلك نرى أنّ الحديث عن الهوية وعن الشخصية الثقافية يثير دعاة العولمة، شأنهم في ذلك شأن دعاة الحداثيّة؛ فهم جميعاً يرفضون فكرة الهوية، بل إنّ بعض الدعاة الكتّاب عدّوا البحث عن الهوية نوعاً من الهوس، وأصبح كثير من الألفاظ والمصطلحات يجد بديلاً له من أجل تحسين صورة المضمون وتجميلها، أو من أجل تخفيف أثر ذلك اللفظ والمصطلح ووقعه في النفوس. مثال ذلك: أنّ نفراً من المثقّفين يرفضون مصطلح " الغزو الثقافي " ويعدّونه دعوة إلى الانغلاق، ويضعون بدلاً منه مصطلحات متعدّدة مثل: " التواصل الثقافي " و التبادل الحضاري ". فالمصطلحات الثلاث قائمة وأشباهها قائمة، ومفهوماتها متجاورة، ولا بدّ من التفريق بينها تفريقاً يحدّد معالمها ويوضح أيضاً نتائجها؛ (الأسد، 1997، 61)

فثمة إشكالية إذن بين مفهوم العولمة ومفهوم الهوية الثقافية، تفرض نفسها وتثير تساؤلات تسير في اتجاهين: اتجاه سلبي، وهو الأقوى، ويتمثل في التساؤلات التالية: هل تهدد العولمة الهوية الثقافية؟ وهل تسعى إلى القضاء على الهويات الثقافية المحليّة؟ وهل تستطيع فعلاً، أن تجتث القوميات التي تربط بين الشعوب الواحدة؟ واتجاه إيجابي، له مناصروه أيضاً، ويثير التساؤلات التالية: هل يمكن أن تنمو الخصوصية الثقافية في الإطار العولمي؟ وهل تعطي العولمة فرصة تاريخية للهوية الثقافية لكي تعيد إنتاج ذاتها؟ وهل تفتح العولمة نوافذها للتبادل الثقافي بين الهويات الثقافية المختلفة؟ هذا ما يتّضح من خلال التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة على الهوية الثقافية المحليّة..!

## ثانياً - الثقافة بين الهوية والعولمة

تعرفّ الهوية في إطارها العام بأنّها: مجموعة الخصائص والميزات العقائدية والأخلاقية والثقافية، التي ينفرد بها شعب من الشعوب أو أمة من الأمم.. وهي بالتالي تعبر عن طبيعة ذلك الشعب أو تلك الأمة، من حيث لغتها وطرائق تفكيرها ونمط حياتها وأساليب تعاملها.



فالهوية هي السمة العامة لثقافة أي مجتمع بشري، ولكنها ليست أقنوماً ثابتاً - كما يفهم بعض الدارسين - وإنما هي ظاهرة عملية مفتوحة على المستقبل، من خلال التطوير والإثراء، كونها مركباً متشابكاً (متفاعلاً) من التاريخ والتراث والحاضر، والتوجه نحو المستقبل، وبالتالي فهي تتضمن العناصر الروحية واللغوية والوجدانية والأخلاقية، التي تسم هذا المجتمع أو ذلك. وإن برز إلى الصدارة أحد هذه العناصر على العناصر الأخرى، في هذه المرحلة أو تلك من المراحل التاريخية، وفي إطار الشروط الموضوعية السائدة أو الطارئة على وضع المجتمع ودينامية تفاعله من المعطيات المستجدات. (الأنصاري، 1998)

وإذا كانت العولمة تتضمن إرادة الهيمنة وإقصاء الثقافة الخصوصية، فإنه من الواضح أن العولمة تخترق الهويات الثقافية، وتعتمد إلى تهميش المفاهيم العقائدية والسياسية والثقافية، ثم تبذر مكانها مفاهيم استهلاكية / استمتاعية.. فقد بات من المؤكد أن معظم دول العالم تشهد اليوم، انخفاضاً في مستوى الاهتمام بالخصوصيات والموروثات، حتى أن اللغة العربية أضحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة: اللغة الانكليزية بوصفها لغة العلم والحضارة والعولمة، واللهجات العامية / المحلية بوصفها رمزاً للانحلال من الانتماء للأمة. (بكار، 2001، 69) وبذلك تستغل العولمة هذا الخصام الثقافي، وتعتمد إلى تعميم ثقافة استهلاكية بمستوى هابط - كما يحدث في المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية، وأعني ما يسمى (الفيديو كليب)، بحيث يضيع الإبداع الثقافي الأصيل، ويسهل على الثقافة المعولمة الاختراق والانتشار.

فالاختراق الثقافي يُعدّ من أبرز أساليب العولمة الثقافية في صراعها مع الثقافة العربية.. فتدقق المعلومات عبر تقنيات المعرفة والإعلام والثقافة الحديثة، لا يقصد به إلا بث مفاهيم جديدة وإشاعتها في أوساط المثقفين العرب، وبالتالي التوغّل إلى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة العربية، وزعزعة القنوات بها والترويج لقيم قوى عولمة الثقافة، ومبادئها ومفاهيمها التي تتركز حول تعميم الثقافة الأميركية الوافدة. (أبو أصعب وآخرون، 2001، 119) وهذا ما يشكّل خطراً على عقول جيل الشباب، يعمل على إبعاده عن أصالته وهويته الثقافية، ويحوّله إلى مجموعات تابعة ومقلّدة، تركض وراء ثقافة الغرب وأنماط حياته..!

إنّ القيم التي يتمّ تصديرها بهدف تكوين النموذج الأميركي العالمي للحياة، تصنّع انطلاقاً من سمات نوعيّة الإدارة " المرنة "، بالمقابلة مع الصرامة، والإدارة " الإنتاجية " التي ليس لها هدف اجتماعي.. ولكن بمقدار ما تكون الهوية الثقافية قوية، وغير قابلة للاختراقات التأثيرية الخارجية، بمقدار ما ينبغي إضعافها. وعلى هذا الأساس، يعدّ الأميركي / صموئيل هانتينغتون / أنّ الخصم الأساسي للغرب، في القرن الحادي والعشرين هو: الإسلام (العالم العربي والإسلامي) والكونفوشيوسية (الصين). فليس هناك مبادئ حرب ضد مبادئ حضارية، بل رفض الخضوع لمتطلبات العولمة. (شارفان، 1999/1998، 239)

وتؤدّي شبكات الاتصال دوراً فاعلاً في هذا المجال، من خلال فرض النموذج المعين الذي تروّج له العولمة، أو ما يسمّى " الإمبريالية الثقافية " التي تعني مجموعة العمليات التي من شأنها إدخال مجتمع ما إلى وسط نظام عالمي حديث؛ وبذلك تحاول العولمة إضعاف ارتباط الأفراد والجماعات بالدولة أو الوطن، أو انتمائهم إلى مجتمع أمّة، فيسهل عليها استلابهم وزرع بذور الثقافة التي تريدها في نفوسهم.

واستناداً إلى ما تقدّم، نجد أنّ العولمة تستخدم في صراعاتها من الثقافات الأخرى، نمطاً من أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر وتكريس جملة من الأوهام، تنتظم على أساسها مكونات الثقافة الإعلامية الأميركية.. وتتمثل أهم القواعد والمرتكزات التي يعتمدها الاختراق الثقافي فيما يلي:

## 1 - الأوهام والإغراءات:

لقد جاءت العولمة بتحديات كبيرة، كان من أبرزها تلك الأوهام والإغراءات التي وعدت بها، وأدّت إلى انعدام الأمن الثقافي في كثير من بلدان العالم، والتي تجسّدت في: (بكار، 2001)

1/1 - تزيين الفردية للناس وجعلهم يشعرون بأن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأنّ كلّ ما عداها هو غريب (أجنبي) عنهم. وإن كان ثمة من رابطة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانيين مختلفين. وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والتي ترى في الحياة

الاجتماعية مورداً من أهمّ موارد سعادة الإنسان ، وأهمّ موارد نموه وارتقائه. والعولمة إذ تفعل ذلك ، تهییئ الناس للزج في محيط مائع ورجراج ، بعد أن تكون قضت على الروابط التي تربط بينهم.

2/1 - الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي ، حيث يلقى في روع الناس أنهم سادة وقادرون على تقرير مصيرهم.. والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الضعفاء والفقراء محدودة - على خلاف ما توحى به العولمة - وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار ، ولا معنى للاختيار إذا لم تكن هناك بدائل وإمكانيات للرفض ؛ وهذا ما يواجهه به الفقراء كل يوم في مجثم الدائب عن أسباب البقاء.

2/1 - توهم العولمة الناس بأن كل ما يقع من مشكلات ، هو شيء طبيعي ومنطقي ومحيد ، وليس نتيجة فرض الهيمنة من الأقوياء على الضعفاء. وكثيراً ما يتخذ المستفيدون من العولمة ، السعي وراء المصالح ذريعة لتسويغ همجية القوى العاتية ، وإقناع الناس بأن ذلك يحتاج إلى شرعية قانونية أو ثقافية. ولكي تحمي نفسك ، عليك أن تكون قوياً بما فيه الكفاية ، وهذا عين المنطق الذي يجري التعامل به في عالم الوحوش.

4/1 - توحى كلّ الدعايات التي تطلقها العولمة ، بأنّ على الناس أن يستعدوا لحوض تنافس شريف ؛ وهذا التنافس يقوم بين الشركات الكبرى التي تناضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية ، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جدارة وأرفع كفاءة ، مع أقلّ تكلفة ممكنة. وهذا ما أدى إلى تزايد الغبن الاجتماعي ، وعدم التساوي في الفرص المتاحة ، وضياح العدالة في الدول النامية التي لم تكن مستعدة ، في قيمها ونظمها ، للأوضاع الجديدة التي جاءت بها العولمة. وبما أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شريفاً ، فثمة جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الميدان.

5/1 - وأخيراً ، إنّ من أهمّ القواعد المتبعة في الاختراق الثقافي ، هي السعي الحثيث والمتواصل إلى تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبما أن العولمة تسعى إلى النفوذ والتمدد غير المحدود ، فلم تعد ترتاح

لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة ، لأن ذلك يعكّر صفو المستفيدين من العولمة ، والذين يروا أن انتشارها يتطلب شعوباً خاوية من أية ثقافة سابقة على الثقافة التي تشيعها العولمة.. كما يتطلب أوطاناً خالية من أية سلطة إلا السلطات التي تنشئها العولمة.

## 2- التهميش ومشاعية المعرفة :

لا شك أن شبكة الإنترنت أتاحت فرصاً هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف ، القديمة والجديدة.. وقد تكون لذلك إيجابيات كثيرة ، ولكن المشكلة تبقى قائمة مع أولئك (الناشئة) الذين لم ينالوا النضج الكافي بعد ، ولم يتشربوا القيم الاجتماعية ويتمثلوها في حياتهم اليومية ، الفردية والجماعية ، وذلك إما بسبب حداثة أعمارهم ، وإما بسبب تربيتهم الأسرية التي لم تكن مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعية القوية ، فيكونوا فريسة سهلة أمام وحوش العولمة.

إن العولمة في العالم النامي (الذي لم ينجز بعد التنمية الصناعية / الرأسمالية) تستطيع أن تحدث اختراقاً كبيراً في مفهوم السيادة الوطنية ، والحدود السياسية والاقتصادية والثقافية. وإذا كانت الدولة هنا تؤدي دوراً فاعلاً في بلورة شخصية الأمة ثقافياً ، وتكوينها عبر مؤسساتها الإعلامية والثقافية ، فإن الاختراقات العديدة لحدودها الثقافية عبر الوسائط العالمية / المرئية والمسموعة ، والاتصالات وشبكات الإنترنت ، تحطم الروابط القاعداة بين الدولة والأمة ، وتمزق بالتالي أسس تكوين الأمة تاريخياً. وإذا كانت السيطرة الشاملة للدولة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، قد سمحت بترويج خطابها الثقافي الخاص ، فإنها تتعرض الآن لتهميش عدد كبير من وظائفها التي كانت تشغلها سابقاً. (الشيخ علي ، 2002 ، 137)

ويلاحظ أن أصحاب العولمة يستفيدون من الأزمات الداخلية والخارجية ، حيث يستغلون الأزمات الخانقة التي تعاني منها الشعوب النامية ، في التعليم والعمل والخدمات العامة ، وبالتالي تعمد إلى الضغط على الحكومات لكي تتنازل لصالح قوى السوق ؛ والدولة التي ترفض القيام بذلك - لأي اعتبار - تعرض نفسها لما يسمى بعقوبات (بالمجتمع الدولي) ، وبذلك يجري العمل على تهميشها

وحياكة المؤامرات ضدها. فبتمّ تهمةش دور التخطيط بعد أن أصبح دور الحكومات مقتصرًا على الإشراف أو التوجيه، وبالتالي غابت الأدوار الفعّالة لتنفيذ الخطط التنموية وغيرها. (الصوراني، 2002، 28) ولكن هذا الحد من دور الدولة في الحياة العامة، لا يشكّل أي فراغ، لأنّ البديل جاهز في الشركات المتعددة الجنسيات التي تعدّ نفسها الوريث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة في الخدمات وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجي لحلّ الأزمات المختلفة.

لقد زادت ميادين المعرفة أفقياً وعمودياً (كمّاً ونوعاً) وأصبح لكل علم فروعته التي تنمو يوماً بعد يوم، غير أنّ التحوّل المعلوماتي والتكنولوجي، في مجال الإعلام والاتصالات، أدّى إلى انقسام العالم إلى قسمين معزولين وموصولين في آن واحد. وهذا يعني أنّ تكنولوجيا المعلومات الجديدة، هي التي تدفع العولمة إلى حيث تريد، ممّا خلق عالين متوازيين وغير متوازيين؛ فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام (1999، 6) إلى أنّ هناك عالم أولئك الذين لديهم الدخل والتعليم، ولديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات، أمّا في العالم الآخر، عالم الناس الذين يعانون من انخفاض الدخل وفرص التعليم، فإنّ فرص إمكانية الوصول إلى المعلومات غير مؤكّدة، وهي باهظة الثمن.

ولكن من جهة أخرى، قد يؤدي الانفتاح على معارف العالم من خلال التعامل مع النماذج الجاهزة، إلى وقوع أضرار بالغة في ترتيب أنظمة القيم المحلية ومفاهيمها، ولا سيما عند الناشئة والشباب، وذلك بالنظر لقدرة النظم الجديدة على تقديم معارف لم تتوفّر في النظم الجديدة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط الجيل بالعالم الخارجي، أي بالقيم والأخلاقيات الغربية التي تفصله عن مجتمعه، ممّا يقلّل من درجة انتمائه الوطني / القومي. وقد ساعدت هذه السلوكيات السلبية في انتشار المزيد من التفكّك الأسري، وارتفاع نسبة الطلاق ومعدّلات الانحرافات الأخلاقية والعنف والجريمة. (كريم، 2002، 140) وهذا كلّه يؤدي بالتالي إلى فقدان التواصل مع التراث المحلي، وفتح أبواب ما يصطلح على تسميته بالصراع (بين الأجيال) في الفكر والثقافة والسلوك، والذي قد ينتهي بإضعاف الهوية الثقافية والاجتماعية.

### 3 - إحلل قيم اجتماعية جديدة :

يرتبط هذا الجانب بالتهميش والإقصاء، ويظهر ذلك بالخوف من تأثير العولمة في منظومة القيم الأخلاقية / الاجتماعية السائدة في المجتمعات، بالنظر لبعدها عن جوهر المنظومة التي تروج لها العولمة. ويأتي ذلك التأثير بطريقتين أساسيتين: (بكار، 2001، 78)

**الأولى:** أن العولمة تقوم على تكديس الأرباح وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ، وبقطع النظر عن مشروعية الأعمال التي ستحقق ذلك، وبقطع النظر عن الأعمال التي ستساهم بها تلك الأعمال في تلوث البيئة، أو هدم القيم والأخلاق، وتفكك الأسرة والمجتمع...

**الثانية:** سرعة التغيرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى الأخلاق والقيم.. أما الناس فقد وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحلوا بقدر أكبر من المرونة والجدية، والانفتاح والتسامح مع التنازل عن الخصوصيات، وهجر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية.. ومهما تكن الصفات المطلوب ترسيخها جيدة ومفيدة، فإنها حين تتم بسرعة كبيرة تؤدي إلى شروخ في البنيان الاجتماعي، فتحدث اضطرابات واسعة على الصعيد الشخصي والأسري والاجتماعي.

لقد ركز الخطاب العولمي الليبرالي / الأميركي على مقولات أثبتت الوقائع أنها غير واقعية في أحسن الأحوال؛ فمقولة أن حرية الأسواق ستحل المشكلات الاجتماعية، ثبت أنها غير صحيحة. فقد عادت الصراعات الاجتماعية إلى الظهور في بلدان عديدة (فرنسا، ألمانيا، كوريا، أوكرانيا.. وغيرها)، وبدأ الخطاب المزيف (المغرور) لليبرالية الجديدة يهبط من عليائه، في الوقت الذي بدأت فيه دول جنوب شرق آسيا تدخل مجال العولمة المالية.

فقد أشار التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والقتل والعدالة لعام (1999)، إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقاس بالبطالة والتفاوت في الدخل، هو العامل الرئيسي في ارتفاع معدل حدوث الجريمة. فكلما ازداد التفاوت في دخل الأفراد في بلد ما، ازداد في المقابل معدل القتل والجريمة.

كما ذكر تقرير التنمية البشرية عام (2001، ص 13) أن الجريمة المنظمة العالمية، باتت من أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، حيث تحقّق أرباحاً خمسمائة مليار دولار في العام. وتذكر بعض التقارير أن مجموع الثروة التي تمتلكها عصابات (المافيا) الرئيسة في إيطاليا، تتراوح ما بين (150 - 200) مليار مارك، بينما قدر حجم تجارة المخدرات غير الشرعية في عام 1995، بحوالي (400) مليار دولار، وحوالي (1ر8) مليون امرأة وفتاة من ضحايا التجارة غير الشرعية..

### ثالثاً- التأثيرات السلبية للعولمة على الهوية الثقافية

يرى الكثير من الباحثين، أن العولمة تحمل مزيداً من الاستغلال الاقتصادي، وأن حماية الهوية القومية واجبة للتصدّي لهذا الاستغلال، وذلك لأنّ إثارة الحمية الوطنية والحماسة للثقافة الوطنية، سيعطّلان -بلا شك - هذا الاتجاه المتطرف للرأسمالية العالمية الجديدة الآخذة في التنامي والانتشار السريع. وقد عدّ بعض الباحثين أنّ العولمة تمثّل غزواً ثقافياً قومياً، بمعنى أنّها تهدد من هوية أمّة إلى هوية أمّة أخرى، بالدرجة الأولى، قبل أن تكون غزواً اقتصادياً أو غزواً علمانياً..(أمين، 1998، 59)

فالعولمة هي الخطر الأكبر الذي يتهدّد الهوية القومية في العصر الحديث، والذي تقف وراءه وتدعمه الولايات المتحدة الأميركية، من أجل (أمركة) الحياة عند شعوب العالم. وبذلك تعكس إيديولوجية هذه العولمة إرادة الهيمنة على العالم، وهي تسعى لتعميم نمط حضاري يخصّ بلداً بعينه، على بلدان العالم أجمع.. إنّها أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته.(الجابري، 1998، 16) وبذلك يتمّ تعميم النمط الثقافي / الحضاري الظاهر، نمط الثقافة الأميركية، بمنتجاتها الاجتماعية والفكرية والفنية، بفضل الأدوات التقنية التي تستخدمها.

ومّا يزيد الأمر خطورة ويهدّد مستقبل ثقافات العالم، هو أنّ التبادل التجاري الذي يحتوي على سلع ثقافية، يؤكّد إمكانية إخضاع العالم كلّه لإرادة دولة واحدة.. إي إمكانية الولايات المتحدة وقدرتها الحقيقية، لاحتلال العقل

البشري، من خلال التأثير في توجهاته الثقافية. (عدوان، 2000، 5) وتتمثل هذه الإمكانية في العمل على تخريب الثقافات الوطنية / المحلية، بوساطة آليات اتصال فاعلة ووسائل إعلامية يمكن التحكم بها وتوجيهها بسرعة قياسية إلى البلدان المقصودة.

وبما أن الإعلام والثقافة كل لا يتجزأ، فإن خطر وسائل الإعلام الأجنبية، ولا سيما التي تطبع أو (تبت) باللغة العربية، وإلى العرب، هو خطر بالغ الأهمية في التأثير والفاعلية. فوسائل الإعلام الأجنبية تقوم بإحكام طوق التبعية الإعلامية على نحو واسع، وتطرح قيماً وأفكاراً جديدة، تصبّ معظمها في صالح الاحتكارات الأجنبية. (صقر، 1998، 148)

إن أيديولوجية العولمة إذن ذات خصوصية معينة، تستطيع أن تروج لها من خلال الإعلام والفلسفة التي توجهه، ومن خلال مجمل الأنشطة الثقافية التي تهدف إلى قبولية الجمهور وتنميته بوجه عام، والشباب منه والناشئة بوجه خاص، كون عولمة هذه الفئة، أو بالأحرى قبولية هذه الفئة، ترمي إلى بناء رؤية عن الذات والكون، وما يتبعهما من قيم وتفضيلات وأنماط وجود وسلوكات، تمثل الثقافة الفرعية للشباب الذي يمكن أن يجد من خلالها هويته وتمييزه. وهذا ما يخلق نوعاً من ضياع الهوية والاعتراب لدى الشباب العربي. (حجازي، 1998، 46) وقد لا يقتصر هذا الاعتراب على الجانب المكاني أو النفسي أو الاجتماعي، وإنما يكون اغتراباً شاملاً يؤدي بالشباب إلى الشعور بضعف الروابط الأسرية والاجتماعية، وبالتالي الشعور بعدم الانتماء الوطني أو القومي.. وهذا أعلى ما تسعى العولمة الثقافية إلى تحقيقه.

إن اتجاهات العولمة إذن، تسير نحو التأثير السلبي على الهوية والسيادة معاً.. وأول ما يثير الانتباه عند التأمل في موقف الغرب من هويات الشعوب الأخرى، هو أن هذا الموقف يجمع بين موقفين متناقضين؛ فهو من جهة شديد الاعتزاز بهويته وحريص عليها.. وهو من جهة أخرى رافض للاعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم، لإحساسه بأن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الوعي بالخصوصية الثقافية والحضارية.. وتلك في نظر الغرب عموماً، هي المعضلة الكبرى



التي يصطدم بها، ويعبر مفكروه عن هذه الحيرة الفكرية بوضوح وصراحة لا مزيد عليها. (التويجري، 1997، 161) وهنا يشكّل خطر العولمة الثقافية تصادمًا في القيم وأساليب الحياة والعقائد، فتكون حلته عقول الناس وقلوبهم.. إنه تحدّ شامل لكل ما في المجتمع من معايير أخلاقية وسلوكية، وما ينجم عنها من إنتاج وإبداع أصيل لدى أفرادها.

إنّ هذا الواقع غير المتكافئ، لا يمكن أن يضمن الحفاظ على هوية الشعوب، الثقافية والحضارية، في ظلّ معطيات العولمة غير الواضحة المعالم..! فكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية / القومية والحفاظ عليها، وبين متطلبات العولمة وأبعادها غير المحدودة؟ لا شك أنّ العولمة، ومن منطلقاتها الحالية / المكشوفة، تعمل على إلغاء هوية الآخر الثقافية وإحلال ثقافة بديلة عنها، تمهيداً لإلغاء هذا الآخر، ذلك أنّ الثقافة هي البنية الاجتماعية الأكثر رسوخاً، والأقدر تعبيراً عن هوية هذا المجتمع أو ذاك.

يقول / غرومايكو Gromyko / "إنّ قيمة الثقافة الجوهرية للعولمة، هي أن تعترف بأننا نعيش في عالم متناسق (متوافق) يتطلّب مستويات أكبر من الثقة والتعاون.. والإنسانية يجب أن تقوم على هذه المعرفة التي تكوّن نظام الثقافة الطالعة. فهناك القيم الجاهزة التي تشكّل - من وجهه نظري - جزءاً من التفكير الكوني الجديد، والذي يعكس كونه (عولمة) العلاقات الدولية؛ بعض هذه القيم كان وصفة جاهزة إبّان الحرب العالمية الثانية، إذ في الوقت الذي كانت فيه الإنسانية تخاطر بمعركة شرسة ضدّ النازية و(الفاشية)، كان الناس يؤسسون ميثاق الأمم المتحدة..". (Gromyko, 1997,83)

وهذا القول يوصلنا إلى استنتاجين رئيسين فيما يخصّ العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية، أولهما: إنّ عصر الدولة القومية لم يأفل بعد بخلاف الاعتقاد الدارج، وأنّ العولمة هي من ثمار تمدد الدولة القومية إياها.. وثانيهما: أنّ العولمة هي الدرجة العليا من علاقات الهيمنة / التبعية الرأسمالية؛ إنّها لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، والذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت تعيد إنتاجه داخل حدودها وخارجها على السواء. (بلقزيز، 1998، 310) وهذا

ما يشير إلى عودة الاستعمار، ولكن بشكل جديد يتناسب مع طبيعة التطور الحضارية الحديثة، ومعطياتها الثقافية ومتطلباتها الاقتصادية.

إن تنوع الهويات الثقافية وتعدد خصوصياتها، لا يتعارض - ولا يجب أن يتعارض - بحال من الأحوال، مع المصالح المشتركة بين الشعوب والأمم، في إطار التعاون الإنساني القائم على قاعدتي: التعارف والتعايش. وما دامت الهوية راسخة في طبائع الأمم والشعوب، فلا سبيل إلى تجاوزها أو محوها، أو صهرها في بوتقة هوية واحدة، مهيمنة ذات نفوذ وسيطرة، مهما كانت الذرائع وبلغت ما بلغت من الأسباب والدوافع. فليس في ذلك خروج فقط عن طبيعة الأشياء، وتمرد على سنن الكون وفطرة الحياة، وإنما في محاولة إلغاء هويات الشعوب القهر والقسر والإكراه.. وهذا خرق للقوانين المتعارف عليها عند البشر. (التويجري، 1997، 165)

لقد تنهت بعض الدول المتقدمة، كما تنهت الدول النامية، إلى خطر العولمة على هويتها الثقافية، ورأت أنها مرادفة (للامركة). فقد ندد وزير الثقافة في كل من فرنسا واليونان، بمواقف الولايات المتحدة التي تبذل جهوداً كبيرة لنشر الثقافة الأميركية بكل الوسائل، وذلك في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظّمته اليونسكو (المكسيك 1982)، وعداً ذلك غزواً ثقافياً ينتج عنه تهديد لهوية الثقافة الوطنية في بلديهما. كما رفضت فرنسا من جهتها، التوقيع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية (الغات Gatt)، لأنها رأت في ذلك تهديداً للهوية الثقافية لبعض البلدان.

وفي المجال ذاته، حذّر وزير خارجية فرنسا عام 1994، من عولمة الامبريالية الثقافية الوافدة إليهم عبر الأطلنطي.. وتبذل فرنسا جهوداً كبيرة لفرنسة التطبيقات الحاسوبية، وترجمة المعلومات العامة إلى اللغة الفرنسية، بقصد الحفاظ على نسبة عالية لوجود اللغة الفرنسية على شبكة الإنترنت، وبما يحفظ خصوصية الثقافة الفرنسية وهويتها.. والأمر ذاته ينطبق على ألمانيا، التي تقوم بترجمة التطبيقات الإلكترونية والبرامج الحاسوبية فيها، إلى اللغة الألمانية لكي تحافظ على هويتها الثقافية ومكانتها العلمية والاقتصادية..

ولذلك فإنّ من أكثر الصعوبات تعقيداً في موضوع العولمة، هي مسألة الثقافة (الهوية الثقافية)، لأنّ المشكلة المطروحة على هذا الصعيد ليست لأنها جديدة فحسب، بل لأنّ الثقافة تتسع لتصبح جزءاً من الحضارة، أو لتكون هي والحضارة صنوان. (عتريسي، 1998، 84) وهذا ما تتجه إليه ممارسات سدنة العولمة، بزعامة الولايات المتحدة، في المجالات السياسية والإعلامية / الثقافية والاقتصادية، وباستخدام أساليب التفتيت والهيمنة والاستلاب، وتحت شعار حضارة ما يسمى بعالم (القطب الواحد المزعوم)، عالم القوة والفردانية وإلغاء الآخر.

لقد هدمت الثورة التكنولوجية الحديثة، الحدود الوطنية والقومية، واخترقت الحواجز الطبيعية، بحيث جعلت الشعوب النامية تقف في معركة غير متكافئة مع القلّة المالكة لهذه التقنية، التي تخطط للسيطرة على مقدرات هذه الشعوب الضعيفة، ومصادرة هوياتها الثقافية، من خلال التحكم بتوظيف كميات المعلومات الهائلة التي تمتلكها، في مناحي الحياة المختلفة.. مما يؤدي بالتالي إلى تخريب الأنظمة القيمية السائدة في هذه المجتمعات، وتكريس منظومات قيمية جديدة ذات النزعة المادية / الغرائزية، المجردة من أي محتوى إنساني.

وهذا ما أشار إليه السيد / كوفي أنان / الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في مؤتمر (دافوس - سويسرا) عام 1997، الذي عقد لمناقشة دور الإعلام المتزايد للتحكم في توجيه العالم لمصلحة جهات معينة، على الرغم من محاولات الحد من تأثيراته السلبية، حيث قال: " إنّ أوروبا حاولت منذ مدة، التقليل من أثر الثقافة الأميركية على هوياتها الثقافية، بسبب الغزو السينمائي والتلفزيوني، والخوف من (الأمركة) في النهاية.. ولكنها - أي أوروبا - تخلّت عن هذا الموقف، بعد أن تبين لها أنّ ثورة المعلومات شيء لا يمكن احتواؤه..".

ولكن على الرغم مما تقدّم من تحديات العولمة وأخطارها وتهديدها للهوية الثقافية، فإنّ ثمة باحثين يرون في قبول العولمة فرصة لتجديد الهوية الثقافية وتطويرها، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات الفقيرة (أو النامية) ثقافياً، وتحاول أن تلحق بركب الحضارة الحديث.

## رابعاً - التأثيرات الإيجابية للعولمة على الهوية الثقافية

إذا كانت التأثيرات السلبية للعولمة تطال معظم أبعاد الهوية الثقافية لأي مجتمع أو لآية أمة، فإن لها تأثيراتها الإيجابية - على ما يبدو من طبيعتها وأهدافها - كما يرى بعض المفكرين والباحثين في القضايا الفكرية والثقافية.

يذهب بعض الباحثين إلى أن انخراط الثقافات المحلية في ثقافة العولمة، لن يؤثر كثيراً على خصوصيات هذه الثقافات، بل على العكس من ذلك، فقد يكون هذا الانخراط مجالاً لتفاعل يحقق مزايا عديدة، ولعل أهمها يكمن في رواج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تحققت في الدول الغربية وأحدثت تطورات نوعية في مستويات الخدمات الإخبارية لوسائل الاتصال والصحافة، والدور المهم الذي يقوم به كل من الكمبيوتر والإنترنت.. وذلك كله قد يؤدي إلى تطور الثقافة العربية وتجديدها، وزيادة فاعليتها وعلميتها.. (حوات، 2002، 217) وقد يتسع هذا التطور من مجال الثقافة إلى حقول أخرى، كالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والسياسة، والبيئة والاتصال.. وغيرها.

وبهذا يتحول العالم الذي ترامت أطرافه ورحبت مساحته في زمن مضى، إلى قرية كونية صغيرة تنكسر فيها الحواجز، وتتهدم الحدود وتتقلص المسافات، وتختزل الاختلافات وتمتص الفوارق، وتقترب الشعوب بعضها من بعض.. وبهذا يتم إثراء يتم الثقافات المحلية وتنميتها عن طريق تبادل المعرفة والخبرات، وإدخال قوى إبداعية جديدة؛ لأن كل ثقافة تنمو بفضل التلاقح بينها وبين الثقافات الأخرى (باي، 2000، 6) وقد يؤدي ذلك إلى انتشار ما يسمى بالصناعة الثقافية، بحيث تكون الثقافة قطاعاً اقتصادياً قابلاً للتشغيل والإنتاج وفي إطار دور استراتيجي يعتمد على (الاستيراد والتصدير)، من قبل شركات عالمية على غرار صناعة الإعلام والسلع الصناعية الأخرى.

وإذا كانت العولمة كالحداثة، إنما هي ظاهرة العصر وسمته، على الأقل من الوجهة الحضارية / التطورية - كما يروج بعض المفكرين - فإن محاولة الوقوف في وجهها، أو تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على روح العصر وتخلف وراءه. ولذلك فإنه من المفيد المسارعة إلى دراسة عناصر هذه العولمة، وفهم مكوناتها

والتنبّه لاتجاهاتها، ومن ثمّ التعامل معها من موقع الثقة بالنفس، والإدراك العميق لخصائص ثقافتنا واستخراج كوامنها الأصيلة وجواهرها الحقيقية، وتعريضها للتعامل مع الثقافة العالمية (المعولة) الوافدة، أخذاً وعطاء... إنّ دعوتنا إلى التفاعل الثقافي مع العولة، إنّما تستلزم القدرة على الإسهام والمشاركة، هذا يتطلب أن يكون لدينا ما نسهم به. (الأسد، 1997، 63)

فإذا فقدت أية جماعة (مجتمع) تميّزها الثقافي، فإنّها حتماً تفقد هويتها الاجتماعية المستقلّة.. وهذا ما يفسّر تمسّك كلّ مجتمع بخصوصيته الثقافية، في إطار حقّه في تنمية هذه الثقافة وواجبه في حمايتها والحفاظ عليها.

**والخلاصة،** أنّ مسألة الهوية والانتماء هي أولى الثوابت الثقافية / القومية، وهي تطرح نفسها اليوم بصورة أكثر إلحاحاً وأهمية، في مواجهة التحديات الراهنة التي تمثلها العولة.. إنّها المسألة الأهم في معركة إثبات الوجود والتصدي لما يهدّد هويات الشعوب والأمم، ويحاول سلبها ثقافتها وقدراتها الإبداعية.. والهيمنة عليها بثقافة أخرى.

وإذا كان لا يجوز لأية أمة أن تنسلخ عن نسيجها الاجتماعي / الثقافي، وتراثها الحضاري، لتذوب في نسيج ثقافي آخر، فإنّ هذا كلّه لا يمكن أن يتمّ إلاّ بنشر إشعاع الثقافة المحليّة الأصيلة، ودعم الفكر الحرّ / الملتزم، بما يجيب بصدق وشجاعة عن الأسئلة الأكثر تحدياً لوجود الإنسان عموماً والإنسان العربي خصوصاً، وعن الأسئلة الأكثر إلحاحاً عن أساليب مواجهة العولة كظاهرة حضارية حديثة، بما يحفظ الهوية الثقافية..؟

### **خامساً- مواجهة العولة الثقافية والتعامل معها**

لا أحد يمكنه أن يتجاهل أو ينكر، أنّ العولة أصبحت أمراً واقعاً على الصعيد العالمي، سواء كانت ظاهرة حضارية، أو سياسية، وعلى المجتمعات البشرية بمستوياتها المختلفة، أن تعترف بها كوضع قائم لا يستثنى أحداً، وربما سيبقى ويستمر إلى زمن طويل، ولا بدّ من التعامل معه بما يتناسب مع معطيات كلّ مجتمع ومتطلّباته.

تمّة تساؤلات ربّما تكون ضرورية ومشروعة، وستظلّ قابلة للجدل طالما أنّ هناك عدم التكافؤ بين القوّة والضعف، بين التقدّم والتخلّف، في ظلّ حضارة السوق، وثقافة المنافسة. (حجازي، 2000، 10) فأبي واقع ثقافي عربي تنطوي عليه الثقافة العربية؟ وهل مواجهة الثقافة المعولمة تختزل الخوف من طغيانها، بالانطواء على الثقافة المحليّة وإحياء الذاكرة التاريخية، أم بدفع الميل على التفاعل مع الثقافات العالمية، وإيجاد مناخ القيم الرئيسة المشتركة التي تحترم حوار الثقافات؟ (سليمان، 2001، 27)

ولا شك أنّ هذه التساؤلات تثير أسئلة ملحة أمام المفكرين والمثقفين العرب، وتفرض إجابات سريعة عليها، كثيرة وسريعة، ولعلّ أكثرها إلحاحاً وأهمية هي: هل نحن مستعدون لمواجهة تحديات العولمة وقادرون على التعامل معها؟ هل نستطيع التفاعل أو (الاندماج) في نظام ثقافي عالمي واحد، مع الاحتفاظ بخصوصيتنا الثقافية وهويتنا الوطنية / القومية؟ وبالتالي ما مصير من يرفض التخلّي عن تراثه وفقدان هويته الثقافية؟!؟

قد تكون لغة الحوار والتفاهم هي الوسيلة الأكثر فاعلية في عملية التبادل الثقافي.. ولكن الحوار لا يكون مجدياً إلاّ إذا كان بين أناس يؤمنون بالحوار، ويقبلون الرأي الآخر؛ والحضارة الغربية لا تؤمن إلاّ بالحوار مع ذاتها، ولا تقبله إلاّ في ظلّ القوى المتكافئة؟ فإن كنت قوياً بما فيه الكفاية. فهناك مساحة للحوار والتفاهم، وإلاّ فلتقبل ولتدعن لكلّ ما يقال لك من دون مناقشة أو إبداء رأي آخر. (النشّار، 1999، 52) فمن نحاور إذن؟ وما طبيعة الحوار وكيف يجب أن يكون؟ وعلى ماذا يدور، وإلى أين سينتهي، في ظلّ هكذا ظروف من الطغيان الثقافي؟

لقد بات من الثابت تعذّر الوقوف في وجه تيار العولمة الجارف، لذا وجب النظر إلى الآتي نظرة متفائلة جريئة، والقول: نعم للعولمة! بيد أنّها (نعم) مقرونة بشرط أملاه واجب وفرضته إرادة، هو واجب الحفاظ على الخصوصية، خصوصية إرادة البقاء؛ فكيف السبيل إذن إلى تحصين الهوية وتحقيق الاستمرارية؟ إنّها مسؤولية تعني الجميع، ولا سيّما المثقفون والمبدعون والحكومات والمنظمات

الدولية.(باي، 2000، 7) فنحن مدعوون - شئنا أم أبينا - وفي ظلّ صراع الثقافة مع العولمة، لأن ندخل هذه المعركة مسلّحين بالحدود الضرورية من ثقافتنا الأصيلة، وإذا لم نفعل ذلك، فقد يكون مصير ثقافتنا إلى الانهيار، أمام قوة الوسائل الإعلامية / الثقافية التي يستخدمها الغرب المعولم.

إن ما نريد الحفاظ عليه هو الجانب الإيجابي من الهوية؛ وهذا يتطلب أن نستعيد ذاكرتنا ونراجع هويتنا، ونقوم جوانب الإيجاب والسلب فيها، حتى نخرج بخصوصية جديدة تخدم مصلحة الأمة وتحافظ على كيانها، من خلال إعادة بناء القوة البشرية، والتي هي أساس التقدم في مجالات الحياة كلّها، والقادرة على صون مقومات الأمة وتراثها وهويتها الخصوصية. (حوات، 2002، 162)

ولكي تمتلك الأمة العربية سلطة الإنتاج الثقافي، ينبغي ألا يغيب عنها قضية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقانية، وقضية المشاركة الشعبية الديمقراطية في إنتاج التنمية ذاتها، حتى تصبح العلاقة فيما بينها وقد تحوّلت الثقافة إلى مشروع تنموي..(سليمان، 2001، 27) وبغير ذلك لا يمكن أن يتحقّق أي تجديد أو (تطوير) لثقافتنا العربية، ولكي يكون لأمتنا موقعا فاعلا ومؤثرا - كما كانت - بين الأمم يمكّنها من التبادل الثقافي وبناء الحضارة الإنسانية الحديثة.

فحاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا، لا تقلّ عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بدّ منها لممارسة التحديث، ودخول عصر العولمة والتقانة؛ إننا بحاجة إلى الانخراط في عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين (وليس كمنفعلين / مستخدمين فحسب)، لأنّ الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروطان أكثر من أي وقت مضى، بمدى عمق عملية التحديث الجارية: "عملية الانخراط الواعي / النامي والمتجذّر، في عصر العلم والتقانة" (الجابري، 1998، 22) فلا يمكن للعولمة أن تكون نقيضا للهوية ولا بديلا عنها، في إطار التنوع الثقافي، إلا إذا أرادت الشعوب التخلّي عن هوياتها.. فكلّ جماعة أو أمة - مهما امتلكت من إمكانات متواضعة - تستطيع أن تحافظ على هويتها الثقافية من خلال خطط (سياسات) ثقافية لتنمية ثقافتها من جهة، وتنمية تبادلها الثقافي الخلاق مع الثقافات الأخرى / المتقدمة.

واستناداً إلى ما تقدّم، يمكن القول إنّ قيام ثقافة عربية تحافظ على هوية الأمة، وتنمّي ذاتها وتفتح على الثقافات الأخرى في عصر العولمة، لا بدّ يستند إلى الأمور التالية: (حسن، 1999، 74)

- 1 - فتح مركز قومي عربي للترجمة، ينقل للعرب روائع الثقافات والمعارف العالمية.
  - 2 - تشكيل منظومات ثقافية / قومية فاعلة، وتفعيل القائم منها وتطويره، بحيث تعمل هذه المنظمات على حماية الثقافة العربية وتطويرها، وحماية الحريات الأساسية للإنسان العربي.
  - 3 - تسهيل المرور والتنقّل بين الدول العربية، ولا سيّما للمتقنين والمنتجات الثقافية، وتخفيف الرقابة على تبادل المطبوعات.
  - 4 - إيجاد مركز قومي للتوثيق، وإحياء التراث وأهمّ النصوص الأدبية والعلمية، التي أنتجتها الحضارة العربية في فترات صعودها وازدهارها، وإعادة إنتاج المعارف بطريقة عقلانية.
  - 5 - إنشاء مجمع واحد للغة العربية والثقافة العربية، على نطاق الوطن العربي، ليقوم بتعريب المصطلحات الجديدة في التيارات المعرفية، حتى لا نفاجأ بعد سنوات بأنّ المصطلحات المستخدمة في المشرق العربي، تختلف عن تلك المستخدمة في مغربه..
- وهكذا نجد أنّ الحلّ ليس في التوقّع الانغلاق على الذات، كما أنّه ليس في الانفتاح المطلق للانغماس في الثقافات الأخرى؛ بل الحلّ هو التأسيس والتجدد بإحياء التراث وتطويره، ليكون للثقافة العربية هويتها ودورها المميّز في النهضة الحضارية العالمية المعاصرة.



## مراجع الفصل الخامس

- أبو أصعب، صالح وآخرين (2001) العولمة والهوية، منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن.
- الأسد، ناصر الدين (1997) الهوية والعولمة، موضوع الدورة الأولى، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.
- أمين، جلال (1998) العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (234)، بيروت.
- الأنصاري، محمد جابر (1998) العرب والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- باي، محمد (2000) العولمة والهويات الثقافية، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- بكار، عبد الكريم (2001) العولمة - طبيعتها ووسائلها وتحدياتها، دار الإعلام، عمان، الأردن.
- بلقزيز، عبد الإله (1998) العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، بيروت.
- التويجيري، عبد العزيز (1997) الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، منشورات الإيسيسكو.
- الجابري، محمد عابد (1998) العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات، ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حجازي، مصطفى (1998) حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت.
- حجازي، أحمد (2000) الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات النامية، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.

- حسن ، محمد صديق (2004) التربية وتحديات العولمة ، مجلة التربية ، العدد (128) ، الدوحة - قطر.
- حوات ، محمد علي (2002) العرب والعولمة - شجون الحاضر وغموض المستقبل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة.
- سليمان ، عدنان (2001) العولمة والمسألة الثقافية في الوطن العربي ، مجلّة دراسات إستراتيجية ، السنة الثانية ، العدد 2 ، بيروت.
- شارفان ، روبير (1999/1998) العولمة : البعد القانوني والسياسي ، ترجمة قاسم مقداد ، مجلّة الفكر السياسي ، السنة 2 ، العددان (4 و5) اتحاد الكتاب العرب ، دمشق
- الشيخ علي ، سمير (2002) العولمة ، مجلّة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، المجلّد 18 ، العدد (3).
- صقر ، تركي (1998) الإعلام العربي وتحديات العولمة ، وزارة الثقافة ، دمشق.
- الصوراني ، غازي (2002) العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل ، مجلّة دراسات إستراتيجية ، عمان.
- عتريسي ، طلال (1998) الهوية الثقافية في مواجهة العولمة ، مجلّة معلومات دولية ، العدد (58) دمشق.
- عدوان ، عاطف (2000) مستقبل الثقافة العربية في عصر العولمة ، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، تونس.
- كريم ، عزة (2002) آثار الإنترنت ، مجلّة التربية ، السنة 31 ، العدد (141) الدوحة.
- النشار ، مصطفى (1999) ضدّ العولمة ، دار قباء ، القاهرة.
- Gromyko , Anatoly Andrei (1997) New thinking As a Global Cultural System.
- من: العولمة والهوية ، موضوع الدورة الأولى ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط.
- Malttelart, A (1994) Linvention de la communication , coll , La Decouverte, Paris.

## الفصل السادس

### التربية والعولمة

- طبيعة التربية المعاصرة
- المؤسسات التربوية في مواجهة العولمة
- الأسرة في مواجهة العولمة
- المدرسة في مواجهة العولمة
- وسائل الإعلام في مواجهة العولمة
- التربية من أجل السلام في ظلّ العولمة
- وجهات النظر الموافقة
- وجهات النظر المعارضة
- وجهات النظر المعتدلة



## أولاً - طبيعة التربية المعاصرة

كانت التربية ولا تزال، العملية المنهجية التي يعتمدها المجتمع من أجل تربية أبنائه وتأهيلهم للحياة الحاضرة، وإعدادهم للمستقبل المجهول بكل ما يحمله من احتمالات تجديدية وتطويرية. فالفرد / الناشئ يستجيب للمؤثرات البيئية المختلفة، ويكون قيمه وعاداته من خلال التفاعل مع هذه المؤثرات، ويختار منها - بفعل العمل التربوي - ما يلبي دوافعه واهتماماته؛ وهنا يقوم الوسط الاجتماعي / الثقافي، بدور تربوي فاعل في تكوين سلوكيات الأفراد وقيمهم وطرائق تفكيرهم، ونظرتهم إلى ذواتهم والمحيطين بهم.

لقد كانت وظيفة التربية في الماضي، تقتصر على نقل الثقافة المرجوة والمستقرة نسبياً إلى الأجيال الجديدة، ويطلق على هذه الوظيفة: "الوظيفة المحافظة للتربية، والتي تقوم على نقل ثقافة الراشدين إلى الذين لم يرشدوا بعد.. أو نقل ثقافة الكبار إلى الصغار" لكن مع تطور المجتمع ورغبته في التقدم، وانتقاله من الوضع التقليدي / الجامد إلى الوضع العصري / المتحضر، ظهرت الحاجة الماسة إلى تعديل الدور الذي تقوم به التربية وتطويره، انطلاقاً من ضرورة أن تضطلع التربية بدور مهم في استحداث التغيير، وتسيير الحراك الاجتماعي. (دندش، 2004، 28) ولا سيما أن التربية تمثل النظام الرائد بين الأنظمة الأخرى في المجتمع (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) حيث يكون لها الفاعلية المؤثرة في تنمية هذه الأنظمة، والتي تنعكس - في المقابل - على تنمية دورها في التغيير والتطلع إلى التحديث المستمر..

وبناء على ذلك، تصبح التربية في العصر الحاضر، أداة لتنمية الموارد البشرية، فضلاً عن كونها أداة للتنمية الاجتماعية والثقافية، وتسهم في بناء الإنسان الجديد علمياً وخلقياً وسلوكياً، بالنظر لكونه هدف التربية وأداتها الرئيسة والفاعلة.. ومن هنا فقد أخذ دور التربية والتعليم يتعاظم يوماً بعد يوم، إلى أن احتل الأولوية والصدارة في عمليات البناء والإصلاح والتطوير، ولا سيما أن

المجتمع الذي لا ينطلق من دور التربية وأهميتها في تكوين العنصر البشري ، يظلّ عاجزاً عن أن يحقق انطلاقة الاجتماعية / الاقتصادية المنشودة.(الحيالي ، 2004 ، 94) وهكذا أصبحت القضية الأساسية التي تحرك أنظمة التربية الحديثة ، هي قضية بناء الإنسان " صناعة الإنسان " وتنميته علمياً وثقافياً ، وبما يتلاءم مع حتمية التغيير الاجتماعي المستمر ، والمتسارع في العصر الحاضر.

لقد اكتسبت عملية التغيير في التربية الحديثة أبعاداً جديدة ، تمثلت في سرعة التغيير وغزارته وكثافته ، حتى تكاد القدرة على التغيير المستمر والتلاؤم والابتكار ، تصبح من خصائص التربية الحديثة ، ومن دونها يفقد الإنسان إنسانيته. فالتغيير وما يحدث في العالم من تعديل في أوضاع البيئة والتربية والاقتصاد ، لا يلبث أن يفرض سلطانه على الجميع ، وهو قد يبدأ فكرة ومن ثمّ تصبح قانوناً يجب اتباعه ؛ ومسألة كهذه تتعلق بالصلة الوثيقة بين التربية والعمولة والتعليم ، وبين العمولة والتغيير. فالعمولة لها منطلقها الخاص ، وهي تفرض أن يقوم كل بلد من البلدان بخلق فرص نجاحه في الوضع الكوني الجديد ، إذا كان ذلك مقدراً له. (بن حنبور ، 2002 ، 9 - 11)

ولذلك ستظلّ التربية في عالمنا الراهن وفي عالم الغد ، من أبرز العوامل التي تسهم في عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة. كما أنّها ستبقى إحدى الأدوات الرئيسية التي يعول عليها في البناء الثقافي / الحضاري ، والركيزة الأساسية في إجراء التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، في مجتمعاتها من جهة ، ولمواجهة التحديات العولمية من جهة أخرى...

## ثانياً - المؤسسات التربوية في مواجهة العولمة

تكتسب الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام أهمية تربوية كبيرة ، كونها أساس قوة التحصين ، وحصن المواجهة المنيع ضد العولمة ؛ وهذا يتطلب إيلاء هذه المؤسسات الرعاية الكاملة ، ودعمها مادياً ومعنوياً ، لتمكّن من تحقيق التنشئة الاجتماعية والثقافية المنشودة ؛ فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية / التربوية الأولى التي تؤثر في الوجدان الثقافي والأخلاقي للأفراد من خلال ما ترسخه لديهم من

قيم ومبادئ أخلاقية عالية.. كما أن المدرسة هي المؤسسة التربوية المكتملة للأسرة، وأداة مهمة تعمل على إرساء أسس الثقافة الوطنية وترسيخها. (حوات، 2002، 223) ولا شك أن في حال تقصير هاتين المؤسستين عن تأدية دورهما التربوي، فإن أفراد المجتمع بوجه عام، والناشئة منه بوجه خاص، سيلجأون إلى مصادر إنتاج أخرى (معرفية / تربوية) قد لا تنسجم مع قيم المجتمع وهويته الخصوصية، ومن هذه المصادر وسائل الإعلام المختلفة.

## 1 - الأسرة:

الأسرة هي المحطة التربوية الأولى التي يتزود منها الفرد بالأسس التي تشكل النواة للملامح شخصيته المستقبلية، والتي يبني على أساسها قيمه وسلوكاته، بما يتيح له التكيف والتفاعل مع أبناء مجتمعه، وتكون بالتالي مصدر تكوين الهوية الوطنية والانتماء الإنساني.

ولذلك يقول المربي / جان بستالوتزي /: "إن الأسرة مصدر كل تربية صحية يتأثر بها الطفل". ويقول / جوهان هربرت / أيضاً: "إن كل تربية تبدأ من البيت، وكل تربية تعود إلى البيت". ففي ظل البيئة الأسرية، يبدأ الطفل بتكوين ذاته وتعرفه إلى نفسه، وفي هذه البيئة الاجتماعية، يتلقى الدروس الأولى عما يجب القيام به، وما لا يجب فعله (ناصر، 1989، 174)، وذلك من خلال الثقافة العامة ومنظومة القيم السائدة، والسلوكات المعبرة عنها، ويكون للوالدين الدور الرئيس في ذلك كله.

وبما أن السلوكات التي تكتسب من خلال التربية الأسرية، تعبر عن السمات الشخصية التي تكونت بفعل التنشئة الاجتماعية، فإنه من غير الممكن فصل أي سلوك عن جوانب السلوكات الأخرى في التكوين العام لهذه الشخصية، في إطار التوازن والتكامل الشخصي.

ولذلك ركّز علماء الاجتماع والتربية والمهتمون بدراسة السلوك الإنساني، الفردي والجماعي، على دور الأسرة في تعليم الأطفال الأسس السليمة لهذا السلوك، من خلال التعامل معهم في إطاره التربوي، لإكسابه وتثبيته. وهذا التركيز

ليس جديداً، وإن أعطي بعداً حديثاً يتوافق معه مفهوم السلوك وأبعاده المختلفة. فقد أرجع / كونفوشيوس / فيلسوف الصين الأول وحكيمها، فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة، نظراً لاختلال الأسرة وعجزها عن تلقين الأبناء معاني الفضيلة والحب المتبادل، والخير العام.

فالتحديات العولمية التي تواجه التربية الأسرية، تتمثل في كيفية تربية الأبناء في هذا المجتمع بمعطياته الجديدة، ومتطلبات التكيف الإيجابي معه، حيث يعيش الإنسان تحديات معاصرة قد تزول أمامها شخصيته إذا لم يكن مستعداً للتعامل معها؛ ومن أهمها كيفية التعامل مع الأبناء الذين يواجهون هذا العالم بتغييراته الكثيرة والسريعة، واختيار الأساليب التربوية المناسبة لهذه التغييرات.

ولذلك ينصح التربويون بضرورة إفساح المجال الكافي للطفل كي يبرز كوامن الإبداع ومعطيات الفطرة السليمة في شخصيته، لأن النمط التربوي الذي يطغى فيه تسلط الوالدين وانغلاقهما، لا يساعد الطفل في الانطلاق الفكري والتكيف مع خصائص المجتمع ومتطلباته العصرية، بل يكبله ويمنع تفتح شخصيته الإبداعية إلى ما يفيد مستقبله ومستقبل المجتمع. (عمارة، 2007) فثمة علاقة وثيقة ومباشرة، بين نمط الرعاية الأسرية ومعاملة الأبناء، وبين البناء الشخصي لهؤلاء الأبناء وسلوكياتهم الفردية والجماعية، حيث تسهم الأسرة في تعليمهم اللغة والتقاليد والعادات والقيم، التي ينشأون عليها ويلتزمون بها في حياتهم الآنية والمستقبلية.

فالمطلوب ليس اعتراف الناس بهذه الأصول والقيم فحسب، وإنما تربية الناشئة عليها وإبراز نماذج وقدرات تتجسد في حياتها وسلوكياتها. ولذلك لا بد من تنظيم ردود الأفعال تجاه المتغيرات السريعة التي أخذت تجتاح شبابنا، وتهدد قيمنا ومصالحنا ومستقبلنا.. (بكار، 2001، 105) ولا سيما أنه في ظل العولمة، تتقلص سلطة الدولة والأسرة والمجتمع، وتتمدد سلطة المال ويتسع نفوذها، مع سلطة الشهوات والمتع، والمصالح الفردية / الخاصة.

وهذا يتطلب من الأسرة أن تفعل دورها التربوي أمام الروافد التربوية الأخرى، ولا سيما وسائل الاتصال والإعلام وتقاناتها المختلفة، والتي تحاول العولمة توظيفها لخدمة أهدافها.



## 2 - المدرسة :

تعرف التربية بوجه عام، بأنها إعداد الأفراد / المواطنين للعيش في مجتمعهم، وذلك من خلال تزويدهم بالمعارف والخبرات، وإكسابهم المهارات والسلوكيات اللازمة للتكيف والتفاعل والإنتاج.. وهذا يعني أن التربية عملية اجتماعية من حيث المنطلق والهدف، حيث تعبر عن طبيعة المجتمع الذي أنتجها، وتعمل على تحقيق شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، المتجددة في هذا المجتمع.

يقول إميل دوركهايم: "إن التربية تعمل على خلق مجموعة من الحالات الجسدية والأخلاقية والعقلية، عند الفرد وتنميتها؛ وهي الحالات التي يتطلبها المجتمع بوصفه كلاً متكاملًا، والتي يقتضيها الوسط الاجتماعي الخاص الذي يعيش فيه الفرد". وهذا يعني أن التربية عملية اجتماعية من حيث المنطلق والهدف.

وتعرف المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية / تربوية، أوجدها المجتمع وأوكل إليها تربية أبنائه وفق مواصفات معينة، تتناسب مع طبيعة المجتمع وتوجهاته الحالية والمستقبلية. فالمدرسة تقوم بدور مهم في تقوية الأساسات التي تضعها الأسرة لبناء شخصية الإنسان، وإتمام بنائها عبر المراحل الدراسية المتعاقبة، ومن خلال النظام التربوي العام، بما فيه من الأساليب الإدارية والمضمونات المناهجية، والطرائق التعليمية، وغير ذلك من الوسائل التربوية التي تتكامل فيما بينها، لإنجاز عملية بناء شخصيات الأفراد، فكرياً وسلوكياً.

وهذا يعني أن المدرسة تمثل بيئة اجتماعية ووسطاً ثقافياً له أهدافه وتقاليده، وله فلسفته وقوانينه، التي وضعت بما يتفق مع ثقافة المجتمع الكبير وأهدافه وفلسفته، والتي تعد جزءاً منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به، بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (القحطاني، 1418هـ/1996م، 75) ووظيفة التربية المدرسية بالتالي، تحقيق التواصل الفكري بين أبناء المجتمع، بما يؤدي إلى وحدة المجتمع وتماسكه.

وانطلاقاً من ذلك، فإن المسؤوليات الأساسية للتربية المدرسية تكمن في تمكين الإنسان / الفرد من فهم طبيعة المواقف والمشكلات التي يواجهها، على الصعيدين: الفردي والاجتماعي، وإعداده بالتالي للتكيف مع العصر الحاضر

واستشراف آفاق المستقبل. أمّا في عصر العولمة، فإنّ الحاجة ماسّة إلى تربية تحفظ للأمة هويتها وتميّزها، تربية تنتقل بها من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية.. في زمن التلوّث الفكري والسمعي والبصري والمائي والهوائي؛ تربية تبني قنوات التغيير من التزامن إلى الزمن المرن، ومن التركيز الجغرافي إلى الانتشار، ومن ديمقراطية التمثيل الشمولي إلى المشاركة الشعبية، ومن التخطيط الجزئي إلى التخطيط الكلي (مدكور، 2000، 169).

إنّها التربية التي تخرج النظام التربوي من الحيز الضيق في البحث النظري والخبرة الشخصية، إلى التوسع في الإفادة من معطيات التجارب العصرية، التي تتناسب مع أصالة الأمة وبناء حاضرها ومستقبلها، بحيث تكون أكثر قدرة على التعامل مع حركة العولمة وتحدياتها.

لقد غيرت العولمة، وعلى نحو كبير، إحدى الوظائف التقليدية للمؤسسات التربوية، وهو الإعداد للعمل، بحيث أُجبرت هذه المؤسسات اليوم على إعادة النظر في هذه الوظيفة وسبل تحقيقها، مقابل ما يحدث من تغيير في الطلب على الوظيفة والمتطلّبات المهنية والشخصية لكل وظيفة ((Burbules, 2000, 20)). وهذا يعني أن تمتلك الحركة التربوية / التعليمية سمات الحيوية والنشاط، وتدفعها إلى الإبداع والإنجاز الجيد من الثقة بالنفس والطموح إلى بناء المستقبل الأفضل، بحيث يكون من أهم مخرجاتها بناء الإنسان الحرّ المثقف الذي يتمتع بالنضج العام في مستوياته المختلفة (الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية والروحية)، الإنسان المؤمن الواعي القادر على البناء والعطاء، في إطار من وضوح الرؤيا وتحقيق الهدف المرجو ضمن المسؤولية الهادفة.

إنّ ما أفرزته الثورة المعرفية والتكنولوجية من تحديات واجهت التربية والتعليم، في ظلّ العولمة، وضعت أمام المؤسسات التربوية مهمّات جمّة، ولا سيّما في مجال تقديم تعليم ذي كفاءة (جودة) يتناول النظام التربوي بعناصره المختلفة، من التخطيط إلى مضمون التعليم وطرائقه ووسائله. فمهما بلغت كفاءة المعلم، فلا يكتمل الأثر أو تتحقّق الأهداف إلّا بالتطوّر النوعي لعملية التعليم والتعلّم، أي تحقيق الجودة الشاملة في التعليم. (فادن، 2003، 7)

إنّ العملية التربوية في ظلّ العولمة والمعلوماتية، لا تستهدف حفظ المعلومات وتذكّرها، لأنّ التكنولوجيا كفيلة بذلك، ولكنّ العملية التربوية تدور أساساً، حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق التدريس، كالفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير، وتوظيف العمليات العقلية كالتصنيف والتبويب والتأمل والنقد، ودلالات الزمان والمكان، واكتساب روح المغامرة واحتمال الصواب والخطأ، وحلّ المشكلات وتصميم البدائل.

وهذا يتطلّب من النظام التربوي / المدرسي أن يقدم للمتعلّم تدريباً على المرونة وسرعة الاستجابة للتطوّرات المحلية والإقليمية والعالمية. ولذلك لا بدّ من التركيز على النظام المنهجي في التعامل مع التغيير المقصود أو المفاجئ.. وتزويد الأفراد / المتعلمين بمهارات التعلّم الذاتي لاكتساب المعارف المتجدّدة، وتوظيفها بسرعة، والاستجابة الفاعلة للمستجدّات والتغيّرات الطارئة في المحيط الشخصي والاجتماعي.

إنّ الثقافة التربوية المطلوبة في زمن العولمة، لا بدّ أن تجدد النظام التربوي وفق معطيات العلم الحديث، وبما يضمن حلّ المشكلات التربوية وتجويد التعليم كما وكيفا. فالتركيز على تربية الناشئة القادرين على المبادرة والاستقلالية وتحمل المسؤولية، أمر لا بدّ منه، من خلال تبني استراتيجيات تربوية / ثقافية، تؤدّي إلى نشر الوعي الثقافي والتفكير العلمي، في مواجهة تحديات العولمة والدخول في العصر العالمي الجديد بثقة وثبات.

وضمن هذه الرؤية، فقد نبّه (دينيس فيرنا - Denis Verna) إلى أنّ عولمة التربية، تطرح معها الكثير من القضايا الاجتماعية والأخلاقية، وأنّها تميل إلى تفضيل قيم السوق العالمية على حساب القيم الثقافية المحلية (Verna, 2000, 41). ولا بدّ للقائمين على تصميم المناهج الدراسية، من وضع تصوّر للمعلومات والمعارف والمهارات، التي يجب أن تتوافر للمتعلّم، مع التأكيد على الاهتمام بالقيم الثابتة التي تؤصّل ذاته، وتبرز هويته وتحافظ على كينونته..فالتصوّر الصحيح لما يملأ العقل والوجدان، يمكن أن يبشّر بمواصفات الإنسان الذي ينبغي على المناهج الدراسية أن تعدّه لمواجهة تحديات العولمة.

وبما أنّ العولمة شملت وسائل نقل الأفكار المتعلقة بمجالات الحياة كافة، وبسلوك الإنسان، ضمن منظومة معلوماتية، فلم يعد ثمة مجال للانغلاق أو العزلة الحضارية بمفهومها الواسع. فالأفكار تفتحم الحواجز وتتجاوز الحدود المادية والمعنوية، ولذلك فالعزلة عن المعرفة قد تكون أمراً مستحيلاً، ولا بدّ من الاصطدام الحضاري الإيجابي، الذي يؤدي إلى حوار يوصل إلى درجة عالية من الشفافية، وبلورة العديد من المفاهيم والقيم الجديدة.. ومن ثم اقتباس أو أخذ المعقول منها وترك ما يخالفه.. (محاسنة، 2003، 278) ولرفع مستوى الاستفادة من العلوم والمعارف التي تحتضنها العولمة، فلا بدّ من رفع قدرة الكفاءة التقنية للاستفادة من الكم المعلوماتي الهائل، المتوافر في وسائل العولمة بكفاءة ويسر وفاعلية.

ولا شك أنّ ذلك يحتاج إلى معلّم يستند في عمله وسلوكه، إلى قاعدة فكرية متينة وعقيدة إيمانية قوية، ويحض على العلم والعمل والأخلاق. وذلك انطلاقاً من إدراكه أهمية المهنة التي يمارسها، وقدسية رسالتها والارتقاء بها. وأن يدرك، ومن خلال نظرة نظمية / منهجية وعلمية متطورة، موقعه وأهمية دوره في عصر العولمة والانفتاح العلمي والثقافي. عصر ثورة المعلوماتية وتقنيات الاتصال المتطورة، لم يعد المصدر الوحيد الذي يتلقّى منه المتعلّم المعارف والاتجاهات، بل إنّ هناك تأثيراً عميقاً وشديداً لبعض وسائل الإعلام والاتصال، كالحاسب والإنترنت والتلفزيون وغيرها من الوسائل العصرية التي تحتم عليه معرفتها وتوظيفها في عمله التربوي / التعليمي، كمصادر أساسية للمعارف والعلوم المختلفة.

وإذا كانت ظاهرة العولمة أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله، أو الاستسلام له، فإنّ هذه المعطيات / الخصائص، تطرح أمام التربية مهمات عديدة وكبيرة، تستطيع أن تبرهن من خلالها، عن قدرتها على الاستفادة من إيجابيات ظاهرة العولمة، في مواجهة العولمة ذاتها وتجنّب سلبياتها وأضرارها، على الفرد والمجتمع. فتكون الوظيفة الرئيسة للتربية والتعليم، هي تمكين الأفراد من التكيف مع التغير المستمر، بحيث يصبح الإنسان قادراً على رؤية متطلبات المستقبل وتحدياته، وتصوير التنظيم الاجتماعي والاقتصادي المناسب لمواجهتها.

ومن خلال تجسيد علاقة المواطن بمجتمعه (وطنه) من جهة، وبسلطته السياسية (الدولة) من جهة أخرى، ينتج عنه المواطن الذي يعتز بانتمائه الوطني، والعمل على رفعة الوطن وإعلاء شأنه، في مواجهة الاجتياح العولمي، والتمسك بالهوية الاجتماعية والثقافية بجوانبها (الفكرية والقيمية والتاريخية).

### 3 - الإعلام:

كان الدور الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية، يستند في الماضي إلى المؤسسات التربوية الأساسية في المجتمع، والمتمثلة بالأسرة والمدرسة، حيث تعمل كل منهما على غرس قيم المجتمع وثقافته في نفوس الأجيال المتعاقبة. ولكن هذا الدور القوي / المؤثر، بدأ يضعف حينما أخذت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تغزو حياة معظم أفراد المجتمع، كبارهم وصغارهم، وبدأنا نلاحظ استخدام هذه الوسائل لدرجة كبيرة، ولا سيما ضمن الجيل الناشئ والشباب. وقد ولد هذا التزايد في الاستخدام أنماطاً ثقافية جديدة وسلوكيات ارتبطت بها، بحيث لم تعد طرائق التنشئة الاجتماعية وقيمها كما كانت قبل حدوث هذه الثورة في الاتصالات.

وتعدّ وسائل الإعلام في العصر الحاضر، من الوسائل التربوية / التثقيفية المهمة التي تحظى بالبحوث والدراسات الخاصة، بالنظر لما تتمتع به من قوة التأثير غير المباشر الذي تمارسه على المتلقين، ولا سيما جمهور الأطفال والناشئة، على جانب التأثير التربوي المباشر الذي تمارسه المؤسسات التربوية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والنوادي والجمعيات المختلفة. ولذلك تكمن أهمية وسائل الإعلام: المقروءة والمسموعة والمرئية، أو كما تسمى (وسائل الاتصال الجماهيرية)، في كونها واحدة من أقوى الأدوات في تشكيل أفكار الأفراد واتجاهاتهم، من خلال نشر وترسيخ بعض القيم والمعايير الاجتماعية والإنسانية.

كما أنّ هذه الوسائل، يمكن أن تكون مساعداً وناصحاً ومعلماً في عملية تثقيف الجيل الناشئ الذي يحاول أن يعيش تجربة معينة من المعرفة، وأن يكتشف الأشياء القريبة منه والبعيدة، وأن يتعرّف الحياة والعلاقات الإنسانية، فيجد ما يعنيه في هذه العملية. (مجموعة باحثين، 1990، 3) وهكذا تسهم وسائل الإعلام في

تحقيق النمو الفكري والاجتماعي للفرد، وتوافقه الثقافي والارتقاء به إلى مستوى الرأي العام.

ولذلك فثمة فرق بين التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات التربوية المحددة، كالأسرة والمدرسة، والتنشئة الاجتماعية التي تتحقق بصورة أوسع وتمس المجتمع بكامله، كما هي الحال في وسائل الإعلام، ولا سيما المذياع والتلفزيون؛ إضافة إلى الوسائل الحديثة التي أفرزتها التكنولوجيا العولمية، من تفرعات الحاسب والإنترنت. وذلك لتمتع هذه الوسائل بطبيعة جذابة، وقدرة متميزة على نقل المعلومات والخبرات والمواقف، عبر الأخبار والأحداث والشخصيات، بطرائق تستميل الجمهور المتلقي، وتوفر له فرص الترويح والاستمتاع والحصول على الفائدة المرجوة.

وإذا كان من الوظائف الأساسية للإعلام والاتصال، العمل على نشر الأفكار الأصيلة والمستحدثة، فإنه من الواجب التأكيد على القيم الأصيلة، ومناقشة القيم المستحدثة التي تفرضها طبيعة التغيرات العلمية والمعرفية، في عالم يتسم بالتغيرات المتسارعة في ظل عولمة العالم ومحاوله جعله قرية صغيرة يسودها نموذج واحد من الحياة الاجتماعية والثقافية. فتكون وسائل الإعلام المختلفة، ممثلاً حقيقياً للمجتمع، تعكس صورته الحقيقية وقيمه واتجاهاته الإيجابية من جهة، وتعبّر عن طموحات المواطنين وآمالهم في هذا العالم المتغير من جهة أخرى، وبذلك يعبر الإعلام عن إرادات الناس واختياراتهم في ظل النظام العولمي.

وبذلك تستطيع وسائل الإعلام أن تعزز قيم: التشارك والتسامح، واحترام شخصية الفرد والإيمان بقدراته، والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام حرية الرأي والرأي الآخر.. وبذلك يؤدي الإعلام دوراً كبيراً ومهماً في عملية التأصيل والتغيير، وفي التأثير الإيجابي على سلوكيات الأفراد / الناشئين، ويكون بالتالي أداة فاعلة في توجيه الرأي العام توجيهاً سليماً، وفي صياغة العلاقات الاجتماعية الصحيحة التي تضمن التفاعل البناء بين أبناء المجتمع. (أبو ضهير، 2007) من خلال ما تقدمه من البرامج المتنوعة للأطفال والفتيان، بحيث يستطيعون التفاعل معها ويستوعبون تطبيقاتها في حياتهم الخاصة والعامة.

لقد صار استيعاب المعارف التي تتراكم وتتغير بسرعة فائقة في هذا العصر، مشكلة لا تستطيع معها أساليب التعليم والتعلم المدرسية (التقليدية) أن تواكبها وتوفي بمتطلباتها. ولذلك أصبحت التربية التي تعتمد على (التعلم الذاتي) وأيضاً (التثقيف الذاتي) من المقومات الأساسية والضرورية لتمكين الناشئة من الاستمرار في عمليات التعلم والتثقيف اعتماداً على أنفسهم، وعلى دوافعهم الداخلية للبحث والاستكشاف في مصادر المعلومات المختلفة، ومنها وسائل الإعلام والاتصال.

وهذا يتطلب من الإعلام أن يكون صادقاً فيما يبث ويرسل، وفعالاً في عملية التنمية التربوية والاجتماعية، من خلال إقامة الندوات والحوارات حول مفهوم العولمة ومظاهرها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، وكيفية التعامل معها. وتقديم البرامج الثقافية والاجتماعية البديلة عن تلك البرامج التي توجه خصيصاً للأطفال والشباب، والتي تحمل في طياتها تأثيرات العولمة على التفكير والسلوك، الفردي والجمعي، بما يحمي النفوس والعقول من التلوث الفكري الذي يؤدي إلى استلاب الهوية الثقافية والاجتماعية. فيكون المتلقي في هذه البرامج الحوارية عضواً إيجابياً، مشاركاً نشطاً في عملية الاتصال، وليس متلقياً فحسب للمعلومات والأفكار، ومنفعلاً بالمواقف والأحداث.

ويتم ذلك من خلال تطوير وسائل الإعلام شكلاً ومضموناً، بحيث تقدم الأعمال الراقية التي تحمل رسائل تحاطب الناشئة، وتحثهم على الابتعاد عن الأفكار الخاطئة والسلوكيات المنحرفة، ولا سيما جرائم الإرهاب والعنف.. التي تعمق الرغبة في تبني الأفكار المتطرفة.

ولا بد من التنويه أخيراً، إلى مؤسسات المجتمع المدني (النوادي والجمعيات الثقافية) للأطفال والشباب والكبار، والتي يمكن أن تسهم في نشر الوعي والتوعية بثقافة العولمة وأبعادها الاجتماعية والإنسانية، وتقديم ثقافة بديلة من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة، تتناسب مع المستوى الفكري والاجتماعي للشريحة العمرية التي تتوجه إليها.

## ثالثاً - التربية من أجل السلام في عصر العولمة

إن مصطلح (تربية السلام) أو (التربية من أجل السلام) هو مصطلح حديث، وقد تناوله بالتفصيل عدد من الباحثين، ومن وجهات نظر متعددة، حيث جاء التوضيح كإشارة إلى تصور واسع يتضمن مجالات عديدة وراقية.

لقد أكدت وجهات النظر هذه، أهمية استخدام الكلمة الأصلية، الجوهرية، وهي "السلام" للدلالة على القيمة الأساسية. أما صيغة مصطلح "تربية السلام" فما زالت موضع جدل بين العديد من الناس، حتى أن بعض الاستجابات نشير إلى استمرارية هذا الجدل، ولا سيما حول معالجة وضع كهذا..

فبينما يتجنب أحد ما استخدام مصطلح "تربية السلام" ليأخذ ببرامج التربية الخاصة أو المتقاربة "مقتنعاً بأنها أكثر سهولة، فإن أحداً آخر يصر على استخدام مصطلح "تربية السلام"، على أمل الوصول إلى الوضع المناسب، خطوة بخطوة، حيث كلمات مثل: السلام أو تربية السلام، تكون أكثر إقناعاً عموماً. ومن هنا ظهرت وجهات نظر ثلاث، حول هذا الموضوع.

### 1 - وجهات النظر الموافقة:

يقول / روبرت سيلاخ /: أفضل تربية السلام، وأعتقد أن السلام قيمة سامية، ولذلك فأنا ضدّ التحدّث عن العدالة والسلام، كل على حدة، لأنّ السلام بالنسبة لي يتضمّن العدالة. ويوافقه على ذلك / بيتي ريدن / بقوله: أفضل مصطلح تربية السلام، لأنّه بالنسبة لي يغطّي على كلّ من التربية "التربية والهيمنة"، والمجالات الواسعة لتربية العولمة "؛ فإذا أخذنا بتربية السلام، فإنّها ستكون القوّة الكامنة لتحقيق النموذج المعبر عن التربية التي نحتاجها في عصر الذرة، العصر النووي الكوني، والعصر العولمي.

ويقول / توه سوي هيد / في المنحى ذاته: أنا شخصياً، أفضل (تربية السلام) أي المصطلح الذي يكون السلام متضمناً فيه، لأنّ السلام - كما أعتقد - كلمة حاسمة جداً في المعجم الإنساني. أمّا / نيكول يونغ / فإنه مع تأييده لصيغة السلام، يتحفّظ على علاقة التربية بالسلام، فيقول: أنا أحبّ كلمة "سلام" أو دراسات السلام "أكثر من تربية السلام، مع التحفّظ من أنّ كلمة "سلام" يمكن



أن تتضمن (العولمة أو نزع السلاح). ولذلك فإن السلام - كما أعتقد - هو المصطلح المركزي، والهام جداً..

أما في الولايات المتحدة الأميركية، فإنه على الرغم من دعوات تسابق التسلح وحرب النجوم، والدرع الصاروخية، ومحاربة الإرهاب، وغيرها من معطيات نظام القطب الواحد، أو ما يسمونه "النظام العالمي الجديد" والذي تروج له العولمة الأميركية ومؤيديها، فإن ثمة وجهات نظر وآراء مغايرة لهذه السياسة، يبديها مفكرون وتربويون، حيث يعبرون من خلالها عن ضرورة الأخذ بمصطلح "تربية السلام"، على أن التربية هي الوسيلة الأكثر قدرة على خلق أناس يستطيعون تحسين الواقع البشري، في إطار العدالة والمساواة، وانتفاء كل مظاهر العدوان وأشكال التمييز.

يقول / آلان مارييس / : هنا في الولايات المتحدة، نخصّ التربويين بالمسؤولية الاجتماعية، فهم يستطيعون تماماً تعزيز مصطلح "تربية السلام" ولكنهم قرروا - من حيث التكتيك - أن يستخدموا عبارة "تربية العصر النووي"، لأنهم يدركون أننا نعيش الآن عصراً نووياً فعلاً.. ولذلك فنحن بحاجة لأن نفهم جوانب العصر، ونفكر بشأنها؛ فهذه الفترة من الأمن العالمي مختلفة جداً عن أية فترة أخرى.

ويتابع / مارييس / متحفظاً ومحذراً من الوضع القائم في العالم عامة، وفي الولايات المتحدة خاصة؛ يقول على سبيل المثال: إن الناس الآن، لديهم القدرة على تدمير أنفسهم، وضمن هذا السياق يروجون لمصطلح "تربية العصر النووي". ولكن ثمة أشياء وأموراً أساسية، أكثر أهمية فيما يتعلق بنا، هي تلك التي تروج لتربية السلام، وهي التي يجب أن نعلم. ولذلك فأنا أشعر بقوة أن خيارهم الاصطلاحي هذا، هو خيار خاطيء.

ويعبر / مارييس / عن رأيه بتأييد مصطلح "تربية السلام" تأييداً واضحاً منتقداً أولئك الذين يواربون أو يتهربون من إظهار الحقيقة، فيقول: بما أنني واحد من أولئك المتخصصين (التربويين)، فأنا أنتقد مصطلحهم (تربية العصر النووي) وأحاول أن أحولهم إلى مصطلح "تربية السلام". فأنا أشعر - من حيث المبدأ - بأن دراسة "تربية العصر النووي" تشعر وكأنك شخص لديه علة (مرض

السرطان) وتمضي ما بقي من حياتك في التعامل مع هذا المرض السرطاني. بينما تتحدث "تربية السلام" عن إمكانيات الإنسان في أن يحب الآخرين، (يهتم بالآخرين) وبالتالي يهتم بهذا الكوكب..إنها تُرسم عبر المشاعر العميقة من أجل العدالة الاجتماعية التي تترسخ في نفسية الإنسان.

ومن هنا، أعتقد أن استخدام مصطلح "تربية العصر النووي" هو للتركيز على الوجوه السيئة، بينما تركز "تربية السلام" على الجوانب الإيجابية في شخصية الإنسان. ولذلك فأنا أفضل هذا المصطلح بالإطلاق، على الرغم من أنه ما زال مصطلحاً جديلاً.

## 2 - وجهات النظر المعارضة:

إذا كان ثمة وجهات نظر تؤيد مصطلح "تربية السلام"، فإن ثمة وجهات نظر تحليلية أخرى تعارض هذا المصطلح في الوقت الراهن، حيث ترى أنه غير قابل للتعميم الآن، ولا يلقي الاستجابة الإيجابية من قبل جهات متعددة، بالنظر لوجود إشكالات كثيرة تعوق تحقيق السلام، كالعنف والتسلح والعدوان والتسلح.. ويمكن أن يكون إجراء "تربية السلام" أشد منها خطورة، إذا لم تهيأ له المناخات المناسبة، للقبول والتعميم.

يقول / دافيس كيكس / : إن الناس في إنكلترا، يجدون أن مصطلحي (تربية العوامة والدراسات العالمية) هما أقل وطأة من "تربية السلام"، لأن أيًا من المصطلحين لا يرفع صوتاً (تدميراً) كتربية السلام. وبالتأكيد فإن المشروع الذي أعنيه ب (دراسات عالمية) يتضمن ما بين (8 - 13) مشروعاً، ويأخذ حيزاً أكبر من الأشياء التي يمكن وضعها تحت عنوان "تربية السلام". ولذلك فأنا أعتقد أن المرء يستطيع أن يساوي بين نتائج (دراسات السلام) ومنعكساتها تحت عنوان (تربية العوامة).

والسؤال: أيّ تدمير تحمله "تربية السلام" إذا لم يكن ثمة من لا يريد السلام؟ أو لا يؤمن بإمكانية تحقيق السلام العالمي، طالما تتصارع المواقف والمصالح السياسية والاقتصادية؟

يجيب عن ذلك / توم رودريك / بقوله: نحن لا نتحدث عن "تربية السلام"، فثمة مشكلات تنطوي عليها لأسباب سياسية، ولذلك فإن الناس يهاجمونها.. أعتقد أن لا أحد يريد الحرب، وهكذا فيما يتعلق بنا، ونقول: إننا نضع "تربية السلام" للتمييز عما يمكن أن يقابلها من فعل. ولكن يبدو لي - ولو بادعاء بسيط - أنني أستطيع رؤية مصطلح "الأخوة الإنسانية" هو الأفضل.

ويوافق على ذلك / ريتشارد يارود /، ويرى أن بعض الناس يذهبون عن قصد، بعيداً جداً عن مصطلح "السلام" لأنه يقترن بالسياسة، بينما يشعر بعضهم الآخر أن المرء لا يستحق القلق، من أجل الاندفاع إلى ذلك كله.. ومن الأفضل أن يستبدل المصطلح تماماً. ولكن / يارود / يستدرك موقفه المتشجع هذا، ويخفف من حدة "السلام" الذي يروج له معارضو السلام العالمي، فيقول: "أعتقد على أية حال، أنه من الأهمية بمكان أن نقرب من مصطلح "السلام"، لأن أهميته - كما أرى - تأتي من كونك تستطيع أن تعرف معناه أكثر من أي أمر آخر.."

والسؤال، كيف يمكن إذن، وفي ظلّ أوضاع كهذه، ومبدئيات أيديولوجية كهذه يصعب تغييرها أو تعديلها، إقناع الناس، وفي مقدمتهم التربويين، بفكرة "تربية السلام"؟ أي بتربية تسعى إلى تحقيق أهداف السلم العالمي، وما زال بعضهم يؤمن بسيادة الأقوى، وسيادة قيم ومواقف خاصة، على حساب سيادة الآخرين وحقوقهم السياسية والإنسانية؟!؟

### 3 - وجهات النظر المعتدلة:

يبدو أن حدة مصطلح "تربية السلام" وحساسيته، جعلت بعض المفكرين والتربويين، وحتى بعض السياسيين، يتبنون مواقف معتدلة تجاهه، إذ لم يستطيعوا أن يؤيدوا أو يعارضوا، بالنظر لعدم وضوح أسس "تربية السلام" ومنطلقاتها وأهدافها. وبالتالي تحديد سبل تحقيق هذه الأهداف على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، لأن مفهوم "السلام" يتضمن التعميم والتشميل، العادل والمتكافئ..!

يميل / توماس دافيرن / إلى استخدام عبارة "السلام ودراسات النظام العالمي"، ويجد أنها أكثر وضوحاً، كشكل من أشكال المصطلح الإجرائي.

فمصطلح " النظام العالمي " استخدم في نهاية القرن العشرين ، والآن يربط الإنسان بنتائج جيدة (نتائج بيئية ، تصور فكرة المجتمع الكوني..) وغير ذلك من نتائج السلام. وهذا يتطابق ، إلى حد بعيد ، مع ما يراه / هنريك جيريتسمان / بوجه عام ، حيث يقول : نحن نتحدث عن التربية كمفهوم للتعلّم ، بناء على المشكلات العالمية ومنعكساتها ، مقسّمة إلى أسئلة عن (الحرب ، السلم ، التطور وتحت التطور ، وتلوّث البيئة وحمايتها..). ويعتقد أنّ إنجاز هذه الأمور مجتمعة ، يؤدي إلى تحقيق السلام بصورة ما ، قد تكون مقبولة عالمياً.

لكنّ / كالينا كارسيان / ترى أنّه من الممكن أن نتحدّث أيضاً ، في هذا المجال ، عن علاقة القانون الدولي كمثل ، كونه جزءاً من " تربية السلام " . بينما ترى / كاتيل كانيت / أنّه من الأفضل أن نأخذ بمصطلح " التربية من أجل السلام " أو " القانون وحرية الإنسان " . كما ترى / أليس كولينا / إمكانية الأخذ بالمصطلحين : " التربية للتأهيل الاجتماعي " أو " التربية للعوّلة ، أي التربية للمواطنة العالمية .. " .

ومن هذا المنطلق أيضاً ، يفضّل / جيرالد ماسيتش / مصطلح : " التربية من أجل علاقات عالمية " . ويوافق على ذلك / جيمي كاليجا / لاعتقاده بأنّ مصطلحي : " تربية نزع السلاح ، وتربية السلام " يمكن أن يكونا تحت عنوان واحد ، هو العنوان الذي يمكن أن يقال عنه " التربية العالمية " . ولذلك يقول : نحن نميل إلى تسمية برنامجنا التربوي ، برنامج " التربية العالمية " ، وعندها تكون " دراسات السلام " متضمنة في التربية العالمية .

وفي الإطار ذاته ، يفضّل / تيري كارسون / أن يكون المصطلح هو " التربية من أجل السلام " أو " التربية من أجل مستقبل سلمي " . ويرى أنّ هذين المصطلحين هما أكثر إيجابية في مضموناتهما من " تربية السلام " .

إنّ وجهات النظر السابقة ، تؤكّد أنّ مصطلح " تربية السلام " ما زال مصطلحاً جدلياً . ولذلك يذهب / بريسكيلا بروتزمان / إلى أبعد من ذلك ، ليدخل في العمق الذاتي / الوجداني لتربية الإنسان ، فيقول : أحبّ دائماً مصطلح (الوعي) ، فنحن نستخدم "وعي الانحراف " وأنا أحبّ مصطلح "وعي العوّلة " أيضاً . وهكذا نبدأ برؤية أنفسنا كجزء من كل...!

واستناداً إلى ما تقدّم، يمكن القول: إنّ الآراء المختلفة حول مصطلح "تربية السلام" ما زالت مجرد مفهومات عامّة لم تتبلور بعد، كما هي الحال في مصطلح "العولمة"، ذلك أنّ كلاّ منهما ما زال مصطلحاً قابلاً للنقاش، ولم يحسم الجدل فيه؛ وبالتالي فإنّ هذا الجدل يعكس الواقع العالمي الذي تتجاوزه تيارات سياسية وثقافية مختلفة، وإنّ بدا هذا الواقع يسير باتجاه التكيّف مع نظام واحد. ولذلك فلا بدّ من إجراء دراسات أكثر تعمقاً وشمولية، بحيث يمكن الوصول إلى صيغة مقبولة لمصطلح "تربية السلام" لدى المجتمعات المختلفة، ويتناسب مع ما يتوافر لها من معطيات، وما يدخل في خصوصياتها الثقافية والتاريخية. وقد يكون من المناسب أيضاً، وضع قواسم مشتركة لتربية "سلام عالمي" في المناهج التربوية، تتبنّاها منظمّة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) في إطار الأمم المتحدة، وتشرف على تنفيذها، بحيث تستطيع التربية أن تحقّق أهدافها في إرساء قواعد عامة للعدالة الإنسانية، والتعايش السلمي العالمي.

## مراجع الفصل السادس

- بكار، عبد الكريم (2001) العولمة - طبيعتها ووسائلها وتحدياتها، دار الإعلام، عمّان - الأردن.
- بن حنبور، عبد العزيز (2004) التربية والتعليم جسر المستقبل، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.
- حسن، محمد صديق محمد (2004) التربية وتحديات العولمة، مجلّة التربية، العدد (128) الدوحة - قطر.
- حوات، محمد علي (2002) العرب والعولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الحياي، سعدون رشيد (2004) نحو رؤية جديدة للتربية والتعليم في ضوء مطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلّة التربية، العدد (148) الدوحة.
- دندش، فايز مراد (2004) في أصول التربية، دار الوفاء، الإسكندرية.
- سالم، محمد (2003) النظم التربوية العربية تتفاعل مع العولمة لكن ظاهرياً، ندوة العولمة وأولويات التربية، مجلّة المعرفة، العدد (116) وزارة الثقافة، دمشق.
- فادن، كوثر جميل (2003) مناهج التعليم في ظلّ العولمة، المنشاوي للدراسات والبحوث، القاهرة.
- محاسنه، عادل محمد (2003) العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلّة التربية، العدد (144) الدوحة - قطر.
- مجموعة باحثين (1990) التلفزيون والأطفال، ترجمة: أديب خضور، دمشق.
- مذكور، علي أحمد (2000) التعليم العالي في الوطن العربي - الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- Burbules, N (2000) Globalization and Education: Critical Perspectives, Rutledge, New York.
- Verna, Denis(2000) Indigenous People, Globalization and Education, Making Connections, Alberta Journal of Education Research; V46,N1.

## الفصل السادس

### في رحاب العولمة

- مقدمة
- صراع العولمات
- الثائرون ضدّ العولمة
- نخبة قيادة العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية
- حقوق الإنسان في ظلّ العولمة
- هل نحن حقاً نعيش في عالم جديد ؟





## مقدمة

لا أحد ينكر أن العولمة أصبحت ظاهرة تجتاح العالم بأسره، وتشغل اهتمام المفكرين والباحثين في كل مكان، بهدف تقصي انعكاسات هذه الظاهرة، على حاضر حياة البشرية ومستقبلها، ولا سيما أنها جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور القطب الواحد الذي بشر بنظام عالمي جديد، تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية. إن المدقق / المتمعن في عالمنا اليوم، ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، وما يمتاز به العصر الحاضر وخصوصيته، سيقف - بلا شك - عند تلك التغيرات والتحوّلات والتبدّلات، التي أصابت الكون بأكمله، حتى يقال أن العولمة بردائها الأميركي، هي ثورة أصابت الكون بأكمله، ثورة حقيقية اجتاحت العالم دفعة واحدة.

ومن هذه الرؤية، ينظر معظم الباحثين إلى العولمة على أنها مصدر للضغط والهيمنة والتسلّط، وتحكّم القوي بالضعيف ليحقق السيطرة عليه، من خلال تركيزها على الجانب المادي للحضارة، وإهمال الجوانب الإنسانية والأخلاقية. وهذا ما جعل من العولمة ميداناً تجول الولايات المتحدة في رحابه مع الدول الكبرى التي تدور في فلكها، لتنفيذ سياساتها العدوانية تحت شعار الديمقراطية (المزيفة)، في الوقت الذي يجب على العالم أن يتّجه نحو إحلال الأمن والسلم العالمي، والاعتراف بحقوق الشعوب في إطار الشرعية الدولية العادلة.

## أولاً - صراع العولمات

أميركا كما أوروبا واليابان، سقطت سريعاً، ولا أحد منها استطاع أن يحتكر تماماً الاقتصاد النظيف أو الخطط الاجتماعية الفاضلة؛ فليست المسألة فيما إذا كان الآخرون متعادلين، لأنّ البلدان الصغيرة تحاول أن تنشر برامجها خوفاً من اكتشافها بأنّها لا تعمل بدرجة كبيرة. أمّا البلدان الكبيرة، فتجازف بإرهاق الآخرين ومهاجمتهم بالتجارة ضمن صيغها الخاصة.

فالعوامة تخطو إلى ملء اليسار الفارغ (الخواوي) بواسطة التيبس ، وبطرائق وطنية خاصة. وبما أنه ليس ثمة دولة تمتلك كل شيء بصورة جيدة ، فإن تباين النماذج يمكن أن يخلق عالماً محتملاً ، بصورة أفضل. إن مثل هذه الأفكار الكبيرة يمكن استبدالها ، لأن العوامة تسير مثلها بطريق طويلة في الحداثة. وعلى الرغم من العوائق (النكسات) المتكررة ، وبسرعات مختلفة وحادة ، فإن العالم غارق في تجارته ، حيث المشاركة المالية والمعرفية مترابطة لأكثر من نصف قرن.. لكن العمليات - حتى الوقت الحاضر - ما زالت بطيئة وغير معلنة ، ولا تلحظ فقط إلا من خلال الراجحين والخاسرين بصورة مباشرة.

فمهندسو الطيران العالمي وجدوا روايتهم تأخذ شكلاً حلزونياً ، مثل صيادين بدأوا معركتهم عبر الحدود.. بينما وجد موظفو المهارات الدنيا عملهم يتلشى مثل الأسعار التي تجزأ لتكون أقل مما هي عليه. وبين هذه التطرفات المفصوحة ، يرى الكثيرون تزايد الأسماء الأجنبية على صفحات الصحف الرياضية ، وتزايد الكتابة باللغات الأجنبية على البضائع ، لكنها لم ترتبط بأي تحركات واسعة يمكن أن تحسن الحياة الخاصة أو ترهقها.

إن تسريع الاتجاه ، لا يعني الاتجاه ذاته ، وإنما هو إحضار نموذج حياة طويلة الأمد ، يتغير تحت نقاط الضوء الهامة. فالرحلة الهادئة تعودنا على التوازن والانطلاق في التقدم ، لكننا لا نشعر بها إلا عندما يضغط أحد ما على كبسولة الغاز أو يدوس على المكابح. ولذلك فإن الخطوات الحالية الكبيرة لتوحيد العوامة وتكاملها ، هي في تحضيرها لتحوز اهتمام صانعي القرارات السياسية والشعبية.

لقد أظهر عام 1990 الميل إلى إنتاج ما.. فنمو التجارة بين الاقتصادات العالمية الرئيسة كان معطلاً بسبب "تقسيم الأيديولوجيات الخاصة" بين الرأسمالية والشيوعية ، كما أن الانتشار السريع لصيغ الديمقراطية السابقة (الضيقة) كان عند صفوة صغيرة من المجتمعات الغنية والمستقرة.. وقد كانت هذه الأحداث تتطور "وتزداد بالوقود الإضافية" ، بواسطة مدى ترابط خطوط التواصل بين البلدان ، حيث كانت حواراتها عبر هذه الخطوط ثابتة ومغلقة ، وتتم بواسطة لغة مألوفة وتقانة خاصة ، بحيث يكون تنسيقها أكثر اتساعاً من خلال المشاركة التمايزية في المشكلات الكونية التي تتطلب مواجهة موحدة.

وكنتيجة لما سبق، بدأت الألفية الجديدة (الثالثة) مع تيار مظاهر المستقبل التفاؤلي المغاير لحكم منهج الماضي العنيد لذلك التاريخ المشؤوم. إن الحكم الاعتباطي للعقلية الغربية، كان متلهفاً لتجميع احتفالات الآخرين، حيث كانت الحفلات الليلية كلها مفضلة، حتى عندما خشيت الحفلات السياسية من أن تداس أو تهان. فالاكتشاف الذي أخذ في الحسبان، والذي اعتمد كثيراً على المحطات الإذاعية، كان متوازناً للتسليم بالانتحار التراكمي، كالساعة التي تدور فقط لإضافة اللهب.

إن الفكرة الحمقاء التي سادت السنة الثانية من القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين)، تبدو نصاً سينمائياً (سيناريو) كارثياً بعيد الأمد، حيث أضواء الديسكو تتلاشى تماماً مع قطع الفلين التي تنطلق فجأة وتتطاير، والخطوط الجوية المتساقطة تطلق الألعاب النارية، بينما يعود المرشدون أنفسهم في هذا الوقت. لقد عادت السخرية العامة لصانعي الكمبيوتر، لتكون النكتة العملية الأولى في العالم، ولتضاف إلى اللائحة المتزايدة للمهام التي يستطيع فيها المثقفون المتباينون أن يضحكوا في السنتين الأخيرتين ويسخروا بصوت واحد، بحيث تعطي السخرية طريقة للخوف، حتى تسقط فجأة وتهدد بقذف (القوى) إلى الاتجاه المعاكس.

وأخيراً، إن تصور الاتحاد العالمي الجديد "تحرر التقسيمات الأيديولوجية القديمة"، انهار مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمعادلة الصينية، عبر إسقاط خطة التجسس الأمريكية. وفي أيلول عام 2001، كان الإرهاب الدولي محطة كبيرة ظهرت أمام عدسات التلفزة العالمية، وسلطت الأضواء على مستويات سقوط البرجين التوأمن للتجارة الأمريكية ودفاعها.

يبدو للوهلة الأولى، أن الهجمات على مركز التجارة العالمية والبتاغون، في الحادي عشر من أيلول عام 2001، وكأنها عمليات كبيرة أعدت لتدميرها.. المتسلقون توقفوا بفعل الانهيار ضمن مشهد الذرورة - والعالم كان أمام تحدٍّ يجره كله إلى القيام بهجوم عالي المستوى.. لكن عندما كان الهجوم على أفغانستان في تشرين أول عام 2001، أظهر أن العالم جاهز لكي ينزلق إلى نماذجه التقسيمية القديمة.

لقد تحدّث الحلف الأنكلو - أميركي، عن (الحرية لحياة الشعوب) ضدّ محور (الشرّ)، فأعاد بذلك الذكريات المؤلّدة عن المعاهدات والمواثيق السابقة، منذ الحملات الصليبية في القرن الثاني عشر وحتى الحرب الباردة في القرن العشرين. فبريطانيا تميل لرؤية الغرب في علاقاتها الخاصة، بينما يبحث نظراً لها في الاتحاد الأوربي عن تغيير مركز الغرب.. وكأي إنسان عاجز، يبدو العالم دائماً وكأنّه بحاجة إلى بعض المهمّات الأساسية لزيادة الانقسام.

إنّ المنافسة الواسعة للنماذج الاقتصادية القديمة، ترنّحت مع انهيار الشيوعية وتفضيل السوق الحرة الرأسمالية. لكنّ الجدال الحديث يعكس وجهات نظر عالمية مختلفة ليست متوازنة؛ فما هي وجهة نظر الدين، بالذي يؤمن بأسلحة التدمير الشامل، وكيفية حماية البيئة، حيث يُرسم خطّ بين الحريات الخاصة والواجبات الشعبية، فيما تترك العلوم لإعادة هندسة الحياة وتسويق النتائج..؟ إنّ وجهات النظر هذه وغيرها من الآراء الكثيرة المختلفة، ليست إلاّ فقاعات كبيرة تطفو على السطح، وجدت ترويجها في غبار فتات حجارة برجى نيويورك التوأمين.

البناء على مستوى الأرض، المكان مسفوح / ملتهب يعلن بذاته عن حرب على الإرهاب، وينبّه إلى ضحيته المعلنة والتي كانت فيها أهداف أخرى غير التجارة، مثل العقائد والاهتمام بالتنوير الروحي، تحت كسب الديمقراطية الخاصة.

إنّ معسكر (إكس - راي X-RY) المستعمرة الأميركية في كوبا، حيث يزعم ملاحقة المحرضين على الجرائم الوحشية بعد سقوط قادتهم، يظهر أنّ الحقوق الشرعية والقيم المدنية معدومة.. فلا أحد في النظام العالمي الجديد مخول (مؤهل) لاستقبالهم، ولم يلزم قادة ذلك النظام بإطلاق سراحهم.

وبينما كان الجشعون يطوقون الأبعاد الجديدة للتنافس، كانت القيم الجوهريّة للعولمة تأتي بشكل جزئي.. والتيار البارز لتأثير ذلك، يعد بأن يجرف بعيداً الاختلافات الجغرافية والتاريخية والمقدّسات، التي كانت قد توقفت بفعل العوائق الجديدة للنمو الاقتصادي. وفي مقابل ذلك، تبرز تنبؤات علماء الاقتصاد عن التجارة الحرة، والتحرّك الواسع لرأس المال، الدخل غير المتوازن وفرص المعيشة ضمن المجتمعات، كما هي الحال فيما بينهم.

لقد وضعت هذه القوى لتعوق القوى التجارية التي تناوىء تأثير الأقلية القوية، حتى عندما يكون دورها الحرّ جيداً بالنسبة لأية معاناة قاسية تجاه العولمة الحالية.. إنّ الضريبة على الفولاذ لوقف الاستيراد من أجل الفعل المؤذي، بوفرتة المحلية، ستكون عالية في الحد الأدنى، في حال الهجوم المحتمل لوقف التعوق العسكري، ومنعه من إنزال عقوبة الدمار الخارجي.

إنّ إمكانية ظهور إنتاج أكبر مما هو عليه، كانت تحدياً بواسطة الإفراط في استنزاف البيئة الطبيعية، وإنّ ما هو مرغوب فيه قووض من خلال المظالم التي أفسدت البيئة الاجتماعية. والإنذار هو: ماذا تفعل الثقافات الوافدة (غير المألوفة) مع حرياتنا الخاصة؟ فالقوى الإمبريالية القديمة تحاول إحياء طموحاتها الاستعمارية تحت مظهر التدخل لإعادة بناء الدول (الضعيفة). فالإمبريالية الماضية سقطت جزئياً، عندما كان نداء الاستعماريين لكي يبقوا أوفياء من أجل الازدهار المشترك، الذي يتقدم من خلال أسراهم، ويشدد على السيادة حتى في حال تكاليف اضطراب الاقتصاد الأولي.

إنّ العالم الجديد، على الرغم من النسيان والإحاطة بالكثير من الأماكن التجارية المنتشرة، بدلاً من مركز تجاري كبير، فإنّه يخوض سباقاً في شرك (ميدان) العالم القديم ذاته. فالحاسرون من الاقتصاد العالمي يشكون ركوداً لا يملكون معه ثياباً نظيفة ليلبسوها، بينما يخاف الراجحون من فقدان الهواء النظيف لكي يتنفسوا..؟

## ثانياً - الثأرون ضد العولمة

شكّلت العولمة تحدياً كبيراً حول الاقتصادات الغربية وشركاتها متعددة الجنسيات، حيث الأقلية المتميزة (الغنية) تظهر لا مبالاتها الواضحة تجاه الأقليات الأكثر فقراً من الجنس البشري. فعلى الرغم من نصف قرن من المحاولات لتوحيد (دمج) الاقتصادات والثقافات العالمية، من أجل مستقبل تشاركي أفضل، فإنّ نصف شعوب الكرة الأرضية ما زالت تعيش على أقل من دولارين للفرد الواحد في اليوم، ومع هذا الكّم العددي الكبير من الضحايا، فإنهم يفتقرون إلى الصوت المعبر عنهم.

إن حكومات هذه الشعوب المضطّرة إلى النظر إلى الخارج ، من أجل الدعم المالي والتمويلي ، كانت دائماً غير مبالية بتدّمر الشعب وشكواه.. وهكذا كان الحديث عن المعارضة يتزايد من خلال حملات تناهض العولمة ، وتمرّ في العالم الغني ، من قبل هؤلاء الذين يسجلون باحترام تمزيق قمّة (ذروة) القوة الكبرى الجاهزة للدوران من سيّاتل 2000 إلى جينوا 2001 وإلى واشنطن 2002.

لقد قاوم المحتجون العولمة التي أصبحت اختزلاً لقوى تحطيم الحماية التجارية والخصوصية الثقافية ، فاقترحوا شعار "مناهضة العولمة" بعدما تبلور التدمر ضد العلاقات المتداخلة في العالم الجديد. فقد عبر هؤلاء عن استخدام قواهم ، ولكنهم يرون أن شيئاً ما (كريبه) ما زال في المستقبل ، وكسبت تحركاتهم اهتمام العالم الواسع لأنها ملأت اليسار الفارغ ، بحركات متقدّمة عندما أسقطوا إيديولوجياتهم ، وبددوا مشهد عداوتهم التقليدية ، واستهلاك طاقتهم الباقية للصراع فيما بينهم.

بعد انتصاراتهم غير المتوقعة ضد الفصل العنصري ، وسباق التسلّح وحرب فيتنام ، أنهى ثور العالم الغني الألفية الثانية من دون خلاف. كان أملهم في عالم تبادلي (تشاركي) بعد انهيار الشيوعية ونهاية الفقر في كوبا وكوريا.. لقد تراجع الخلافات في كثير من أبنية الأعمال الإنسانية المركزية المتدنية مثل : (الأزمة التعاونية ، جداول الرواتب تحت وطأة الدائن ، والعلوم المشتركة التي ذهبت شعبيتها مع البعثات التبشيرية لإحياء قيم المساهمة).

إن القطاع الثالث (الإضاعة الربح) جسّم بعناية بين الخدمة العامة والربح الخاص ، وكان ملازماً لسدّ الثغوب في وضع الرفاهية المتضائلة وتقوية صراعات الشارع ، لاحتقار مطبخ الشورية وتنظيف جانب من علب التنك المتجمعة على الأرض ، من قبيل الصدفة ليس إلا ، والتي تساعد الحكومات في المراوغة تجاه التزاماتها الاجتماعية.

إنّ تعرية الحلول التقليدية ، وسيطرة المحتجين بحماسة على (صرخة الحرب) ، شعار قدّم لهم العالم كلّه لحملة مضادة من دون عوائق للكشف عما كان يفعله المتاجرون واعتادوا عليه. فقد أظهر تطويق العولمة المضادة أنّ الأزمات المالية يمكن

أن تكمن خلف حدود أوطانهم.. ولذلك كانت مهمتهم (التبشيرية) تكمن في حلّ مشكلات الاقتصاد والتجارة، ولكن ليس باستبدالها عبر الحدود. فالليبراليون العالميون (الاجتماعيون واليساريون) كانوا مهتمين بنزع فتيل حرب الطبقات الغربية بوساطة التغيير ونقل الملكية، لتطوير البلدان الصناعية الصغيرة. فماركس الشهير دعا إلى التأثير في التبدّل الطويل / من خلال رفض الموافقة على ما كان عليه العمال، والذي يمكن ألا يكون سطحياً، مع التأكيد على وحدة العالم.

لقد صنّفت مناهضة العولمة أيضاً، رأي اليسار التعليمي مع تحرك بيئي واع ومتقدّم. فجماعة السلام الأخضر، وبطريقة مماثلة، اهتمت بالأساس الاجتماعي الإقليمي لطحن كلّ المصادر العالمية، لتسمين النسبة الصغيرة من شعبها. إن صدى سداة المحاربين القدماء والطبقة الوافرة من القوى الحريّة المحتجّة بألوانها الكاملة، وحتى الاقتباس من الفوضى المنظّمة أحياناً وبشكل مذهش، وتوجيه القوّة بواسطة فوضى عصر الكمبيوتر الذي يبدو وكأنه يزدهر على شبكة العالم، كانت كلّها أسباباً وجدت مع الحركة العالمية للمساواة الشاقة بين الجنسين، والتي كشفت يد الرجل الثقيلة خلف ألوية الكثير من ألوية الاحتجاجات السابقة. فالمرأة تقوم بأكثر من نصف العمل المربح في العالم، وما يقارب العمل غير المربح كلّه، وتقدّم التضحيات ضد هذا التوزيع الجديد للجهد، والذي يشكل أحياناً القوّة المعادلة التي تسقط الوسائل وتتجاوز الحدود.

إنّ الصراع يحصل بطريقة ما لحماية العالم الفقير، من نسيج الشبكة أحياناً، من قبل الأثرياء. وثمة مجموعة واحدة ثبت الانضمام إليها، إنّها من هؤلاء الذين يشكلون فقراء العالم، والذين أشار العديد منهم إلى شبكات الأعمال العالمية متعدّدة الجنسيات، كزبائن وموئنين (داعمين) وموظفين (مستخدمين)، ومحاولاتهم العديدة لتفكيك هذه الشبكات أو إضعافها. وهكذا كان هؤلاء الذين كاد العالم باسمهم أن يتوقّف، يقاومون بشكل خاص تمييز الشؤون التي وضعت من أجلهم. لقد كان ثمة شعور عام لبناء مناهضة العولمة على أساس حملة مناهضة الرأسمالية ضمن كلّ دولة، وكان رواد هذه المناهضة هؤلاء الأقوياء دائماً العمال الذين تحرّروا من الاستخدام وكانوا يحاولون حماية أنفسهم.

لقد أشارت قيادات الدول المتقدمة عام 1990، إلى معاهدات التجارة الحرّة والموافقة على توظيف أموالها متعددة الجنسيات لحماية القوانين، ولأقت عندها ترحيباً واسعاً في الخارج لصرخات الشتائم والغضب الشديد الذي ينهال عليهم، ولا يمكنهم فهمه. فهؤلاء الذين خرجوا عن خطّ القطار، كانوا صفوة التواصل العالمي، ووجود الميل العام للقاءات تشاركية، ونسيان المعاناة العامة للبلادين الذين يمثلونهم. إنهم يريدون إعادة التشكيلات التي لم يستطيعوا فعلها تماماً، لأنّ القوى الاقتصادية العالمية قيّدت أيديهم.

وأياً كانت الطريقة، فإنّ تجمعاتهم وطموحاته اتخذت صبغة عالمية تماماً، فتلك النخبة التفاوضية وتحركاتها السياسية العالمية، تبدو وكأنها تطرح مشكلات أكثر من الحلول.

إنّ الحكومات الوطنية تبدو عاجزة عن خلق عالم نظيف (عادل)، وأبنية تتخطى الحدود الوطنية مثل تنظيم التجارة العالمية، وأكثر من ذلك، لأنّها تصنّف بشكل واضح جداً وكأنّها تحيل الشعب كلّه إلى درجة أدنى منها، وتبرز في المقابل مستجيبة لحاجات تلك الشعوب. فمناهضة العولمة تبحث في حلقة الاتصال بين الشمال والجنوب، ليس فقط بين حكومات الدول الغنية والفقيرة، وإنما أيضاً بين التنظيمات غير الحكومية (N.G.O). إنّ مجموعات الحملات، والتنظيمات الاجتماعية وشركات التجارة النظيفة، والاتحادات الشريفة.. وغيرها من شبكات المساعدة الذاتية، تستطيع أن تنقذ القصور المتوضّع على قمة الحركات المتمردة.. وبالتالي يستطيع هؤلاء المناهضون أن يقاوموا المراتب السياسية الآيلة إلى السقوط (الزوال) بواسطة تشكيل الحلقات الأفقية / المباشرة بين بقاع أراضيهم العامة. لكنّ تنظيم الواقع العالمي سيستمر حتى خلاص الحركة الجديدة، وحتى يعترف الطرف الآخر (النقيض) بتلك التناقضات الأساسية.



### ثالثاً - نخبة القيادة لحملة العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية

تشكّل هذه النخبة تنظيمًا / سياسيًا - اقتصاديًا / كبيراً، ينضوي ضمنه عدد من المنظمات الصغيرة التي تضمّ سياسيين ورجال أعمال وأصحاب شركات تجارية كبيرة. ويهدف هذا التنظيم النخبوي إلى تسهيل انتشار العولمة الأمريكية، مقابل تحصيل المجتمع الأمريكي لمواجهة التحديات العولمية المتزايدة في القرن الحادي العشرين.

تتألف هذه المجموعة العولمية من (400) تنظيم يضمّ آلاف الأفراد، وقد يزداد عدد المنظمات والأفراد المنتسبين إليها في المستقبل، مهمتهم المشاركة في وضع السياسة العامة في العاصمة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، و تثقيف الناس حول شؤون الوطن، من أجل بناء تلك البرامج السياسية الأساسية وتأييدها، ودعمها كي تحقّق أهدافها. ولذلك فإن هذه المجموعة العولمية نابضة بالحياة، وذات نفوذ مؤثر على الصعيدين: الداخلي والخارجي.

تضمّ هذه القيادة الفريدة قياديين مميّزين يتمّ انتخابهما من رجال الأعمال وممثلي المجتمعات المحلية، وهذا يعكس الاندماج القوي الذي يجمع بين أعضاء القيادة العولمية للولايات المتحدة الأمريكية؛ إنها واحدة من أكثر الإبداعات القيادية في الوقت الحاضر، التي استطاعت أن تطلع جمهورها على أهدافها، وتوضّح المهمة العامة لعملها، وتكسب بالتالي تأييد هذا الجمهور، وتحقّق المشاركة القوية بين رجال الأعمال وأعضاء المجتمع المحلي من مواقع مختلفة.

ولذلك فإنّ قيادة حملة العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ذات أساس واسع وقوي، وتستند إلى قاعدة عريضة متكاملة في تنوعها، تشمل ائتلافاً وطنياً واسعاً من أصحاب المهن والأعمال من غير المنظمات الحكومية، والقيادات الجماهيرية / المجتمعية، حيث يشكّل هذا الائتلاف قوةً تستطيع أن تدافع من أجل تقوية مجموعة الشؤون الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

قال /جورج إنكرام- G.Encram/ رئيس قيادة حملة العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية: " في خلال وجودي ثلاثين سنة في العمل الحكومي، ومن دون

تحقيق أية مكاسب، لم أرَ مثل هذه القيادة النموذجية / الفريدة، في قبضة إئتلاف السلطة في واشنطن " أي أن هذه القيادة العولمية مرتبطة بعلاقة وثيقة مع إدارة البيت الأبيض وتخدم سياساتها داخل الولايات المتحدة وخارجها..

وقال / بيل لان -B.Lann/ مساعد قائد حملة العولمة في الولايات المتحدة الأميركية: " لقد ولّت أيام التجارة غير الداعمة أو غير المدعومة. وبما أن الدعم التجاري فتح أسواقاً كبيرة، فقد فهم مجتمع رجال الأعمال حلقة الوصل بين مجموعة الشؤون (المسائل) الدولية وميزانيات (اعتمادات) تمويلها، لعالم أكثر ملاءمة وازدهاراً.

وقد قدّمت هذه الاعتمادات الداعمة والممولة، من قبل مجموعة الشؤون الدولية في الولايات المتحدة، وكانت الأساس لجهود جماعة العولمة التي تعمل لتمكين الرجال والنساء، من بناء مستقبل أفضل، ومشرق، لهم ولأبنائهم. وتمّ ذلك من خلال رصد الاعتمادات المالية اللازمة لفتح أسواق تجارية كبيرة على المستوى المحلي / الأميركي وعلى المستوى العالمي في بلدان مختلفة، وتأمين الدعم المالي للسياسة الأميركية تحت عنوان ما يسمّى (التعهدات الأميركية) لتقديم المساعدات إلى البلدان التي تحتاجها، بقصد تحقيق مصالح خاصة..

وهذا ما أعلنته أيضاً/ نانسي ليندبورغ -N.Lendborg/ المساعدة الثانية لرئيس حملة العولمة الأميركية، بقولها: رجال الأعمال الأميركيين وأعضاء المجتمعات المحلية، بوصفهم أفراداً في حملة العولمة، يتحدثون معاً بصوت قوي، ويتحاورون ويتناقشون، من أجل إنجاح تعهدات العولمة الأميركية فيما يتعلّق بالمساعدات الأجنبية، إلى حدّ تقديم المال والسلاح إلى المتمردين والمرزقة.

لقد عملت قيادة حملة العولمة، أو ما يطلق عليها (مجموعة الشؤون الدولية الأميركية)، على تزويد الولايات المتحدة، بأدوات أساسية لمواجهة التحديات العولمية في القرن الحادي والعشرين، حيث ناقشت مستلزمات كيفية تأمين الحماية الوطنية، وبناء اقتصاد قوي مزدهر، وترسيخ القيم الحثيرة في هذا الاتجاه.

وبصورة عامة، بلغت ميزانية مجموعة الشؤون الدولية لعام (2008) حوالي (34.3) بليون دولار قابلة للزيادة سنوياً، حيث وفّرت للولايات المتحدة الفرص

الشمينة لتوليد المزيد من الحاجة إلى الحلفاء، والشركاء، والأصدقاء، لتسهيل تنفيذ خططها وبرامجها الخارجية (السياسية والاقتصادية).

#### رابعاً - حقوق الإنسان في عصر العولمة

أصبحت التربية من أجل حقوق الإنسان من المسائل الهامة والأساسية التي تواجه دول العالم، في القرن الحادي والعشرين، قرن انتشار أبعاد العولمة، وتغلغلها في مناحي حياة الإنسان، صغيراً كان أو كبيراً.. ولذلك تتركز الجهود التربوية - اليوم - نحو تعليم الناشئة حقوق الإنسان وكيفية ممارستها، بما يعزز الانتماء الوطني والإنساني معاً.

وهذا ما أكدته التقرير الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، والذي عقد في (هامبورغ - ألمانيا) عام 1997، حيث جاء فيه: "تتطلب مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الاستفادة من قدرات المواطنين الإبداعية وكفاءاتهم في التخفيف من وطأة الفقر، وتدعيم العمليات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.. وتشجيع المواطنة النشطة، وتعزيز دور المجتمع المدني، وكفالة المساواة والإنصاف بين الجنسين.."

لا شك أن هذه المتطلبات، هي من الأمور الجوهرية لتوطيد أركان حقوق الإنسان، وذلك من خلال توفير البيئات التربوية / التعليمية القادرة على إعداد الأفراد (المواطنين)، وإكسابهم القيم السليمة التي تمكّنهم من التفاعل الإيجابي والخلاق، مع الآخرين من أبناء مجتمعهم، وتأدية أدوارهم المطلوبة في تعزيز وحدة هذا المجتمع في مواجهة التحديات العولمية، والعمل على تقدمه وازدهاره. وهذا يتطلب إحداث تغييرات جوهرية (منهجية وتنظيمية وإدارية) في المؤسسات التربوية المختلفة، بدءاً من الأسرة وانتهاء بأعلى مؤسسة تربوية في المجتمع.

لقد اتسعت حقوق الإنسان في العصر الحاضر، وتشابكت على المستوى العالمي، حتى أخذت حيزاً كبيراً من القانون الدولي، حيث اتسعت دائرتها لتشمل قضايا على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، لا يمكن حلّها على المستوى المحلي والإقليمي.

فالعلاقة بين حقوق الإنسان ومفردات العولمة تتشابك تشابكاً كبيراً، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها (السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية) تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة والنامية. ولذلك أصبحت العولمة، كواقع لا يمكن تجاهله، تؤثر على حقوق الإنسان في الجوانب التالية:

### 1 - الحقوق السياسية والمدنية:

إن الخطاب السياسي الجديد يستند إلى عقيدة ليبرالية مناوئة للسياسة، وهي ترى أن الاقتصاد الكوني الجديد، المتحرر من قيود السياسة، يسمح للشركات والأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج، بما يحقق لها أعظم منفعة، من دون تشويبات تدخل الدولة.. وأن التجارة الحرة والشركات العابرة للقوميات، وأسواق رؤوس الأموال العالمية، قد حررت الأعمال من مكابح السياسة، ومكنتها من أن تزود المستهلك العالمي بأرخص المنتجات وأكثرها كفاءة (جودة)؛ وأن العولمة تحقق المثل العليا لليبرالية التجارة الحرة في القرن التاسع عشر، مثل (كوبدن Cobden وبرايث Bright) أي خلق عالم منزوع من السلاح، حيث نشاط الأعمال هو الأول، وحيث لا مهمة للسلطة السياسية سوى حماية نظام التجارة العالمي.

إن خطاب العولمة هذا، هو هبة من السماء في نظر اليمين السياسي في البلدان الصناعية المتقدمة؛ فهو يمد لهذا اليمين حبل النجاة بعد الفشل الكارثي الذي حاق بتجارب سياسته النقدية والفردية الراديكالية، خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين.. ويجادل هذه الخطاب قائلاً: إن حقوق العمل ونظم الرفاه الاجتماعي، التي سادت في حقبة الإدارة الاقتصادية القومية، ستقوض القدرة التنافسية للمجتمعات الغربية إزاء الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع، ولا بد من تقليص هذه الحقوق والنظم تقليصاً حاداً (هيرست وطومبسون، 2001، 387).

وهذا ما أدى إلى تدعيم حقوق الإنسان في عصر العولمة، إضافة إلى أسباب أخرى، ومن أبرزها: (فائق، 2000، 3)

1/1 - التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، سواء في انتقال الخبر، بما في ذلك أخبار انتهاكات حقوق الإنسان، إلى المواطن العادي عبر

وسائل الإعلام المختلفة، بما فيها الفاكس والإنترنت، والتي جعلت جميع الناس في الكون، يعيشون معاً في رؤية ومسمع بعضهم بعضاً. ولم يعد بالتالي، بالإمكان إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان أينما كانت.

2/1 - تمكّن منظمات حقوق الإنسان في العالم، بما فيها منظمات العالم الثالث، من عمل "مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسيات" تضم معظم جمعيات و (منظمات) حقوق الإنسان في العالم.. وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان المحليّة، وتجييش المنظمات الدولية ضدها. ولكن على الرغم من النجاح الذي تحقّقه هذه المنظمات، فإنه لم يحدث التراكم المطلوب لجعل التقدم في مجال الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.

3/1 - إن ثورة التجارة العالمية، ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المغلقة. وقد دفع الاحتكاك (التعامل) مع مؤسسات التمويل الدولي والبنوك الكبرى، إلى التقدم في مجال الوعي بالحرّيات الأساسية والديمقراطية، ولا سيّما أن معظم الدول والمؤسسات العالمية / الغربية المهتمة بعمليات التحوّل إلى اقتصاد السوق، مثل الولايات المتحدة الأميركية، وصناديق التنمية، إضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدّمها للدول النامية، وبين سجلّ حقوق الإنسان والتحوّلات الديمقراطية في هذه الدول.

وإذا سلّمنا بهذه الأمور، فإنّ علينا أن ننبذ مفهوم (العولة)، هذه الموضة الرائجة أكثر من اللزوم، وأن نبحث عن نماذج بديلة أقلّ إحباطاً من الناحية السياسيّة. والمسألة هنا ليست مسألة تمحيص الأدلّة فحسب، بل تقديم المفاهيم السياسيّة التي تعيد إمكانات التحكّم الاقتصادي ودور الدولة الحديثة في هذا التحكّم. (هيرست وطومبسون، 2001، 400) وهذا يعني أن تكتسب الدولة أدواراً جديدة، في ظلّ السيادة التي تمنح الشرعية للسلطات وتقدّم لها الدعم المناسب، لكي تكون الدولة مصدراً للشرعية، وقادرة على ممارسة صلاحياتها الجديدة، في ظلّ الأشكال الجديدة من التحكّم العالمي، والتعامل الإيجابي معها.

## 2 - الحقوق الاقتصادية :

على الرغم من أن الكثيرين قد بشروا بتحرير قوى التنافس في ظلّ العولمة، وتوجيه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية، وهو ما يعرف بالاتجاه الكفء للاقتصاد. وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج على الصعيد العالمي بما يشبع حاجات البشر، لكن العالم - في ظلّ العولمة - اتجه إلى استقطاب شديد في الفقر، اتسعت دائرته بشكل مخيف، حيث كان (840) مليون نسمة يعانون من الجوع، و (2) بليون نسمة يعانون من سوء التغذية، في نهاية القرن العشرين. ويتجه العالم إلى التركيز الشديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول والأفراد. (فائق، 2000، 4)

وقد أدى التقدّم الكبير في المعدات التكنولوجية واستخدام المعلومات، إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في قطاعات الصناعات التحويلة والخدمية، فترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين عن العمل، وتخفيض أجور ومرتبوات العمال والموظفين، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وإذ تمضي البلدان المتقدمة في السعي إلى رصد حركة فقراء العالم بغية إقصائهم عنها، فإن الطابع النزق المتقلب لمفهوم المواطنة ومفهوم الجماعة السياسية سيكشف للعيان بجلاء وتزايد. لكن الدول المتقدمة ستعجز عن الاستخدام الفعال لحقّ الادعاء بالتجانس الثقافي كبداً للإقصاء، لأنّ هذه الدول هي أصلاً ذات تعددية إثنية وثقافية. (هيرست وطمبسون، 2001، 395)

ولكن إذا حدث مثل هذا الإقصاء، فلن يكون سوى مجرد واقعة لا منطلق لها ولا شرعية، سوى خشية الدول الكبرى / المتقدمة من عواقب الهجرة إليها، والواسعة النطاق التي تعاني منها بشكل متزايد. ولن يكون، عالم (العولمة)، عالم الثروة والفقر، عالم اتساع الهوة بين مستويات الأمم الغنية والأمم الفقيرة، إلاّ عالماً متناقضاً، لا تكافؤ فيه ولا أمن ولا استقرار.

ومّا يلاحظ أنه في الثورات الصناعية السابقة كانت مكاسب الإنتاج الناجمة عن التقدّم التكنولوجي، يتقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي، مع اختلاف نسب التقاسم. أمّا الآن، فإنّ ثمار زيادة الإنتاج الناتجة عن الثورة العلمية،

يتقاسمها عدد ضئيل من الأفراد يتمثلون برجال الغدارة العليا، وحملة الأسهم وعمال المعرفة. وهذا ما يترتب زيادة مطردة في فئات ما تحت خط الفقر.. (فائق، 2000، 4) وإذا كان من حق الإنسان أن يتحرر من الفقر، فإن العدالة الاجتماعية سوف تظل قيمة من القيم التي يحتم على المجتمع الدولي أن يتمسك بها.

### 3 - الحقوق الثقافية :

ثمة جدل كبير يثار حول الخصوصية والعالمية، وحول ما هو محلي وما هو كوكبي، وحول التعددية ضمن النظرة الشاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها إلى العالم، ومن هنا تأتي أهمية الحقوق الثقافية في قضية العولمة.

إن الاتصالات الحديثة تشكل القاعدة لمجتمع مدني عالمي، مؤلف من بشر متشاركين في المصالح والروابط عبر الحدود. وتسهم وسائل الاتصال العالمية في خلق مجموعة من الثقافات الكوزموبوليتية (العالمية)، النخبوية والشعبية، والعلمية والفنية، المرتبطة بوسيط اللغة الإنجليزية كلغة شاملة وليست قومية. وتزداد إشكالية التجانس الثقافي تعقيداً، نظراً لأن الثقافات (القومية) تغدو مجرد واحدة من عدة ثقافات يشارك فيها الناس لأغراض متباينة. وتتفاعل الثقافتان (الكوزموبوليتية والقومية)، وتتقلص رقعة إمكانية التجانس الثقافي التام / الحصري، وتغدو الثقافات القومية التي تستهدف الهيمنة على الأفراد الذين ينتمون إليها، على نحو متزايد، مشاريع مقاومة للعالم وتراجع عنه. (هيرست و طومسون، 2001، 392)

لقد نصت المواثيق الدولية على حق الإنسان في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته، وأن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين، بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين، في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة والحضارة. غير أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات، يثير الكثير من المخاوف لما فيها من تهديد للخصوصية، ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات.

فأميركا تتفوق في نسبة ما تصدره من مواد ثقافية وترفيهية (الكتب والأفلام والسينما، والموسيقا) إلى حدّ أن صادراتها من هذه المواد، تسبق جميع صادراتها من أي قطاع آخر.. وهذا ما يدفع أميركا إلى الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية، معاملة السلع الأخرى، فلا تفرض عليها قيود تمييزية (جمركية).

أما في العالم الثالث، فإن مشكلة العولمة الثقافية تكاد تكون في اتجاه واحد، نتيجة الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة الأميركية، والدول الصناعية الكبرى، في هذا المجال، والتي جعلت دول العالم الثالث في وضع المتلقّي دائماً.

إن هذه الأوضاع تعدّ تهديداً للهوية الثقافية، التي هي حقّ أساسي من حقوق الإنسان. ويزيد من هذه المخاوف، ظهور عدّة نظريات متعجّلة في أعقاب سقوط جدار برلين، تبشر بانتصار الليبرالية الجديدة والحضارة الغربية، ووجوب تعميمها لتشمل العالم أجمع، مثل مقولة (نهاية التاريخ) التي خرج بها / فرانسيس فوكوياما / ومقولة (صدام الحضارات) التي خرج بها / صموئيل هنتنغتون. (فائق، 2000، 5)

والخلاصة، إن وجود قانون دولي (عولمي) يفرض على الدول، لهو أشبه بدول تفرض القانون على مواطنين لا يستنبطون القواعد، ولا يضبطون أفعالهم وفقاً لها. وإن المجتمع العالمي، بوصفه رابطة دول، لا يستطيع أن يعتمد هيئات فوق قومية لكي تسنّ القوانين وتنفّذها، بل يقتضي دولاً تقبل بتحدّيات دستورية أعلى منها وأدنى.

وبهذا المعنى، فإن انتقال مجتمع الدول (المتفرّق) إلى عالم تكون فيه كلّ دولة جزءاً من رابطة موحّدة، يتطلّب من الدول الأعضاء في هذه الرابطة، أن تقبل بالالتزامات القانونية العالمية، وأن تحكّم داخلياً وفقاً لمقتضيات حكم القانون. (هيرست، وطومبسون، 2001، 412) فهل العولمة قادرة على تحقيق هذه المعادلة؟ وهل المجتمعات الدولية قابلة للانتقال إلى مجتمع كونيّ موحّد؟

إن أيديولوجية حقوق الإنسان نفسها تحوّلت إلى أداة: فاستبعادها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الشعوب، إنّما تحقّق فردنة Individualization المشكلات، من خلال ادعاءاتها العالمية، فيما تسهم من



طرفها في العولمة.. فالعولمة هدف في حد ذاتها، لأنها، كما تزعم نظرية الفوائد المقارنة، قادرة على حل المشاكل كلها. والبحث عن معنى الفعل الإنساني يدل من الآن فصاعداً، عن نزعة دوغماتية أو عن تعصب، بل هي متهمة بحمل شمولية كامنة، الأمر الذي يجنب المقاربة "النفعية" للوقائع.. والنتيجة هي تماثل "أخلاقي" ومفهوماتي، يقوم بدور المساعد للعولمة. (شارفان، 1999/1998، 240)

إن المشكلة الحقيقية هي أن النظام الدولي القائم حالياً، ليس نظاماً ديمقراطياً، ولا يعزز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ظل العولمة، حيث تريد الولايات المتحدة الأميركية، كونها الدولة العظمى، أن تفرض قوانينها ونمط حياتها وثقافتها على العالم أجمع، الأمر الذي قاد إلى ظهور المعايير المزدوجة والانتقائية، سواء في مواجهة قضايا حقوق الإنسان، أو في معالجة المشكلات الإنسانية، وما ينتج عن ذلك من فرض عقوبات على بعض الدول، وعدم فرضها على دول أخرى، وفقاً لطبيعة القرارات الدولية...!!

### خامساً.. هل نحن حقاً نعيش في عالم جديد؟!

إن الصراع (البارد - الساخن) الذي استمر حوالي نصف قرن بين الاتحاد السوفييتي (سابقاً) ودول الغرب، بما فيها الولايات المتحدة، انتهى مع نهاية الثمانينات من القرن المنصرم، القرن العشرين، وبدأت الدعوة لبناء عالم مختلف عن ذي قبل؛ فهل هناك عالم جديد حقاً في ظل العولمة ونظام القطب الواحد..؟! لقد اتفق الزعماء السياسيون الكبار في العالم، على أن الحرب الباردة قد انتهت، ولكنهم مع ذلك، ظلوا يعملون وكأن هذه الحرب ما زالت مستمرة، حتى جاءت أحداث (نيويورك) عام 2001، وأظهرت أن العالم يمكن أن يواجه بعض الطرق التي تبدل العالم بصورة حادة بعد انهيار الشيوعية عام 1989.

إن الأمر الأساسي (الأول) الذي حصل في تغيير العلاقات الدولية، هو أن العلاقة بين روسيا والغرب، لن تستمر مركزاً للعلاقات الدولية في هذه المرحلة، كما كانت في المرحلة السابقة مع الاتحاد السوفييتي؛ فالحرب الأيديولوجية بين الشيوعية وليبرالية السوق الحرة انتهت، وذهبت معها فكرة النماذج المزعومة،

والتي ترى أنّ استقرار العالم يتّجه نحو الانتقائية. فالقوى الجديدة بدأت في الظهور، إضافة إلى الصين الكبرى وروسيا، تلك المناطق التي تمتلك مؤثرات كامنة ومتضمنة بعضاً من تلك القوى الفاعلة، كما في مناطق الطاقة، وجبال آسيا الوسطى.

لقد انتهى الصراع التاريخي بين روسيا والغرب بعد عام 1989، كما انتهى الصراع بين فرنسا وبريطانيا عام 1815. ولكن ثمة فترات حيث يترك الخصوم القدامى بصماتهم بين حين وآخر، لكنهم غالباً ما يفضلون أن يساعد كل منهم الآخر، كما تعمل بريطانيا وفرنسا ضد القوة الجديدة (ألمانيا) إلى الشرق من فرنسا. ويمكن أن يكون ذلك اختباراً حقيقياً تماماً، في العالم الجديد، فيما إذا قررت واشنطن التحدي المباشر من خلال محاولتها بناء سور من درع الصواريخ المضادة، إذ إن روسيا لن ترحب بهذا، لأنها تتذكر أنّ الحرب الباردة الماضية قد انتهت، ولا تريد أن تبدأ صراعاً حقيقياً مع الآخرين، كما أنه لا يوجد في العالم الجديد، باستثناء بعض المحاولات المحتملة لتجميع المراقبين في أوروبا الشرقية، ما يدعو إلى الاستمرار في الجدل بين روسيا والغرب، وبالتأكيد لا يوجد سبب كاف يقود إلى المواجهة العنيفة.

وإذا كان الافتراض القائل: إنّ النظام المضاد للصواريخ قد دخل حيز التنفيذ العملي، فإن تصميمه سيكون لحماية أطلنطا الديمقراطية، ضد ما يمكن أن يحدث في المستقبل، وربما ضد الصين التي برزت في منتصف القرن العشرين. أما بالنسبة لروسيا، فليس ثمة سبب حقيقي يدعو إلى الحذر أكثر من حذر فرنسا تجاه بعض التأثيرات البريطانية في القرن التاسع عشر، حيث تقدمت التكنولوجيا البحرية. وسيكون من الحكمة أنّ السياسيين الروس وبعض السياسيين الأوروبيين، لا يبدون حماسة لدخول حلبة سباق التسلّح من جديد.

إنّ التغيّر الكبير (الثاني) الذي حصل بسبب ذوبان جليد الحرب الباردة، كان في تحطيم بعض البلدان التي كانت موحدة. لقد بدأت الحرب الباردة تماماً عندما تألفت الإمبراطوريات، بفضل القوى الأوروبية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن كثيراً من البلدان الجديدة التي انبثقت عن تلك

الإمبراطوريات القديمة، كانت مزيجاً (خليطاً) من أجناس مختلفة في اللغات والمعتقدات الدينية. وإن بقيت هذه البلدان على حالها مدة طويلة، فقد كانت مجزأة، مع أن كلاً من الاتحاد السوفييتي والحلف الأطلسي، كان يريد أن يقدم الدعم لحكوماتها، وكان يرغب في ترك هذه الحكومات تستخدم الطرائق القاسية، لتبقى كلاً واحداً.. أما الآن فقد انتهى الدعم الخارجي، ولم يبق بعض هذه البلدان بوحدته كما كان؛ والمثال على ذلك دول البلطيق ودول البلقان.

إنّ واحدة من الدول المهذّدة، والتي يمكن أن تبدأ بالتفتت في الأعوام القليلة القادمة، هي إندونيسيا، ذلك البلد الذي يضمّ (17 ألف) جزيرة، و (21 مليوناً) من البشر، ينتشرون على منطقة تقرب مساحتها من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية.. فهي مطالبة على حدودها الشرقية والغربية، بالقضاء على التمرد والحرب الأهلية الدامية، والتي كان أشدها في جزيرة الملوك (تيمور الشرقية) التي أعلنت انفصالها واستقلالها عن الدولة الأم، وكذلك في تيمور الغربية الملتهبة بالتمرد من أجل الانفصال. وذلك كلّه بدعم من الغرب الذي يريد أن يصل بإندونيسيا إلى حيث ما وصل إليه الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا. وثمة مناطق أخرى في العالم تنطلق منها أصوات متعالية (مفرقة) يمكن أن تُسمع، كما في (سيريلانكا، الفيليبين، كشمير، وبعض مناطق إفريقية) إضافة إلى ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد، بحيث يصل سكان العالم إلى أكثر من (300) دولة.

أما التغيير الكبير (الثالث) فقد بدأ فعلاً، لأنّ الحليفين الكبيرين (أميركا وأوروبا) لا يريدان غرز الأظافر في أضلاع أصدقائهما المحليين، وإن أطالت الحرب الباردة من عمر التسلّط الذي كان يرى: " أن لا مشكلة فيما يحدث داخل حدود الدولة ". لقد قالت الحرب (الكوسوفية) عام 1999، ل(سلوبان ميلوسيفيتش) بمساعدة الغرب، أنه لا يستطيع إن يقضي على شعب (كوسوفو)، وأنّ إنهاء الصربيين لحكم (ميلوسيفيتش) كان بمساعدة الغرب أيضاً. فقذائف حلف الناتو على صربيا في حرب كوسوفو أنهت ميلوسيفيتش.. والقوى الخارجية، ولا سيما الأمريكية والأوروبية، قالت إنّ ما حدث في صربيا، كان من أعمالها أيضاً.

لا شك أنّ هذه التغيّرات بأحداثها وأبعادها، تنذر بأنّ ثمة أخطاراً كبيرة من إعادة تعريف مصطلح (التدخل في الشؤون الداخلية للدول) لأنّ القواعد القانونية المتداخلة، في ظلّ العولمة والنظام العالمي الجديد، لا تزال تتهجّى هذا المصطلح، بوضوح وبالطريقة التي يستطيع الناس العاديون في أيّ مكان من العالم، أن يفهموه ويدعموه بفضل الضغوطات الأميركية وحلفائها.. ومن هنا تبقى الأخطار على الدول الضعيفة من الاحتمالات الممكنة في هذا العالم الجديد..!!

## مراجع الفصل السابع

- شارفان، روبير (1998/1999) العولمة: البعد القانوني والسياسي، ترجمة: قاسم مقداد، مجلّة الفكر السياسي، السنة الثانية، العددان (4 و5)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- فائق، محمد (2000) حقوق الإنسان في عصر العولمة - رؤية عربية، برلين.
- المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (1997) هامبورغ، ألمانيا.
- هيرست، بول و طومبسون جراهام (2001) ما العولمة - الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكّم، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد 273، الكويت.
- اليونسكو (1990) حقوق الإنسان - أسئلة وأجوبة، نيويورك.

## المصطلحات العلمية

### A

Activity	نشاط
Adjustment	تكيف
Adult	راشد
Alternative Effect	تأثير متبادل
Attitude	اتجاه
Attractiveness	جاذبية

### B

Behavior	سلوك
----------	------

### C

Civilization	حضارة
Cognition	معرفة
Communication	تواصل (اتصال)
Community Education	تربية جماعية
Comparative	مقارنة
Concept	مفهوم
Contemporary Education	تربية معاصرة

Continuous Education	تربية مستمرة
Culture	ثقافة
Cultural Globalization	عولمة ثقافية
Cultural Fight	صراع ثقافي
Cultural Identify	هوية ثقافية
Cultural Invade	غزو ثقافي
Curriculum	منهاج
<b>D</b>	
Developmen	تطور
Difference	فرق
<b>E</b>	
Economy	اقتصاد
Economic Globalization	عولمة اقتصادية
Education	تربية
Educational Globalization	عولمة تربوية
Environment	بيئة
Equivalence	تكافؤ (تعادل)
<b>F</b>	
Family	أسرة (عائلة)
Family Education	تربية أسرية
Formal Education	تربية نظامية
Frustration	إحباط

Function		وظيفة
<b>G</b>		
Generation		جيل
Generation's Wrestling		صراع الأجيال
Globalization		عولمة
Group		جماعة
Growth		نمو
<b>I</b>		
Identify		هوية
Imitation		تقليد (محاكاة)
Integration		تكامل
Intercourse		تعامل _ معاملة
Interaction		تفاعل
Interval Relationships		علاقات متداخلة
<b>M</b>		
Media		وسائل إعلام
Model		نموذج
Morale		أخلاق
Morality Education		تربية أخلاقية
Morality Values		قيم أخلاقية
<b>P</b>		
Parent		والد(والدة)



Personality	شخصية
Policy- Politics	سياسة
Problem	مشكلة
Progress	تقدم (تطور)
<b>R</b>	
Reinforcement	تعزير
Responsibility	مسؤولية
<b>S</b>	
Self Learning	تعلم ذاتي
Citizenship	مواطنة
Skill	مهارة
Society	مجتمع
Social Values	قيم اجتماعية
Social Education	تربية اجتماعية
Socialization	تنشئة اجتماعية
System	نظام



## المصادر والمراجع

### أولاً- باللغة العربية:

- أبو زيد، أحمد (1998) الثقافة ومشكلات الإبداع، مجلّة الهلال، نوفمبر.
- أبو مغلي، سميح وآخرون (2002) المدخل إلى التربية والتعليم، دار اليازوردي، عمّان، الأردن.
- أديب، عبد السلام (2002) مقاومة العولمة الليبرالية، تونس.
- الأسد، ناصر الدين (1997) الهوية والعولمة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.
- الأنصاري، محمد جابر (1998) العرب والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- إينيت، شونفلونج (2000) الوجه الآخر للعولمة، ترجمة: محمد سعيد الصباريني، مجلّة الثقافة العالمية، العدد (103) الكويت.
- أوريد، حسن (1997) العولمة على مشارف العالم العربي، جريدة الشرق الأوسط، العدد (315) لندن.
- باري، بريان (2011) الثقافة والمساواة - نقد مساواتي للتعددية الثقافية - ج2، ترجمة: كمال المصري، عالم المعرفة، العدد 383، ديسمبر / أيلول.
- باي، محمد (2000) العولمة والهويات الثقافية، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- بركات، محمود نظام (1999) التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية، مجلّة المستقبل العربي (231)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بكار، عبد الكريم (2001) العولمة (طبيعتها، وسائلها، تحدياتها) دار الإعلام، عمّان - الأردن.

- بلقزيز، عبد الإله (1998) العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أو ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (103) بيروت.
- بن حنبور، عبد العزيز (2004) التربية والتعليم جسر المستقبل، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.
- التتتر، مصطفى (2001) آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظلّ العولمة، مجلّة شؤون عربية، العدد (105) بيروت.
- التويجري، عبد العزيز (1997) الهوية والعولمة من منظور حقّ التنوع الثقافي، منشورات الإيسيسكو.
- التير، مصطفى عمر (2001) آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظلّ العولمة، مجلّة شؤون عربية، العدد 105، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- الجابري، محمد عابد (1998) العرب والعولمة (العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجيار، سيد إبراهيم (1992) التربية ومشكلات المجتمع، دار غريب، القاهرة.
- الحاج، عزيز (1983) الغزو الثقافي ومقاومته، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.
- حجازي، مصطفى (1998) حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت.
- حجازي، أحمد (2000) الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات النامية، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- حجازي، أحمد (2001) الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة، القاهرة.
- حدية، مصطفى (2002) الطفولة والشباب، كلية الآداب، جامعة الرباط.
- الحسن، إحسان محمد (1998) تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

- الحمد، تركي (1999) الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، بيروت.
- حنفي، حسن (1998 / 1999) الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، مجلّة الفكر السياسي، العددان (4 و5) اتحاد الكتّاب العرب، دمشق.
- حوات، محمد (2002) العرب والعولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- حوراني، يوسف (1982) الثقافة وبناء الإنسان، مجلّة الفكر العربي، عدد (ت1 وت2)، بيروت.
- الحيايى، سعدون رشيد (2004) نحو رؤية جديدة للتربية والتعليم في ضوء مطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة التربية، العدد (148)، الدوحة.
- حيدر، إبراهيم (1999) العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلّة عالم الفكر، المجلد 28، العدد (2)، أكتوبر وديسمبر.
- خلف، حسن فليح (2001) العولمة وأبعادها الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.
- خوري، توما (1983) المناهج التربوية، بيروت.
- الدباغ، رياض (2000) العولمة الثقافية - التحديّ والمواجهة، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- دندش، فايز مراد (2004) أثر العولمة في التربية، دار الوفاء، الإسكندرية.
- دوللو، لويس (1993) الثقافة الفردية والثقافة الجماهيرية، ترجمة: خير الدين عبد الصمد، وزارة الثقافة، دمشق.
- روزناو، جيمس (1997) دينامكية العولمة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مؤسّسة الأهرام، القاهرة.
- زيادة، معن (1987) على طريق تحديث الفكر العربي، سلسلة عالم المعرفة (155) تموز، الكويت.
- سالم، محمد (2003) النظم التربوية تتفاعل مع العولمة لكن ظاهرياً، ندوة العولمة وأولويات التربية، مجلة المعرفة، العدد (116) وزارة الثقافة، دمشق.
- سعفان، حسن شحاتة (1973) دراسات في علم الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة.

- سكينز، ب.ف (1980) تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف، سلسلة عالم المعرفة (32) آب، الكويت.
- سليمان، عدنان (2001) العولمة والمسألة الثقافية في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، السنة الثانية، العدد (2) عمان - الأردن.
- السماعيل، محمد أمين (1997) جوانب من الغزو الفكري المعاصر، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- شارفان، روبير (1999/1998) العولمة - البعد القانوني والسياسي، ترجمة: قاسم مقداد، مجلة الفكر السياسي، السنة 2، العددان 4 و5 اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الشاهر، عبد الله (2011) المثقف وتعزيز الهوية " التفاعل الثقافي العربي والإفريقي " مجلة الفكر السياسي، السنة 13، العدد 4، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الشيبني، محمد (2000) أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية، < دار الفكر العربي، القاهرة.
- شهود، ماجد (1998) العولمة - مفهومها ومظاهرها - سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق.
- الشريف، عبد القادر السيد (2002) التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظلّ العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشيخ علي، سمير (2002) العولمة، مجلة جامعة دمشق للأداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد (3).
- صقر، تركي (1998) الإعلام العربي وتحديات العولمة، وزارة الثقافة، دمشق.
- صليبيا، جميل (1971) المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الصوراني، غازي (2002) العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وفاق المستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (54)، عمان - الأردن.

- ضاهر، مسعود (1989) مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي، المجلس القومي للثقافة العربية، بيروت.
- الطيّب، أحمد (1999) أصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عبد الله، عبد الخالق (1999) العولمة - جذورها - فروعها - كيفية التعامل معها) مجلّة عالم الفكر، المجلّد 28، العدد (2) ديسمبر، الكويت.
- عتريسي، طلال (1998) الهوية الثقافية في مواجهة العولمة، مجلّة معلومات دولية، العدد (58) دمشق.
- العجّة، ناهد طلاس (1999) العولمة - محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة: هشام حداد، دار طلاس، دمشق.
- عدوان، عاطف (2000) مستقبل الثقافة العربية في عصر العولمة، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- العسكري، إبراهيم سليمان (1997) العولمة وصدام الحضارات، مجلة الثقافة العالمية، العدد (85) الكويت.
- العطار، نجاح (1987) قضية الثقافة الجماهيرية (الثقافة هي الحاجة العليا للبشرية، اتحاد شببية الثورة، دمشق.
- عطايا، غالب أحمد (2002) العولمة وانعكاساتها على العالم العربي، الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة.
- عفيقي، محمد الهادي (1972) في أصول التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
- العلي، أحمد (2002) العولمة والتربية، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- عمّار، حامد (1998) نحو تجويد تربوي ثقافي، الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- العمّاية، محمد حسن (1999) أصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسيّة، دار المسيرة، عمّان.
- عمر، السيد أحمد مصطفى (2000) إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلّة المستقبل العربية، العدد (223)، بيروت.

- فائق، محمد (2000) حقوق الإنسان في عصر العولمة - رؤية عربية، برلين.
- الفنيش، أحمد (1982) أصول التربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
- فوكوياما، فرانسيس (1993) نهاية العالم وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- قناوي، هدى (1996) الطفل - تنشئته وحاجاته، القاهرة.
- كريم، عزة (2002) آثار الإنترنت، مجلة التربية، السنة 13، العدد (141) يونيو، الدوحة - قطر.
- الكليات (1976) ج 5، وزارة الثقافة، دمشق.
- اللقاني، فاروق (1976) تثقيف الطفل، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- اللقاني، فاروق، وآخرون (1993) مبادئ التربية، مطبعة الفجر، الكويت.
- لينتون، رالف (1964) دراسة الإنسان، ترجمة: عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت.
- مجموعة من الكتاب (1997) نظرية الثقافة، ترجمة: على الصاوي، سلسلة عالم المعرفة (223) الكويت.
- مجموعة باحثين (1990) التلفزيون والأطفال، ترجمة: أديب خضور، دمشق.
- محاسنة، عادل محمد (2003) العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التربية، العدد (144) الدوحة - قطر.
- مذكور، علي أحمد (2000) التعليم العالي في الوطن العربي - الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المحروس، لمى خالد (1998) المعلوماتية ودورها في خدمة المجتمع، جامعة دمشق
- مقداد، عمر (1998) الصراع بين العولمة والهوية، مجلة معلومات دولية، العدد (58) دمشق.
- منصور، عبد المجيد سيّد؛ الشربيني، زكريا أحمد (2000) الأسرة على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة.



- موسى، محمد أمين (2006) مأزق التواصل البشري في عصر الإغراق الإعلامي، مجلّة شبكة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، المجلّد 11، العدد 3.
- المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (1997) هامبورغ، ألمانيا.
- ناصر، إبراهيم (1989) أسس التربية، دار عمّار، عمّن، الأردن.
- نجيب، أحمد (1986) فنّ الكتابة للأطفال، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- النشار، مصطفى (1999) ضد العولمة، دار قباء، القاهرة.
- النقيب، خلدون (1993) الطفولة والتنشئة الاجتماعية، مجلّة الطفل والمجتمع، تشرين 2، الجمعية الكويتية لتقدّم الطفولة العربية، الكويت.
- هانس، بيترمان و إدشومان، هارالد (1998) فخّ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (238) الكويت.
- هرسكوفيتز، ميلفيل. ج (1974) أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، ترجمة: رباح النفاخ، وزارة الثقافة، دمشق.
- هندي، صالح دياب وآخرون (1990) أسس التربية، ط2، عمّان، الأردن.
- هنتغتون، صاموئيل (1998) صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار الكتاب المصرية، القاهرة.
- هيرست، بول و طومبسون، جراهام (2001) ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكّم، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد (273) الكويت.
- الوالي، عبد الجليل (2002) العولمة بين الاختيار والرفض، مجلّة المستقبل العربي، العدد (275)، بيروت.
- وصفي، عاطف (1975) الثقافة والشخصيّة، دار المعارف بمصر.
- وهبي، صالح (2001) قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق.
- يسين، السيد (1998) العرب والعولمة (في مفهوم العولمة) الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- اليونسكو (1990) حقوق الإنسان - أسئلة وأجوبة، نيويورك.

## ثانياً. باللغة الأجنبية:

- Amin, Samir (1990) Imperialism and Unequal Development, Review Press , Monthly- New York.
- Ankles, Alex (1986) Social Structure and Child Socialization and Society , Edited: Human Development , Chicago University Press.
- Bates , Daniel.G and Plog, Freed (1996) Cultural Anthropology , Mc Graw –Hill Book Company, New York.
- Burbules, N (2000) Globalization and Education: Critical Perspectives , Rutledge, New York.
- Cassirer, Ernest (1971) , The Philosophy of Symbolic Forms , Vol:1,London
- Cromyko, Anatoly Andrei (1997) New Thinking As A Global Cultural System. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، من العولمة والهوية. الرباط..
- Gates, Bill & Others (1995) The Road a Head , The Penguin Group, London.
- Higgott, Richard (1998) Globalization and Resignation , New Trends in World Politics , London.
- Kottak, Phillip (1994) Anthropology: the Exploration of Human Diversity , Mc Grow. Hill INC, New York..
- Kubursi , A.A (1999) Sustainable Human Development Under Globalization: The Arab Challenge , United Nation, new York.
- Markham, Jha (1994). Introduction to Anthropological Thought, New Delhi.
- Martin , Chuck(1999) net Future, Mc Graw – Hill, New York.
- Patel, Patrick (1998) Understanding The nature of the WEB in database programming and design, vol: 11, Mc Graw- Hill , New York.
- Rose, Nikolas (1997) Education and Social order, the Lippincott Company, New York.
- Sapir, Edward (1967) Anthropologies , Minuit, Col, Points, Paris.
- Scholte, Jan Art (2000) Globalization: A Critical Introduction, University of Warwick , Pal Grave

- Spradly, P. James (1973) Culture and Cognition, Chandle Publishing Company , San Francisco.
- Verna, Denis (2000) Indigenous People, Globalization and Education< Making Connections, Alberta Journal of Education Research, V46,N 1.
- Wasters, Malcolm (1995) Globalization , Rutledge. London,



## المحتوى

5.....	
9.....	:
11.....	
12.....	-
14.....	-
16.....	1
17.....	2
17.....	3
17.....	4
18.....	5
19.....	-
22.....	-
22.....	1
22.....	2
23.....	3
24.....	4
25.....	-
25.....	1
28.....	-2
31.....	-3
33.....	-4
35.....	-5

39.....		
43.....		-
50.....		
<b>53.....</b>	<b>:</b>	
55.....		
55.....		-
58.....		-
62.....		-
65.....		-
70.....		-
73.....		-
76.....		-
79.....		
<b>83.....</b>	<b>:</b>	
85.....		
86.....		-
86.....	:	1
89.....	:	-2
92.....	:	-3
94.....		
99.....		
104.....		
109.....		
113.....		
<b>115.....</b>	<b>:</b>	
117.....		-
119.....		
120.....		
122.....		

124.....	
124.....:	1
125.....:	2
126.....:	3
127.....:	4
129.....	
<b>131.....</b>	<b>:</b>
133.....	
136.....	
138.....:	-1
140.....:	2
142.....:	-3
143.....	
148.....	
149.....	
153.....	
<b>155.....</b>	<b>:</b>
157.....	
158.....	
159.....	1
161.....	2
165.....	3
168.....	
168.....	-1
170.....	-2
171.....	-3
174.....	
<b>175.....</b>	<b>:</b>
177.....	

177.....	
181.....	
185.....	
187.....	
188..... :	-1
190..... :	-2
191..... :	-3
193..... !	-
197.....	
<b>198.....</b>	
<b>203.....</b>	